وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية ودولية.

من اعداد الطالب: تحت إشراف:

يونس أولاد باحماني د. مصطفى خواص

لجنة المناقشة:

د. عبد الحميد قرفي.....رئيسا

د. مصطفى خواص .....مشرفا ومقررا

د. عبد الحفيظ جبابلية.....عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2017/2016.

الإهداء

إلى أعز الناس في الوجود والدي العزيزين.

إلى كل إخواني وأخواتي.

إلى كل أصدقائي الأعزاء وإلى كل أحبابي.

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لمن لا تطيب الدنيا إلا بطاعته ولا تطمئن القلوب إلا بذكره، فالحمد لله الذي أطال في عمري ووفقني لإتمام هذه الدراسة.

إلى كل أستاذ له الفضل في تعليمي، وإلى كل من ساهم في تشجيعي من قريب أو بعيد.

إلى الأستاذ المشرف: مصطفى خواص أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والذي كان له الفضل الكبير على إنجاز هذه المذكرة.

إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية أتقدم بخالص شكري وتقديري.

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

قائمة المحتويات.....ص01

مقدمة.....ص03

الفصل الأول: الصين وهاجس الأمن الطاقوي.....ص10

المبحث الأول: السياسة الطاقوية الصينية.....صَ12

المطلب الاول: مفهوم الأمن الطاقوي.....ص12

المطلب الثاني: الحقول النفطية الصينية وقدراتها الإنتاجية.....ص15

المطلب الثالث: الإستراتيجية الطاقوية الصينية على المستوى الداخلي والخارجي.....ص20

المبحث الثاني: إفريقيا والأمن الطاقوي الصيني.....ص27

المطلب الأول: النمو الاقتصادي الصيني والحاجة للنفط الإفريقي.....ص27

المطلب الثاني: الجغرافية السياسية النفطية للقارة الإفريقية.....ص29

المبحث الثالث: محددات الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا.....ص36

المطلب الأول: البعد الطاقوي للعلاقات الصينية الإفريقية.....ص36

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية الإفريقية.....ص40

الفصل الثاني: أهداف وآليات تحقيق الإستراتجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص46

المبحث الأول: أهداف الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص48

المطلب الأول: التعددية القطبية للنظام العالمي في الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص48

المطلب الثاني: التأييد الدبلوماسي في الأمم المتحدة وإبعاد تايوان ص50

المبحث الثاني: آليات تحقيق الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص55

المطلب الأول: الدبلوماسية النفطية الصينية في إفريقيا.....ص55

المطلب الثاني: الدور العسكري في تنفيذ الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص62

الفصل الثالث: إنجازات وتحديات الإستراتجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص72

المبحث الأول: إنجازات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص73

المطلب الأول: الانجازات الاقتصادية الصينية في إفريقيا.....ص73

المطلب الثاني: الانجازات السياسية الصينية في إفريقيا.....ص79

المبحث الثاني: تحديات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.....ص83

المطلب الأول: تنافس القوى الكبرى على الطاقة في إفريقيا.....ص83

المطلب الثاني: السياق الداخلي الإفريقي والمصالح الطاقوية الصينية.....ص90

الاستنتاجات.....ص95

قائمة المراجع.....ص98

قائمة الخرائط.....ص104

قائمة الجداول.....ص104

قائمة الأشكال.....ص104

مقدمة:

تعتبر الطاقة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في العالم، وعرفت الساحة الدولية تحولا ملحوظا في اهتماماتها بالانتقال من التنافس الإيديولوجي بين القوى الكبرى إلى التنافس الاقتصادي، وبرز الاقتصاد كعامل مهم في الساحة الدولية، وهذا خاصة بعد زوال التعددية القطبية في الساحة الدولية، وعُرفت فترة ما بعد الحرب الباردة زيادة الاهتمام بالطاقة والتنافس عليها مع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي للدول الكبرى، مما زاد الاهتمام أكثر على هذا المورد الذي أضحى المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، فالصين من الدول الكبرى التي زاد نموها الاقتصادي وهذا بعد الإصلاحات الاقتصادية في نهاية السبعينات من القرن الماضي، فرغم ما تنتجه من طاقة خاصة النفط إلا أن نموها الاقتصادي الكبير جعلها تبحث عن منابع أخرى لتأمين الطاقة لديها، ومن نظرة أخرى فقد تزايدت الاكتشافات النفطية في إفريقيا وكذا تزايد الاحتياطات الإفريقية للنفط مما زاد الاهتمام أكبر بهذه القارة من طرف الدول الكبرى منها الصين وهذا لتأمين الطاقة، فقد كان التوجه نحو القارة الإفريقية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الحرب الباردة، فاهتم هذا الموضوع بالجانب الصيني وبإبراز الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه القارة الإفريقية، والتي قد بنتها الصين لضمان أمنها الطاقوية، ومنطلقا من المشكلة البحثية التالية :

كيف تساهم الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا في ضمان الأمن الطاقوي الصيني؟

الأسئلة الفرعية:

- فيما تكمن الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا؟
- ما هي أهم الوسائل التي تم توظيفها لتنفيذ الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا؟
- هل نجحت الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا في ضمان أمنها الطاقوي؟
- ما هي أهم التحديات التي واجهتها الصين خلال تطبيق إستراتيجيتها الطّاقوية في القارة الإفريقية؟

الفرضيات:

1- كلما زادت حاجة الصين للطاقة، زاد اهتمامها بالمصادر الطاقوية في القارة الإفريقية.

2- كلما زاد حجم مساهمة إفريقيا في تحقيق الأمن الطاقوي الصيني، زادت حدة الصين في تحقيق إستراتيجيتها في القارة.

3- كلما رغبت الصين في الاستفادة أكثر من القدرات الطاقوية للقارة، اصطدمت بالقوى الأخرى التي تريد تحقيق نفس الرغبة.

مجال الدراسة:

1) المكان:

إن هذه الدراسة تهتم بدراسة جمهورية الصين الشعبية، وتعتبر الصين الواقعة في آسيا دولة قوية اقتصاديا، فدراستنا تهتم بظاهرة الأمن الطاقوي في الصين، وكذلك إفريقيا وهي القارة التي تم الاهتمام بها من طرف الصين، والتي بنيت عليها دراستنا، وهذا بعد تزايد الاكتشافات النفطية في القارة الإفريقية.

2) الزّمان:

قد حدد زمان الدراسة التي قمنا بها في المرحلة الأخيرة وهذا في القرن الواحد والعشرين، نظرا لتزايد الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية في هذه الفترة المحددة، وهي مابين 2001 إلى 2016.

الأهمية العلمية للدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية علمية لطبيعة الموضوع الغير متطرق إليه كثيرا، والجديد فيه التحول الصيني من الصعود السلمي إلى مزجه بالقوة العسكرية خاصة في القارة الإفريقية، فباعتبار كذلك تزايد النمو الاقتصادي الصيني وكذا صعودها كقوة عالمية مستقبلية وكفاعل دولي مهم في الساحة الدولية بوجه العموم وإفريقيا بوجه الخصوص، و علما أنها تأثر في الجغرافية السياسية للقارة الإفريقية بعد ما تزايد وجودها خلال القرن الواحد والعشرين، وإضافة لذلك ستثري هذه الدراسة المكتبة الجزائرية والمكتبة العربية على وجه العموم، خاصة الباحثين المهتمين بالشأن الصيني وكذا الإفريقي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الجانبين من استعمال القوة (الناعمة منها والصلبة)، لتحقيق الإستراتيجية الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية، وكذا السعي نحو تبيان الأهمية النفطية للقارة الإفريقية في الرؤية الإستراتجية الصينية، وإبراز مدى التواجد الصيني في إفريقيا خاصة في مجال النفط والآليات

التي ساهمت في تحقيق هذه الإستراتيجية، وكذا إبراز حجم المبادلات النفطية بين الصين ودول القارة الإفريقية، وتهدف كذلك إلى رؤية قوة الصين من فرض وجودها العالمي من خلال إفريقيا.

منهج الدراسة:

لفهم الظاهرة المدروسة التي تتعلق بمعرفة هذه الإستراتيجية وكذا حجم الصادرات والواردات الإفريقية الصينية في المجال الطاقوي، فقد تم إتباع تقنيات من المنهج الإحصائي لمعرفة الإحصائيات الدقيقة في الظاهرة المدروسة، فقد اعتمدنا على الأشكال والرسومات البيانية وكذا الجدول لإثبات الفرضيات المطروحة.

اقتراب الاقتصاد السياسي:

قد اعتمدنا على هذا الاقتراب في دراستنا لفهم التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة، وهو مهم في تحليل وتفسير هذه الظاهرة التي تمزج بين الاقتصاد والسياسة في الإستراتيجية الصينية تجاه القارة الإفريقية .

النظرية الواقعية والواقعية الجديدة:

اعتمدت هذه الدراسة على الواقعية والواقعية الجديدة في تحليل وتفسير هذه الظاهرة، وهذا بمفاهيمها المتعددة المصلحة الوطنية والقوة وميزان القوى وكذا الواقعية الجديدة التي ترى في المصلحة هي الأساس الذي يحدد السلوك الدولي لأي دولة، وبنية النظام الدولي على الفضوى لغياب السلطة فيه، فحسب كنيث ولتز Kennth Waltz: يعتبر من رواد الواقعية الجديدة إذ يرى ولتز أن العلاقات الدولية مجال للبنى السياسية الفوضوية، والنظام لا يفرض بواسطة سلطة عليا لكن ينشأ من التفاعلات بين الفواعل السياسية الرسمية المتساوية.[1]

نظرية الاعتماد المتبادل:

إن نظرية الاعتماد المتبادل اعتمدنا عليها في تفسير وتحليل العلاقات القائمة بين الصين والدول الإفريقية، علما أن هذه النظرية كانت من تأسيس روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزف ناي (Joseph Nye)، وهي تشير إلى حالة العلاقة بين طرفين، وتعتمد على مفهومين أساسيين وهما الانكشاف والحساسية.[2]

---

1 عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 213.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ت: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للابحاث)، ص. 65.

مفاهيم الدراسة:

الإستراتيجية:

لقد تعددت وتنوعت تعريفات هذا المفهوم وتم الجدل فيه أهو علم أم فن؟ فقد عرفه الألماني (كلاوزفيتز) بأنه: استعمال الوسائل لتحقيق أهداف الحرب، وذلك بواسطة العمل العسكري، وهذه المقاصد يجب أن تكون متوافقة مع أهداف الحرب، فتحليل (كلاوزفيتز) عن العلاقة بين السياسي والعسكري فلإستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخاص بالمصلحة الوطنية، ويضيف كلاوزفيتز قائلا أن: " الحرب يجب أن تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف السياسة مع الوسائل الحربية المستعملة والمتوفرة، وليست الحرب عملا سياسيا فحسب بل أداة حقيقية للسياسة، ومتابعة العلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى ".وكتب أيضا: كل حرب لابد أن تفهم في المقام الأول طبقا لاحتمال طابعها وسماتها البارزة على النحو الذي يمكن استنتاجها به من المعطيات والظروف السياسية.[1]

أما أندريه بوفر(André Beaufre) فقد قال: "أن الإستراتيجية جزءا من الفكرة القديمة للإستراتيجية العسكرية، يمكننا القول بأنها تصرف فني في استخدام القوات العسكرية للوصول إلى نتائج محددة من طرف السياسة".[2]

أما ليدل هارت (Bazil Liddell Hart) بأنها: "فن توزيع ووضع الوسائل العسكرية من أجل الوصول إلى الغايات السياسية".[3]

أما ريمون آرون (Raymond Aron) فقد عرفها بأنها: تعني فن إدارة العمليات العسكرية خلال الحرب، أي أن القوة المسلحة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[4]

القوة الناعمة والقوة الصلبة:

يعرفها جوزيف ناي "بأنها القدرة على الحصول على ما تريده وهذا عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال"، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، وترتكز موارد القوة الناعمة لبلد ما على ثلاث

---

[1] سمير قط،" **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة - قطاع النفط أنموذجا-"**، مذكرة تخرج ماجيستار، غير منشورة، (الجزائر :جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008)، ص. 13.

[2] **المرجع نفسه**، 14.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 14.

[4] **المرجع نفسه**، ص 15.

موارد: الثقافة، (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، القيم السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياسة البلد الخارجية(عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية).[1]

فجوزيف ناي يعتبر أن القوة العسكرية والاقتصادية كلاهما" قوة صلبة"، فهي لم تعد كافية للهيمنة أو السيطرة على العالم لوحدها.[2]

الدراسات السابقة:

بعد اطلاعنا على الموضوع المدروس التمسنا نقص في الأدبيات العربية التي تناولت هذا الموضوع، ونذكر منها :

مذكرة لنيل شهادة الماجستير معنونة بالإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذجا، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القوة الناعمة هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ إستراتيجية الصين الاقتصادية في القارة الإفريقية، أو بما يعرف بالصعود السلمي للصين، فقد تم التركيز عليها بشكل كبير، وتم الاهتمام أكبر كذلك بالجانب الاقتصادي دون الجوانب الأخرى في العلاقات الصينية الإفريقية.

أطروحة دكتوراه معنونة بالصراع على موارد الطاقة حالة النفط الإفريقي، والتي تم تناول فيها الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا في المبحث الثاني من الفصل الرابع، فتم التركيز فيه على الجانب الدبلوماسي للإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، ولم يتم التطرق للموضوع بشكل أوسع وأكثر تفصيل.

كتاب عنوانه (China into Africa. Trad, Aid, and Anfluence) تناول في الفصل السادس مقال عنوانه (Searching for Oil: China's Oil Strategies in Africa) لـ: Henry Lee and Dan Shalmon ، مبرزا فيه الاستثمارات الصينية الاقتصادية وكذا النفطية في القارة، إلى سنة 2008، ولم يتم التركيز على أهم الوسائل التي تم استعمالها تحقيق هذه الإستراتيجية وكذا أهدافها في القارة الإفريقية وخارجها.

---

[1] جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البيجيرمي، (الرياض: العبيكان، 2007)، ص. 12.

2 **المكان نفسه.**

هيكل الدراسة:

قد تم تناول الموضوع الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا في ثلاث فصول، فالفصل الأول تم الحديث فيه عن الصين وهاجس الأمن الطاقوي، وهذا الفصل مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى السياسة الطاقوية الصينية بشكل مفصل وتم التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم الأمن الطاقوي أما المطلب الثاني فتم التطرق إلى الحقول النفطية الصينية وقدراتها إنتاجية، أما بالنسبة للمطلب الثالث والمعنون بالإستراتيجية الطاقوية الصينية على المستوى الداخلي والخارجي، فقد تم فيه وصف الإستراتيجيات التي اتبعتها الصين لزيادة إنتاجها الطاقوي وهذا على المستوى الداخلي والخارجي وتم التطرق إلى أهم الخطط التي تبنتها الصين للتأمين الطاقة لديها على المستويين، أما في المبحث الثاني والمعنون إفريقيا والأمن الطاقوي الصيني، فقد تم الحديث فيه عن أهم الأسباب التي جعلت الصين تتبنى هذه الإستراتيجية وكذا أسباب التوجه نحو القارة الإفريقية، وهذا المبحث مقسم إلى مطلبين، تم في المطلب الأول تناول النمو الاقتصادي الصيني والحاجة الصينية الملحة للموارد الطاقوية خاصة الإفريقية منها، أما في المطلب الثاني فقد تم فيه وصف للجغرافية السياسية الطاقوية في إفريقيا، التوزيع النفطي في القارة الإفريقية من الاحتياطات النفطية وكذا القوة الإنتاجية للدول الإفريقية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تم تناول فيه محددات الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه القارة الإفريقية، فقد قسم إلى مطلبين الأول تم تناول فيه البعد الطاقوي للعلاقات الصينية الإفريقية، فقد تم الحديث فيه عن التطور التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية منذ تأسيس جمهورية الصينية الشعبية ، أما في المطلب الثاني فقد تم تناول فيه الاستثمارات الصينية الطاقوية في القارة الإفريقية وقد تحدثنا فيه عن أهم الصفقات التي تحصلت عليها الصين في الدول الإفريقية منذ تبنيها لهذه الإستراتيجية.

أما الفصل الثاني والذي تناول أهدافها التي تبنتها الصين من خلال تنفيذ إستراتيجيتها الطاقوية في القارة الإفريقية وأهم الآليات، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناول أهداف الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا وقد تم الحديث فيه عن أهم الأهداف التي تبنتها الصين عند الولوج إلى القارة الإفريقية، وقد قسم المبحث إلى مطلبين، الأول تناول هدف التعددية القطبية للنظام العالمي في الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، أما المطلب الثاني فقد تناول التأييد الدبلوماسي الذي تسعى له الصين في الأمم المتحدة وكذا إبعاد وتهميش تايوان في القارة الإفريقية والتي تسعى إلى الصين واحدة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى آليات تحقيق الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، وتم تناول هذا المبحث في مطلبين، الأول تم التطرق فيه إلى الدبلوماسية الطاقوية الصينية في إفريقية كقوة ناعمة استعملتها الصين في تحقيق استراتيجيتها، وأما المطلب الثاني فقد تناول الدور العسكري في تنفيذ الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، أي بما يسمى استعمال القوة الصلبة في تطبيق الإستراتيجية الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية

إما فيما يخص الفصل الثالث والأخير فقد تناول التقييم العام للإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، وقد عنون بإنجازات وتحديات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا. وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول فقد تناول الإنجازات التي حققتها الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، وهو مقسم إلى مطلبين، الأول تناول الإنجازات الاقتصادية الصينية في القارة الإفريقية وهذا منذ تبني هذه الإستراتيجية، والمطلب الثاني تناول الإنجازات السياسية التي تم تحقيقيها من طرف الصين في إفريقيا، أما المبحث الثاني تم فيه الحديث فيه عن التحديات التي واجهت الإستراتيجية الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية، وقد تم تناول هذا العنوان في مطلبين الأول تناول تنافس القوى الكبرى على مصادر الطاقة في القارة الإفريقية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والهند كقوة صاعدة، أما المطلب الثاني فقد تم التطرق فيه إلى السياق الداخلي الإفريقي والمصالح الطاقوية الصينية.

الفصل الأول: الصين وهاجس الأمن الطاقوي.

تعتبر الصين من الدول الكبرى في العالم من حيث نموها الاقتصادي، فقد عرف الاقتصاد الصيني تطورا ملحوظا منذ سنة1979 ، ومن هذا المنطلق زاد اهتمام الصين للصناعة النفطية في البلاد لارتباط حاجات الصين المتزايدة بالطاقة على وجه العموم وبالنفط على وجه الخصوص، وكذا اهتمامها بالجانب الخارجي كان متزايدا منذ نهاية الحرب الباردة وبشكل أكبر، وهذا لضمان وارداتها النفطية، فقد بنت الصين استراتيجياتها لتأمين وارداتها النفطية وهذا بأشكال مختلفة داخلية وخارجية، فقد تبنت الصين كذلك العديد من الإصلاحات في مجالها الاقتصادي وكذا الجانب الطاقوي بوجه الخصوص، فقد أولت الصين اهتماما واضحا بالقارة الإفريقية وهذا منذ مجيء الرئيس "ماوتسي تونغ " إلى سدة الحكم في الصين، وعرفت العلاقات الصينية الإفريقية مراحل مختلفة وكذلك أشكالا متنوعة حسب تنوع الأهداف الإستراتيجية .

المبحث الأول: السياسة الطاقوية الصينية.

تعتبر الصين من الدول الصاعدة فقد عرف نموها الاقتصادي تزايدا ملحوظا، فبالنظر إلى إنتاجها الطاقوي الداخلي ومقارنة مع قوة استهلاكها للطاقة، اتخذت سياسة واضحة لضمان أمنها الطاقوي، ولتلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة خاصة ما بعد الحرب الباردة وكذا القرن الواحد والعشرين بوجه الخصوص،

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي.

أولا: تعريف أمن الطاقة:

بالعودة إلى الأزمة النفطية الأولى قد شهد مفهوم الأمن العديد من المناقشات فلا يوجد اتفاق محدد بين السياسيين والباحثين حول تعريف مفهوم الأمن الطاقوي والصلة بينه وبين مفاهيم الأمن الوطني والعالمي، فهناك من يناقش مفهوم الأمن الطاقوي كقضية أمنية واتجاه آخر يرى فيه أنه قضية اقتصادية.[1]

يعد تشرشل أول من قدم تعريفا لمفهوم أمن الطاقة حيث قال أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط" فمن ذلك التعريف الذي قدمه تشرشل فما زال يُرى "التنوع" هو المبدأ الأساسي الحاكم لقضية الأمن الطاقوي.

فالاقتراب التقليدي أولى التركيز على قضية العرض Security of Supply، وهذا من خلال وفرة الإنتاج وكذا الأسعار المناسبة، وجوهر أمن الطاقة يكمن في ضمان تدفق النفط وكذا الموارد الأحفورية الأخرى، ولتوافر الأمن الطاقوي وجب على الدول توفير موارد للطاقة آمنة وكافية، فقد تم دعم هذا المفهوم بتدخل القوى الكبرى –التي لها الحاجة الملحة للنفط– في الدول النفطية لضمان تدفقه.

فقد ارتكز التعريف التقليدي لأمن الطاقة كذلك على تجنب الأزمات الطاقوية، ومفهوم الأزمة الطاقوية Energy Crisis، وهي الموقف الذي تعاني منه الدولة ما من نقص في العرض وهو ما يتزامن مع ارتفاع للأسعار الطاقوية في السوق الطاقة الدولية، والذي بذلك يشكل تهديدا للأمن القومي والاقتصادي.[2]

---

1 خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة و أثاره الاستراتجية**، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2014)، ص. 58.

2 **المرجع نفسه**، ص. 52.

إلا أن هذا الطرح التقليدي المرتكز على أمن العرض لم يكن كافيا لشرح مفهوم الأمن الطاقوي، وهذا بعد التحولات التي عرفتها الساحة الدولية خاصة ما بعد الحرب الباردة، والتي دفعت لطرح تعريفات جديدة للمفهوم، فقد جاءت تلك التحولات نتيجة للتحولات التي شهدتها شقي المفهوم "الأمن" و"الطاقة".[1]

فقد طرح "سينسر أبراهام" الوزير الأمريكي للطاقة سابقا تعريفا لمفهوم أمن الطاقة حسب النظرة الأمريكية: وهو "إقامة توازن بين الإنتاج المتزايد وبين تجديد التركيز على الاستخدام النظيف والفعال للطاقة، والالتزام بالمشاركة الدولية مع الدول المنتجة والمستهلكة، وكذا توسيع وتنويع مصادر الإمدادات، وتشجيع القرارات المتعلقة بالطاقة التي تسيرها الأسواق التنافسية والسياسات العامة التي تحفز النتائج الفعالة".

وكما يعرف بأنه "تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة" وفي اجتماع مجموعة الثماني في 2006 في سان بوطرسبورغ عرف أمن الطاقة ليشمل "تأمين سلسلة عرض الطاقة بدأ من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها".[2]

هناك تناقض في مفهوم الأمن الطاقوي بين مستهلكي الطاقة ومنتجيها، أي الفرق والتناقض بين من هو أمنه الطاقوي في الطلب وبين من هو في الإمداد، فالمنتجون يسعون إلى ضمان أسعار غير منخفضة، فانخفاضها يعتبر عقابا اقتصاديا للدول المنتجة، أما بالنسبة للمستهلكين فيسعون إلى ضمان الإمدادات بأسعار معقولة غير مرتفعة، وفي نفس الوقت يجب الحفاظ على الإرادات للارتفاع المتزايد للنمو الاقتصادي.[3]

فقد ورد في مقال "جوناتان إلكايند" Jonathan Elkind، يحمل عنوان "الأمن الطاقوي: ندا لتوسيع الأجندة"، قائلا ان التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاثة العناصر أساسية، وهي الوفرة Avaibility، وكذا الموثوقية Reliability ، والقدرة Affordability.

1) الوفرة Avaibility: ينبع هذا الجانب من توفر الخدمات والسلع الطاقوي، وفي نفس الوقت استطاعة المستهلكين على تامين الطاقة التي يحتاجون إليها، ولابد من توفر الأسواق الطاقوية لبيع وشراء هذه المنتجات الطاقوية، وهذا باتفاق الأطراف على مراجعة المصالح المشتركة الاقتصادية منها والتجارية وكذا السياسية والإستراتيجية.

1 **المرجع نفسه**، ص ص. 52. 54.

2 **المرجع نفسه**، ص ص. 61. 63.

3 Paul Isbell, **The Riddle of Energy Security,** Real Instituto, International Economy & Trade, 2008, p. 2.

2) الموثوقية Reliability : تهتم بمدى الحماية التي تتمتع بها خدمات الطاقة من عدم الانقطاع، فوفرتها مرتبطة بالنمو الاقتصادي حركية الحياة كلها، ويشمل تعزيز الموثوقية بتنويع مصادر التزويد وكذلك سلسلة التوريد المستخدمة في نقل الطاقة، الحد من الطلب على الطاقة، خلق خزانات للطاقة، وكذا تطوير البنية التحتية.

3) القدرة Affordability: إن عنصر القدرة لا يقتصر على ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على الدخل القومي المتاح، بل في تقلب الأسعار والذي به يؤدي إلى أزمات إنسانية وكذا اقتصادية، بل تصل إلى عدم الاستقرار السياسي، وهذا حين يسعى صناع القرار في الدول إلى تحمل تبعات اقتصادية غير متوقعة بسبب تذبذب في أسعار الطاقة.[1]

ثانيا: أنواع مصادر الطاقة:

يعد الوقود الأحفوري من أبرز وأهم أنواع الطاقة استخداما في زمننا هذا، وهو يمثل النفط والغاز و كذا الفحم، فالوقود الأحفوري يمثل 90% من الاستهلاك العالمي للطاقة، إلا أن هذه الموارد تعتبر من اكبر الموارد نضوبا، وإضافة إلى ذلك الوقود الغير الأحفوري والمتمثلة في الطاقات النظيفة والمتجددة أي غير ناضبة مثل الطاقة الشمسية، وكذا الطاقة الحرارية الجوفية والتي تنتج عن ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض، وتتولد كذلك الطاقة من الرياح وباستخدام طواحين الهواء، ويمثل كذلك الهيدروجين أحد أهم الأنواع للوقود، وتشير بعض المصادر إلى أن هذا الغاز سيساهم فالأمن الطاقوي مستقبلا، وكذا نوع مهم من الطاقة وهي الطاقة النووية التي تنتج من الانشطار النووي في المفاعلات النووية، فرغم انتشارها في المجال السلمي إلا أن مشكل النفايات النووية لازالت لم يوجد لها الحل، فهناك استعمالا ت جديدة كذلك للإيثانول كبديل بيولوجي نظيف للطاقة، ومن أهم ميزاته المحافظة على البيئة.[2]

فهناك تقسيمات عديدة لمصادر الطاقة نذكر منها الأشهر استعمالا وهي مقسمة إلى قسمين: مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية، إن هذا التقسيم مرتبط بإمكانية تجدد واستمرارية تلك المصادر.[3]

فدراستنا ارتكزت على المصادر التقليدية والتي هي الأكثر تعاملا بها في العلاقات بين الدول أي في التجارة وغيرها من المجالات، وهم النفط والغاز والفحم، إلا أن النفط هو الأهم في هذه الدراسة.

---

1 قاسي فوزية، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص ص. 74، 75.

2 محمد، **مرجع سابق**، ص. 49.

3 **المرجع نفسه**، ص. 50.

المطلب الثاني: الحقول النفطية الصينية وقدراتها الإنتاجية.

تعتبر الصين من المنتجين الكبار للنفط في العالم، فقد اعتبرت الصين في الألفية الأولى من القرن الواحد والعشرين ذات النمو الاقتصادي الأكبر تسارعا في العالم، فمما زاد من طلبها للطاقة وحاجاتها للموارد الأولية بوجه عام والنفط بوجه الخصوص، وتملك الصين العديد من الحقول النفطية التي تغطي جزءا من حاجياتها النفطية، فهناك حقول معروفة نذكر منها:

1 حقل Daqing : يقع هذا الحقل النفطي في مقاطعة Heilongjiang شمال شرقي الصين، وهو أكبر حقل نفطي فيها حاليا، فقد تم اكتشاف هذا الحقل سنة1959، ووضع هذا الحقل في الخدمة في ماي سنة 1960، ليشكل بعدها ثلثي إنتاج البلاد الكلي.[1] وهذا علما أن هذا الحقل لم يكن الحقل الأول المكتشف في الصين، فقد تم اكتشاف النفط في الصين قبل أكثر من 200 سنة، فإلى 1949 تم اكتشاف حقول صغيرة، ففي عام 1952 تم تأسيس وزارة النفط من طرف ماوتسي تونغ*، فقد عين بعد ذلك الجيولوجي"لي سيفران " مديرا عاما لوزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية، حيث اكتشف حقول Qaidam و karany و yumen و Quighai، ويعتبر حقل Daqing من أكبر الحقول النفطية في الصين[2].

2 حقل Shengli النفطي: إنّ هذا الحقل يقع في الجزء الشمالي من مقاطعةShandong، أي شرق البلاد، في" دالتا " نهر الأصفر على شاطئ بحر Bohai، بدأ هذا الحقل إنتاجه النفطي في عام 1962، ليشكل دعامة أساسية للصناعة الناشئة في منطقة شرقي الصين، ففي سنة 1993 بلغ إنتاج هذا الحقل خمس إنتاج الكلي للبلاد من النفط، ليصبح ثاني أكبر حقل نفطي في الصين.[3]

3 حقل Liaohe النفطي: يعتبر هذا الحقل النفطي الواقع في شرق البلاد أيضا ثالث أكبر حقل نفطي في الصين، بدأ إنتاج النفط فيه في ستينيات القرن الماضي.

4 حقل Dagang النفطي: هو حقل نفطي وغازي مهم يقع على حوالي 50 كلم جنوب شرق مدينة Tianjia، تم اكتشافه عام1966 .

---

1 علي حسين باكير، **التنافس الجيو_استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص. 56.

* رئيس الصين الشعبية سابقا وزعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته، كان سياسياً وقائداً عسكرياً.

2 محمد كريم خيدر، **الصراع على موارد الطاقة حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)، ص.193 .

3 باكير، **مرجع سابق**، ص. 56.

-5**حقل Tarim النفطي:** هذا الحقل الاستراتيجي الذي يقع غرب البلاد، بدأ إنتاجه للنفط في عام 1990، وبحلول عام 1996 كان يحتوي على احتياطي مؤكد من النفط والغاز يفوق 400 مليون طن من ضمنها 206.2 م^{2}من الغاز الطبيعي.[1]

(الخريطة رقم 1): **الحقول النفطية في الصين.**

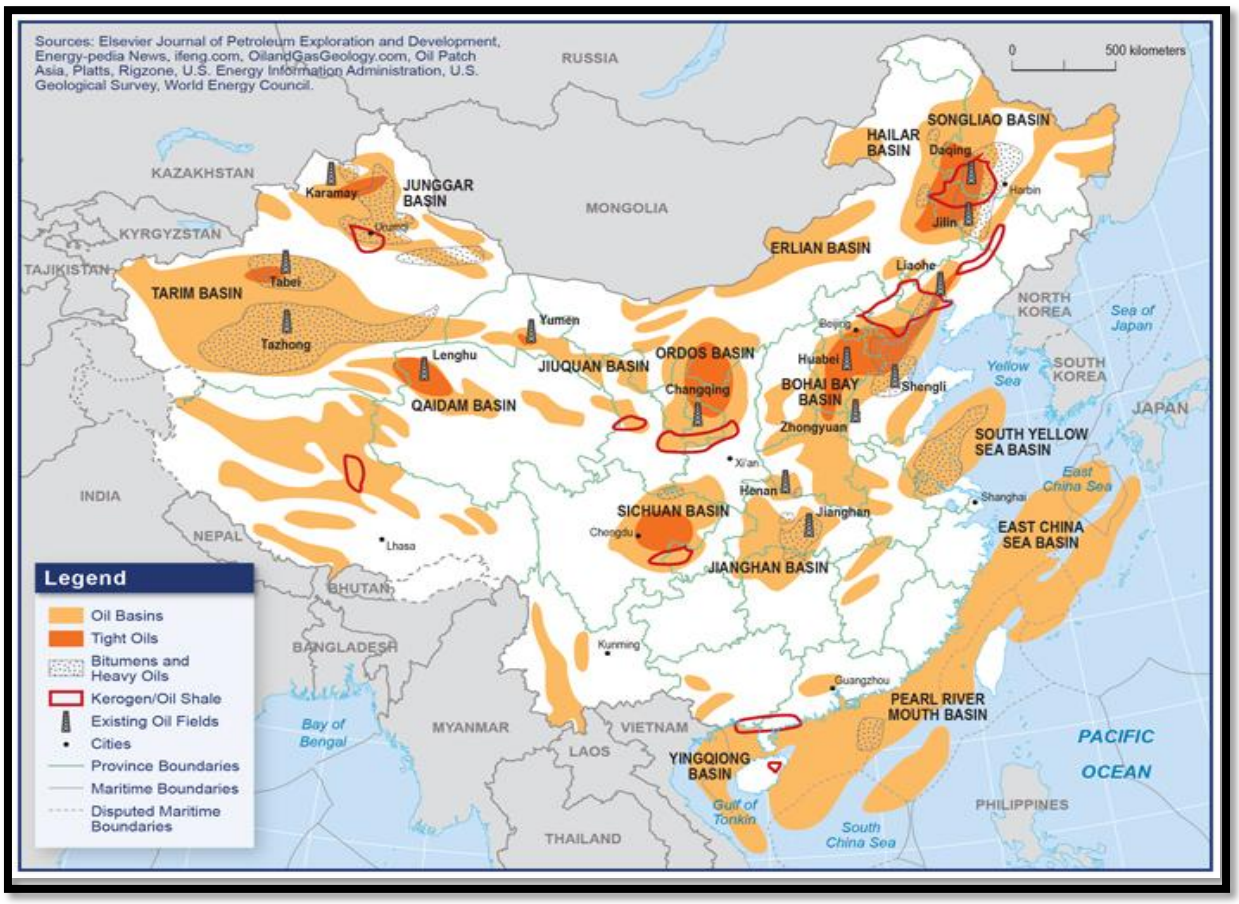

Source :**http://carnegieendowment.org/2014/05/06/china-s-oil-future-pub-55437**.
شوهد في: 2017.03.27.

إن حاجيات النفط في تزايد مستمر بالنسبة للصين، فقد كانت الصين ولا تزال ذات النمو المتسارع في استهلاك النفط، وعرفت واردات الصين ارتفاعا بمتوسط 34% في السنة، لكن بين 2001 و2002 وصلت هذه النسبة إلى 74% حيث انتقلت من 40 مليون طن(MT) ، إلى 70 مليون طن، وفي عام 2003 تجاوزت اليابان من حيث استهلاك النفط لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 275 مليون طن، استورد منها 100 مليون طن.[2]

1 باكير، **مرجع سابق**، ص ص. 58، 59.

2 خيدر، **مرجع سابق**، ص .195.

اعتبر نمو الطلب الصيني للموارد الأولية حوالي 5% في السنوات بين1981 و1995، فالعديد من المحللين يعتبر أن هذا النمو لم يحدث في أيّ دولة، فقد كان 1.4% في الهند، وكذا 1.2 % في دول شرق آسيا باستثناء الصين.[1] فقد شهد الطلب على النفط تزايدا ملحوظا ومتسارعا منذ تسعينيات القرن الماضي مما أحدث تباينا بين الاستهلاك والإنتاج الداخلي المحدود الذي لا يغطي كل الطلبات الطاقوية الداخلية للصين، كما يبينه (الشكل رقم1).

(الشكل رقم 01): **تطور إنتاج واستهلاك النفط في الصين1993-2016.**

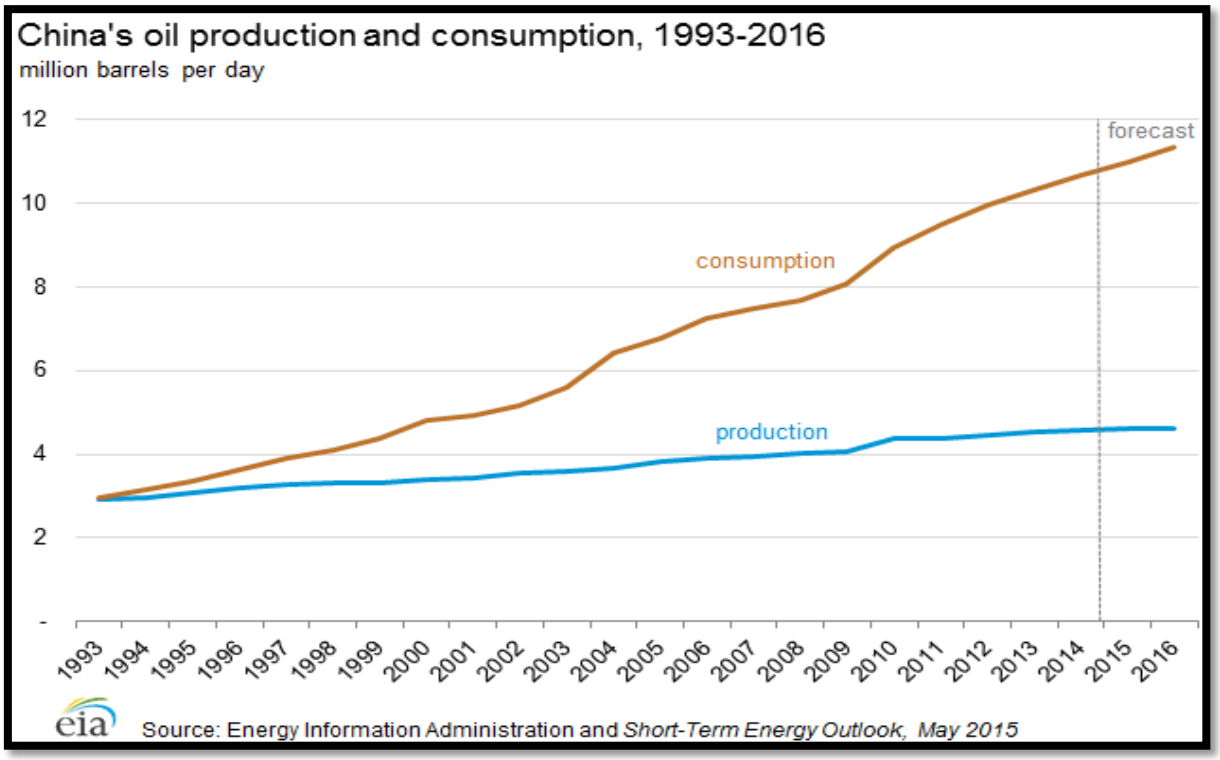

Source:**https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/China/images/oil_production_consumption.png**.2017.03.27 شوهد في:

فبشكل مسرع دخلت الصين في النظام الطاقوي العالمي، فأصبحت من المستوردين للنفط في سنة 1992، وعرفت الصين عدم الاضطراب في الأمن الطاقوي لديها منذ ثلاث عقود، أي منذ اكتشاف حقل Daqing في سنة1960، وانتهت هذه الحقبة ودخلت الصين في حقبة جديدة، وحسب التوقعات الصينية وغير الصينية في آخر سنوات التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين اتفقت التوقعات أن الصين في غضون عشر سنوات أو أقل ستكون من أكبر المستوردين للنفط في العالم وستدخل بقوة في الأسواق الطاقة العالمية.[2]

1 Analysis U.S. Energy Information Administration (EIA), **China International ,** 14 May 2015, p.16.
2 **Ibid.** p . 13

القدرات الطاقوية للصين:

تعتبر الطاقة ذات إنتاج معتبر في العديد من أصنافها المختلفة، من نفط وغاز وكذا الفحم، إلا أن حاجياتها الطاقوية أكبر من إنتاجها، أي أن مواردها لا تكفي وهذا يعود إلى نسبة النمو الاقتصادي المرتفع لدى الصين، خاصة في خلال القرن الواحد والعشرين.

1- الفحم: تعتمد الصين بشكل كبير على الفحم، لذا فهي المتصدرة للإنتاج العالمي للفحم، ويعتبر هذا المورد الطاقوي المصدر الأساسي لتوليد للطاقة في الصين، فقد برزت الصين في سنة 2005 كأول منتج للفحم في العالم مقدرة بـ 28% من مجموع الإنتاج العالمي للفحم، وهي المستهلك الأول لهذا المورد في الوقت ذاته، باعتبار أنّ أهمية إنتاجها من الفحم تسمح لها بأن تتبوأ مكانة ضمن المصدرين الرئيسيين، وبتلبية 94% من احتياجاتها الاستهلاكية بالموازات مع ذلك. وبالنظر لقوتها الاقتصادية الأكثر نموّا والأكثر اعتمادا على الفحم، فإن حصتها من استهلاك الفحم في عام 2005 قد مثل 40% من الاستهلاك العالمي باستهلاك ما مقداره ملياري طن من الفحم، وهي تستهلك قدرا من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا. فقد مثل الفحم % 95 من الاستهلاك الرئيسي للطاقة مابين 1952و1960، و80% ما بين1961 و1970، وحوالي 70% من السبعينات إلى التسعينات بعد تزايد استعمال النفط باكتشاف حقل Daqing النفطي، واستمر الفحم في تمثيل 69% من مصادر الطاقة المستعملة بحلول عام2002. [1]

2- النفط :يعتبر إنتاج النفط في الصين ذات طابع محدود وهذا نظرا لقوة استهلاكها، ففي سنة 2003 تخطت اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، ومنذ عام 2000 كانت الصين مصدر ما يقرب من40% من نمو الطلب على النفط في العالم، وحسب تقديرات سنة 2020 ستستورد الصين أكثر من 500 مليون طن في السنة، ومنذ 2003 أضحت أسعار النفط العالمي في ارتفاع متزايد وبسرعة، ولكن الارتفاع الكبير للأسعار النفطية هذا لا يعني تعجيز الصين في استهلاكها للنفط.[2] فقد استهلكت الصين ما يقدر بـ10.7 مليون برميل في اليوم سنة2014 ، واستوردت 6.1 مليون برميل يوميا في نفس

1 عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا -شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013)، ص.85.

2 Joseph Y.S. Cheng, **China's Energy Security and Energy Diplomacy**, (University of Hong Kong), p1.

السنة، وهذا علما أنها تحوي على ثالث أكبر احتياطيات النفط الصخري في العالم.[1] إلا أنها لا تنتج أي نفط من الأحواض الصخرية .

تشير التقديرات إلى امتلاك الصين لاحتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 21.3 مليار طن، بحيث أن الكمية القابلة للاستخراج لا تتعدى 6.09 مليار طن، إضافة إلى نصف الكمية3.5 مليار طن قد تم استخراجها بالفعل، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة 2.45 مليار طن، تشكل نسبة لا تتجاوز 2% من الاحتياطي النفطي العالمي، علما أن الحقول النفطية الرئيسية في الصين دخلت في مرحلة التراجع التدريجي.[2]

وحسب تقرير (BP لسنة2016) يشير إلى أن الصين تنتج 4309 مليون برميل يوميا، أي تشكل 4.9% من الإنتاج العالمي للنفط، أما بالنسبة لاحتياطاتها النفطية فمقدرة بـ 25 ألف مليون طن، مشكلة بذلك 7.1% من الاحتياطات العالمية.[3] إذ أنه إنتاج معتبر إلا أنه لا يغطي الحاجيات الداخلية للطاقة.

3- الغاز :

تشير الإحصائيات سنة 2016 للصين أن احتياطاتها من غاز مقدرة بـ 3.8 ترليون م^3، أي ما نسبته 2.1% من الاحتياطات العالمية، علما أن الصين كانت احتياطاتها الغازية سنة2005 تقدر بـ: 1.6 تريليون م^3، وهي تنتج في اليوم 138.0 مليار م ^{3} في سنة2015 ، علما أن إنتاجها كان سنة 2005مقدر بـ 51.0 مليار م^3، وهي استهلك 197.3 مليار م^3 في سنة 2015 ، أي 5.7% من الاستهلاك العالمي للغاز.[4]

فالملاحظ أن رغم قوة إنتاجها إلا أنها لا تفي الطلبات الداخلية للطاقة مما تبنت استراتيجيات واضحة في أواخر التسعينيات وكذا العشرية الأولى من القرن الواحد وعشرين لتعزيز من قوتها الإنتاجية الداخلية ولضمان موارد أخرى للطاقة داخلية وخارجية . فالاستهلاك الصيني للطاقة في تزايد مستمر وفي تباين مع الإنتاج الداخلي للطاقة لذلك فالصين تسعى بشتى الطرق إلى ضمان أمنها الطاقوي. رغم ما

---

1 "China: World's Largest Energy Consumer and Greenhouse Gas Emitter", **http://instituteforenergyresearch.org/analysis/china-worlds-largest-energy-consumer-and-greenhouse-gas-emitter/** . شوهد في: 2017.04.04

2 دندن، **مرجع سابق**، ص.87.

3 BP, **Statistical Review of World Energy,** Juen 2016, pp. 6. 8.

4 **Ibid.** pp.20-23.

تملكها من احتياطات من النفط الصخري وكذا الغاز الصخري، إلا أنها لا تزال تستهلك الفحم بشكل كبير أي مشكلة بذلك النسبة الكبرى في استهلاك الطاقة ، ويليها بعد ذلك النفط كما يوضحه (الشكل رقم2).

(الشكل رقم 2): **الاستهلاك الصيني للطاقة حسب نوع الموارد الأولية 2012.**

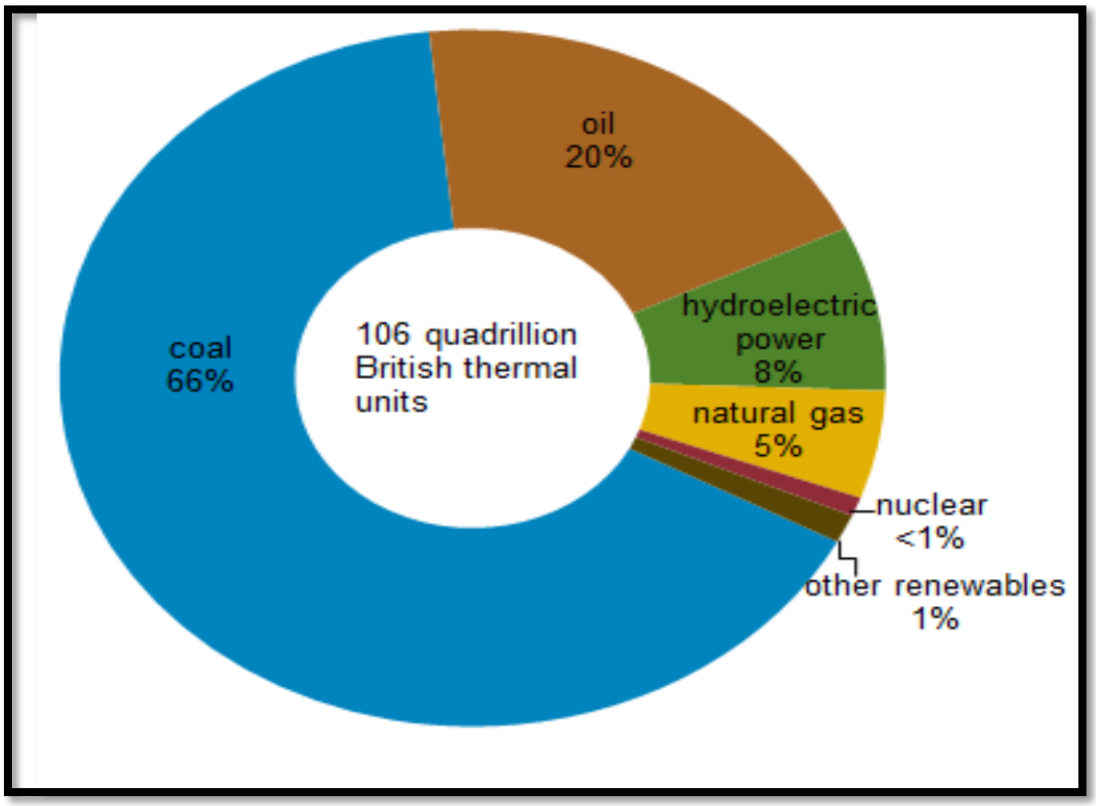

Source :**https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=CHN**,
شوهد في: 2017.04.04.

المطلب الثالث :الإستراتيجية الطاقوية الصينية على المستوى الداخلي والخارجي.

اتخذت الصين في سنوات التسعينات استراتيجيات واضحة لتأمين الطاقة لديها، فحاجات الصين المتزايدة للطاقة مكنها من إقامة استراتيجيات داخلية وخارجية، فقد عرف مفهوم الأمن الطاقوي عدة تعريفات مختلفة ولا يوجد تعريف شامل، فكل دولة ترى في أمنها الطاقوي من زاوية مختلفة عن الدول الأخرى إلا أن هناك ستة عوامل يعتقد أنها تؤثر في أمن الطاقة حسب نظرة" " تشانغ يونغهو"(Chang Youngho) وهي كالتالي :

أولا: إذا كان النفط قد وصل إلى ذروة الإنتاج أم لا(Peak oil production)، فتناقص الوقود الأحفوري خاصة النفط والغاز الطبيعي هو المحدد الرئيسي لأمن الطاقة، فكلما زاد التراجع زاد من حدة التنافس عليه بين الدول المستهلك للطاقة، خاصة ذات الاستهلاك الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وكذا اليابان.

ثانيا: القدرة التكنولوجية على تطوير مصادر طاقة بديلة فائضة ورخيصة وناجعة ليست مرتقبة التحقق قريبا، ففي 2004 غطى النفط والغاز الطبيعي والفحم حوالي 90% من مجموع الاستهلاك العام للطاقة في العالم، والباقي تم تغطيته بالطاقة النووية والكهرومائية، وقدر قليل حوالي 2 % من مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثا: النفط يسيطر تقريبا على جميع استعمالات الطاقة المنزلية والتجارية، وفي الصناعة والنقل والكهرباء، وليس هنالك أي من مصادر الطاقة الأخرى بخلاف النفط قادر على تحقيق الاكتفاء وسد الطلب في قطاع النقل، لأن أنواع الوقود الحيوي مثل الإيثانول تبرز ببطء كوقود بديل للمحركات.

رابعا: الاختلال المنتظر في التوازن بين العرض والطلب على النفط _ كما هو في السنوات الأخيرة بعد الاكتشافات الكبيرة في الزيت والغاز الصخري للولايات المتحدة الأمريكية _ سيكون له تأثيرات حادة على الدول المستوردة، فعدم استقرار أسعار النفط يؤثر على نمو الدول.

خامسا: عدم التناسب بين الطبيعة العالمية لأمن الطاقة والاتجاهات المحلية للاقتراحات والحلول المعتمدة، وهذا نتيجة لغياب تعاون دولي أو عالمي في وضع السياسات وتطوير الطاقة.

سادسا: النمو غير المتزايد في استهلاك النفط عند القوى المتصاعدة مثل الصين والهند، جعل ضغطا شديدا على الأسعار، حيث أدت جهود الدولتين لضمان إمدادات الطاقة لجعل التنافسية في الأسواق في أعلى مستوياتها، فبالموازاة مع العرض يجب أخذ الطلب على الطاقة كذلك بعين الاعتبار لأنهما وجهان لعملة واحد.

إن أمن الطاقة يعني وجهات مختلفة بالنسبة للدول، فبحسب موقعها الجغرافي، خصائصها الجيولوجية، علاقاتها الدولية، نظامها السياسي، ومميزاتها الاقتصادية، فمن جهة يريد المستوردون للطاقة أمن الإمدادات مع أسعار منخفضة، يبحث المصدرون عن أمن الطلب – أي ضمان شراء منتجاتهم بأسعار جيدة ومعقولة على المدى الطويل بحيث يمكن توقع الميزانيات الوطنية والمداخيل المحتملة بانتظام.[1]

فقد عرفت الإستراتيجية الصينية بعدين، الأول داخلي والثاني خارجي وهذا كله لتأمين الطاقة، ولضمان إمدادات الطاقوية إليها نظرا لأهمية ذلك على الاقتصاد الوطني الصيني المرتفع والمتعطش لموارد الطاقة.

أولا :الإستراتيجية الطاقوية الصينية الداخلية

اعتمد الصين في استراتيجيتها الطاقوية الداخلية على إصلاحات مست العديد من القطاعات منها قطاع الطاقة والنفط، ففي عام 2008 احتفلت الصين على مرور 30 عاما على برنامجها للإصلاح

1 دندن، **مرجع سابق**، ص ص. 48. 52.

والانفتاح أي سنة1978 ، هذا البرنامج الذي وضعها على سكة الدول الصاعدة، مما أدى بتلك الاصلاحات إلى انعكاسات إيجابية على النظام السياسي والاقتصاد الوطني، مما أدى هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي في الصين بشكل مرتفع في سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، مما أدى بها إلى إدراج عامل الطاقة من الأولويات الصينية في الخطط الخماسية التي شهدتها الصين منذ خمسينيات القرن الماضي.[1]

لقد أولت الصين لعامل التخطيط أهمية بالغة، فاعتمدت الصين في مخططاتها الخمسية على أهمية الطاقة كمحدد أساسي لهذه الإستراتيجية الطاقوية، وهذا للبحث على تأمين الطاقة لديها، لذا فسعت الحكومة الصينية على تضمين مواضيع الطاقة في كل استراتيجياتها وكذا خططتها ويبرز عامل هذه الإستراتيجية في العناصر التالية:

1. الخطط الخماسية التي يضعها مجلس الدولة الصيني.
2. التوجيهات الحكومية المباشرة فيما يتعلق بتطبيق السياسة النفطية للبلاد، وذلك بشكل مباشر عن طريق التحكم بالاستثمارات وتوجيهها عن طريق التحكم بالأسعار أيضا، وبشكل غير مباشر عن طريق الشركات النفطية التابعة للدولة والمرافق التابعة لها.[2]

1) الخطط الخمسية:

إنّ الخطط الخماسية من بين أحد أهم الخطط التي تتضمن إشارة إلى موضوع الطاقة، فالخطة الخمسية جزء من خطة الاقتصاد القومي للبلاد، وتهدف إلى وضع أهداف وتوجيهات مستقبل تنمية الاقتصاد القومي، فقد وضعت الصين العديد من الخطط منذ الخطة الأولى سنة1953، ففي الخطة الخمسية العاشرة والحادي عشر وكذا الخطة الخمسية الثانية عشر والثالث عشر أولت فيهما دور الأمن الطاقوي الأهمية القصوى.

أ –الخطة الخمسية العاشرة 2001–2005:

لقد ركزت هذه الخطة على الطاقة والنفط وقد نصت على عدد من الأهداف والأولويات: التحقق من الاحتياطات النفطية والغازية الموجودة في البلاد لاتخاذ التوجه المناسب على إثرها على الصعيد الداخلي والخارجي.

1. العمل على زيادة الإنتاج المحلي من النفط والغاز.
2. إنشاء البنى التحتية اللازمة والرئيسية المطلوبة لنقل وتخزين النفط والغاز، ومنها انجاز أنابيب النفط والغاز بطول 14550 كلم، بالإضافة إلى إنشاء مرافق تخزين تستوعب 8 ملايين م^3 من النفط.

---

1 باكير، **مرجع سابق**، ص.87 .

2 **المكان نفسه.**

3. رفع حصة النفط والغاز من مجموع مصادر الطاقة غير متجددة، التي يتم استهلاكها في البلاد وذلك بنسبة 3% على الأقل خلال هذه الفترة .
4. التقدم في تطوير التكنولوجيا والإبداع، لأن ذلك من شأنه أن يساهم بحدود 55% من أصل معدل 50% من الاستكشافات التي تتم في النفط والغاز.
5. تحقيق الأهداف الرئيسية الاقتصادية والتقنية والعمل على تخفيض تكلفة النفط محلياّ.
6. دفع الصناعات الصينية إلى تبني سياسات الحفاظ على الطاقة والعمل على إنشاء مصانع تعتمد على التكنولوجيا وتستهلك القليل من الطاقة.
7. الاهتمام بتكوين المخزون النفطي الاحتياطي الاستراتيجي وكل ما يتعلق به لتأمين النفط المطلوب وضمان عدم تأثير انعكاسات أي هزة تصيب الأسواق العالمية على الوضع الصيني الاقتصادي والنفطي والاجتماعي، وهذا مع تحقيق مستويات معقولة من الإنتاج النفطي مع القدرة على المحافظة عليها وتسريع الاستكشاف والاستخراج العقلاني للنفط، وكذا التعجيل من بناء شبكة الأنابيب الداخلية لنقل النفط والغاز.[1]

ب -الخطة الخمسية الحادية عشر2006-2010 :

ارتكزت هذه الخطة في مجال الطاقة على:

1. الاعتماد على التكنولوجيا والتقنية العالية من أجل توفير الطاقة المستخدمة والعمل على الرفع من كفاءتها وفعاليتها، فعلى الرغم من أنّ 75% من النمو الاقتصادي في الدول النامية يعتمد على التطوير التكنولوجي، و25% على الاستثمارات واستهلاك الطاقة والمواد الأولية والعمالة الرخيصة، إلا أن الوضع في الصين عكس ذلك تماما، لذلك تحاول الصين التخفيض من هذا التوجه للمحافظة على التوازن والاستغلال والانفتاح الاقتصادي في اكتساب التكنولوجيا المتقدمة وإطلاق تكنولوجيا خاصة.
2. العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للطاقة قدر المستطاع على أن تتلاءم مع البيئة وذلك من خلال العمل على تحسين الطاقات الإبداعية وتحويل نمط النمو الاقتصادي.[2]
3. استيفاء الأرباح على مداخيل الشركات النفطية الثلاث الكبرى في البلاد Ptro , Sinopec ,Cnooc China. على أن تطبق إذا زاد سعر برميل الخام المنتج محليا 40 دولار، وتتراوح نسبة هذه الضريبة بين 20% في حدها الأدنى و40% في حدها الأقصى عند بلوغ سعر البرميل 60 دولار فما فوق ومن

1 **المرجع نفسه**، ص ص. 82- 84.

2 **المرجع نفسه**، ص ص. 84، 85.

المقدر أن يتم جمع حوالي 3.7 مليار دولار، يتم استخدامها من أجل مواجهة المصاعب المستقبلية فيما يتعلق باستيراد النفط.

4. العمل على استبدال محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والنفط واستخدام الغاز الطبيعي المسال (LNG)، لتشغيلها لتوليد الكهرباء، والعمل على استغلال أرباح الشركات النفطية من أجل تخفيض أسعار النفط محليا وإعادة استثمار العائد في عمليات الإنتاج التقليدية، والأهم من ذلك توجيه رأس المال باتجاه تنفيذ توصيات الخطة الخماسية الحادي عشر.
5. العمل على تفعيل نظام نقل النفط والغاز في البلاد وفتح قطاع الطاقة للاستثمار الخاص والاهتمام بأمن الطاقة لما له من انعكاسات على البلاد.[1]

ج -الخطة الخمسية الثانية عشر 2011-2015:

جعلت هذه الخطة كغيرها من الخطتين السابقتين من بين أولوياتها موضوع الطاقة، لأهميته في النمو الاقتصادي الصيني المتسارع، فقد قال **"ليو ان "** الصين ستحسن توزيع تنمية الطاقة، وتنظم مشروعات للطاقة الرئيسية بصورة منتظمة، وتضمن استقرار إجمالي إنتاج الطاقة بشكل أكيد، وتعزز بناء قواعد رئيسية لإنتاج الطاقة، وتعزز بناء ممرات لنقل الطاقة، وتعزز كذلك بناء قدرات لتخزين النفط والغاز الطبيعي والفحم، وفى عام 2012 ستبلغ قدرات إنتاج الفحم الصينية الجديدة 200 مليون طن، وتبلغ سعة مجموعات المولدات الكهربائية الجديدة حوالي 70 مليون كيلوواط.[2]

د -الخطة الخمسية الثالثة عشر2016-2020:

اهتمت هذه الخطة بالطاقات المتجددة أكثر وكذا بتحسين نظام الطاقة لديها، فقد سعت الصين في هذه الخطة إلى تواصل الصين دفع تنفيذ عدة مشاريع نووية كبرى خلال الخطة الخمسية، بما فيها محطة نووية من الجيل الرابع، من المتوقع أن يتم تشغيلها بحلول العام المقبل، وقد قال" وانغ يي رن"، نائب رئيس مصلحة الدولة الصينية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني: من المتوقع أن يتم تشغيل المحطة ذات مفاعل درجة الحرارة العالية المبرد بالغاز عام 2018 وهو مشروع متقدم عالميا كما هو أيضا أول محطة من هذا النوع، تجاوز فعالية توليد الكهرباء لمفاعل التبريد الغازي محطات الطاقة النووية القائمة حاليا بـ 25في المائة، وتم تشغيل 35 محطة للطاقة النووية في بر الصين الرئيسي حتى أواخر

1 **المرجع نفسه**، ص ص. 84، 85.

2 "مصلحة الدولة للطاقة الصينية: على الصين بذل أقصى الجهود لدفع تعديل هيكل الطاقة"، في: http://arabic1.people.com.cn/31659/770497 .2html.، شوهد في:2017.03.24

عام 2016 كما بدأت الصين ببناء 13 محطة أخرى خلال فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة، مما يجعلها تتصدر العالم من حيث عدد المحطات النووية التي قيد التنفيذ.[1]

2) :التوجهات الحكومية المباشرة والغير المباشرة:

ارتكزت هذه التوجهات على:

1. زيادة الإنتاج النفطي من الآبار المحلية ويعتبر ذلك تحديا كبيرا باعتبار أن الآبار الكبيرة والقديمة في شمال وشرق البلاد قد تم استنزافها.
2. زيادة ناتج مصافي التكرير الصينية، فقد اعتمد الصين على استيراد النفط الخام من الخارج في السنوات العشر الأخيرة، وهذا مقابل الحد من استيراد مشتقاته وذلك للاستفادة من مصافي التكرير الصينية.
3. الاهتمام بشبكة الأنابيب الداخلية والموانئ والسفن، فقدرة الصين على استيراد وتوزيع النفط مقيدة وذلك بسبب النقص والتقصير في العديد من المجالات بهذا الخصوص.
4. تكوين احتياطي استراتيجي الهدف منه تحصين الصين من الهزات التي تصيب الصناعة النفطية العالمية.
5. السعي والبحث عن بدائل للنفط .خاصة في الطاقات المتجددة والطاقة النووية وكذا الغاز.[2]

ثانيا :الإستراتيجية الصينية الطاقوية على المستوى الخارجي:

اهتمت هذه الإستراتيجية الخارجية في الخطط الخمسية منذ تسعينات القرن الماضي على جوانب عديدة وعناصر متنوعة نذكر منها:

1. تنويع مصادر الواردات النفطية، فقد زادت واردات النفطية الصينية وتعددت مصادرها فمن بين ذلك القارة الإفريقية والتي تزخر بكمية معتبرة من الطاقة.
2. زيادة الاستثمار في عمليات الاستكشاف والإنتاج النفطية الخارجية، فتعمل الحكومة الصينية في دعم الاستثمارات الخارجية في مجال النفط والغاز، وهذا لهدف إيصال الشركات الصينية النفطية إلى المستوى العالمي وكذا لتأمين احتياطي نفطي خارجي يمكنه أن يدعم الإنتاج المحلي.

---

1 "صدور الخريطة الزرقاء الجديدة للصناعة النووية الصينية"، في: http://arabic.cctv.com/2017/02/14/VIDEcSfRd60JSZB54YEParxW170214.shtml، شوهد في: 2017.04.03.

2 باكير، **مرجع سابق**، ص. 86- 88.

3. تطوير العلاقات السياسية مع البلدان المصدرة للطاقة، فهي تفضل الاعتماد على الدول المصدرة للطاقة بدل الأسواق النفطية العالمية، وهذا كله مرتبط بعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع تلك الدول.
4. شراء واستخدام مصافي تكريرية نفطية خارجية، كانت هذه الإستراتيجية سنة 2004 وقد تم تطبيقها في العديد من الدول.[1]
5. تبنت الصين إستراتيجية" التوجه نحو الخارج"، فقد ركز كبار قادة الصين في رحلاتهم الخارجية تركيزا خاصا على الطاقة، فقد وقعت الصين صفقات بالمليارات الدولارات في أنحاء العالم وإفريقيا بوجه الخصوص وهذا لشراء الطاقة ومد خطوط الأنابيب، وقد كثفت الشركات النفطية الصينية استثماراتها في الخارج للحصول على تحكم مباشر أو حقوق جزئية في حقول نفطية محتملة في العالم، كما فتحت الأبواب أمام الشركات المتعددة الجنسيات في ولوج سوق الطاقة المحلية.[2]
6. وعلى الرغم من محاولة الاعتماد على القدرات المحلية إلا أن الصين تولي الاهتمام بالانفتاح في مجال الطاقة، وتحاول أن تحقق مساهمة في التعاون الدولي في هذا المجال، فقد أقيمت التنمية الصينية على مبدأ السلام والصراحة والتعاون بالاستناد إلى مبادئ" المساواة والمنفعة المتبادلة، وحالة الرابح- الرابح، والتعاون الواسع المجال، والتعامل النزيه، والتواصل النشط".[3]
7. و في استراتيجياتها الخارجية تسعى لبذل الجهود في ثلاث مجالات :

أولا: تنمية التعاون النافع لجميع الأطراف في مجال تطوير الطاقة واستغلالها من أجل مواجهة الطلب على الطاقة من مختلف الدول.

ثانيا: محاولة تأسيس نظام للبحث والتطوير ونشر تكنولوجيا الطاقة بهدف تحقيق تطوير مستدام لصالح البشرية جمعاء.

ثالثا: محاولة الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي وإدامة الاستقرار الإقليمي من أجل توفير البيئة السياسية التي تتماشى مع ضمان الأمن في مجال الطاقة.[4]

---

1 **المرجع نفسه**، ص ص. 89-91.

2 وينران جيانج،" النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**،(الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص.339.

3 **المكان نفسه**.

4 السفير يوشنغ جاو، "الصين : رفع مستويات الإنتاج المحلي وتعزيز كفاءة الطاقة"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2008)، ص ص .300، 301.

المبحث الثاني :إفريقيا والأمن الطاقوي الصيني.

اتخذت الصين من إفريقيا ملاذا لتأمين حاجاتها الطاقوية فقد كان التطور والنمو الاقتصادي الكبير في الصين هو العامل الأساسي الذي تبنت منه توجها نحو العالم للبحث عن الطاقة، فإفريقيا من ضمن القارات التي رأت فيها الصين أنها ستلبي حاجاتها الطاقوية، فقد عرفت العلاقات الصينية الإفريقية تطورا عبر المراحل عديدة ومختلفة.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي الصيني والحاجة للنفط الإفريقي.

يعد الاقتصاد الصيني الأسرع نموا في العالم، مما زاد من شهية الصين للطاقة، فتزايدت بذلك حاجاتها إلى الطاقة بشكل متسارع في السنوات الأخيرة، ففي غضون عشر سنوات تحولت الصين من مصدر للنفط إلى دولة في المرتبة الثانية في استهلاك واستيراد النفط في العالم.

ففي سنة 1998 وصل إجمالي الناتج المحلي (GDP) في الصين إلى 3.8 ترليون دولار، فأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية فأضحت كذلك ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وكذلك ثالث منتج للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[1]

تشير الإحصائيات إلى أن الاقتصاد الصيني احتل المرتبة الثانية عالميا بحجم 7.124 ترليون دولار سنة 2004، ووفقا للأرقام الصينية الرسمية فقد حقق الاقتصاد الصيني في عام 2005 نمو بلغت نسبته 9.9 % ما يبقيها في المرتبة الثانية عالميا بحجم اقتصادي يبلغ 8.185 تريليون دولار، وقد جاء هذا النمو الاقتصادي الصيني مصاحبا لتحقيقها فائضا تجاريا قياسيا في العام 2005 بلغ حسب الحكومة الصينية والمكتب الوطني للإحصاء 101.9 مليار دولار بزيادة قدرها 69.6 مليار دولار عن 2004. (قيمة الصادرات بلغت 762 مليار دولار في 2005 بزيادة 28.4% عن 2004، بينما بلغت قيمة الواردات 660.1 مليار دولار بزيادة 17.6%).[2]

يرتكز استمرار النمو الاقتصادي الصيني على مدى نجاح سياسة الطاقة الصينية، إذ تمتلك 10.7 من احتياطي الطاقة العالمية في سنة 2005، ولكن نظرا لقوة النمو البشري لديها تعتبر احتياطاتها ضئيلة وهي تستورد موارد طاقوية بشكل كبير، وسيؤدي التباين بين الإمدادات المحلي للطاقة

1 International Energy Agency, **World Energy Outlook**, 2000,p.183.

2 باكير، **مرجع سابق**، ص ص. 66، 67.

والاحتياجات المتوقعة فقد تزداد سوءا، خاصة بالنظر إلى النمو المتوقع في الصين ومعدلات الاستهلاك.[1]

إن الصين تحوي 20% من سكان العالم و17% من السكان الحضريين في العالم، ففي عام 2006 بلغ عدد سكان الحضر في الصين 545 مليون نسمة، أي أكثر من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي، وتشير توقعات الأمم المتحدة في سنة 2008، أن معدل التحضر في الصين 40% سيصل إلى 60% عام 2030، نظرا لأن مدن الصين الأكثر كثافة سكانية والأكثر استهلاك الطاقة للفرد الواحد من المناطق الريفية، فإن ذلك سيكون له انعكاسات كبيرة على نظام الطاقة الوطني وأسواق الطاقة العالمية[2].

فقد اهتمت الصين بإفريقيا لتلبية حاجياتها النفطية المتزايدة لتزايد قوة استهلاكها ولقوة نموها المرتفع، واهتمام الصين بالنفط الإفريقي لامتيازه بعدة مميزات:

1. إن البترول الإفريقي أفضل في الجودة وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط، وهذا نظرا لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.
2. إن الدول الإفريقية المنتجة للنفط باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لا تنتمي إلى منظمة المنتجين للنفط(الأوبك)، التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.
3. إن القارة الإفريقية من حيث الاستهلاك تعد أقل استهلاكا من غيرها، مما يمكنها من تصدير الفائض.
4. يرتكز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية في البحر بعيدة عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول.[3]

لقد تزايدت الاكتشافات النفطية في القارة الإفريقية، مما زاد من رغبة الصين من الاستفادة من النفط الإفريقي وإيجاد مكان لها في القارة الإفريقية والتي تراها الصين ذات أهمية قصوى لتأمين الطاقة لديها، مما زاد من وارداتها الطاقوية من القارة الإفريقية.

---

1 Commission One Hundred Ninth Congress, **Report To Congress of The U.S.-CHINA Economic And Security Review, (**, First Session, November 2005), p. 166.
2 International Energy Agency**, World Energy Outlook,** 2008, p.193.

3 نجلاء محمد مرعى، **" الثورة النفطية والتنافس الدولي"الإستعمار" الجديد في إفريقيا"**،(د م ن)، (د ت ن)، (د د ن)، التقرير الإستراتيجي السابع، ص.420 .

قد كانت واردات الصين النفطية من السودان مثلا مشكلة 7% من وارداتها، فقد ارتفعت احتياطيات النفطية المؤكدة إفريقيا في خلال القرن الواحد والعشرين، مسجلة في سنة 2006 إلى 117.2 ألف مليون برميل، مقارنة بسنة 1989 والتي كانت 74.9 ألف مليون برميل، مما شكلت 9.7% من احتياطات النفط العالمي سنة 2005، فازدادت بذلك نسبة إنتاج القارة الإفريقية من الإنتاج النفطي مسجلة 12.1% من الإنتاج العالمي النفطي، أي ما يعادل 473.7 مليون طن في سنة 2006 مقارنة مع سنة 1996 والتي كانت 355.9 مليون طن.[1]

عرفت القارة الإفريقية باستهلاكها الضئيل من النفط فقد استهلكت ما مقداره 3.4% من الاستهلاك العالمي للنفط سنة 2006، مما زاد من رغبة الصين في استغلال الفائض من النفط الإفريقي، وارتفع الاستهلاك في القارة الإفريقية للنفط بشكل قليل مسجلا سنة 2015 استهلاك مقدر بـ 4.2 % من الاستهلاك العالمي للنفط، وقدرت نسبة الإنتاج النفطي للقارة الإفريقية سنة 2015 بـ: 9.1% من الإنتاج العالمي أي ما يعادل 8375 مليون برميل يوميا، و7.6% من الاحتياطات العالمية للنفط المؤكدة في نفس السنة.[2]

عرفت الاحتياطات النفطية المؤكدة في إفريقيا تراجعا في النسبة المئوية للاحتياطات العالمية بين 2006 و2013 رغم أنها زائدة في الكمية، فقد سجلت سنة 2013 احتياطي نفطي مقدر بـ 130 ألف مليون برميل مقارنة مع سنة 2006 والذي سجلت فيه 117.2 ألف مليون برميل، أي بمعدل 7.7% من الاحتياطي العالمي من النفط، وبمعدل إنتاج مقدر بـ 10.1% من الإنتاج العالمي للنفط.[3]

المطلب الثاني: الجغرافية السياسية النفطية للقارة الإفريقية.

تنقسم دول القارة الإفريقية في جغرافيتها إلى قسمين الأولى: الدول الإفريقية شمال الصحراء، ثانيا: الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

أولا: الدول الإفريقية شمال الصحراء.

تعرف هذه المنطقة في إفريقيا شمال القارة، وهي جزء من إفريقيا الواقعة شمال الصحراء الكبرى وهي ستة دول: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، بالإضافة إلى الصحراء الغربية التي تنتظر استفتاء تقرير المصير، وتعتبر هذه الدول باستثناء موريتانيا الدول الأكثر استهلاكا للنفط في إفريقيا. ويقدر إنتاج هذه المنطقة بنصف إنتاج القارة الإفريقية، و تملك أكثر من نصف الاحتياطات المؤكدة ما يعادل 55 % وكذلك بالنسبة لقدرات التكرير[4].

1 BP, **Statistical Review of World Energy,** June 2007, pp.6.7.

2 BP**, Op.cit,** June 2016, pp.6.8.

3 BP, **Statistical Review of World Energy,** June 2014, pp.6.8.

4 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 112.

1. **ليبيا:**

تعد ليبيا أحد أعضاء منظمة الأوبك وأهم المنتجين في إفريقيا قبل حدوث ما يسمى بالثورة الليبية، بحيث كانت تحتل المرتبة الرابعة سنة 2010 بإنتاج 1659 مليون برميل يوميا.[1] وتراجع إنتاجها سنة 2011 ليصل 479 ألف برميل يوميا،ثم ارتفع سنة 2012 ليصل 1509 مليون برميل يوميا، وتراجع أخر في سنة 2013 ليصل 988 ألف برميل يوميا.[2] فقد عرف احتياطي النفط الليبي سنة 2005 بـ41500 مليون برميل. ويتم استخراج النفط الليبي عموما انطلاقا من حقلين الأول موجود في مدينة" سرت " في وسط ليبيا، والثاني في منطقة"مرزوق" في الجنوب الغربي بالقرب من الحدود الجزائرية، هذا وتعد شركة " نوك" الشركة الوطنية الليبية (NOK) (National Oil Corporation)، هي المسؤولة عن كافة النشاطات في ليبيا.[3]

2. **الجزائر:**

تحتل الجزائر مكانة مهمة في إفريقيا في إنتاج النفط والغاز علما أنها ضمن منظمة(الأوبك)، فقد احتلت المرتبة الثالثة في إنتاج النفط في إفريقيا بعد نيجيريا وأنجولا سنة2015.[4]

3. **مصر:**

احتلت مصر المرتبة الخامسة إفريقيا من حيث إنتاج النفط بعد كل من نيجيريا وأنجولا والجزائر وليبيا، وثالثة بين الدول شمال الصحراء، علما أن مصر يتم استهلاك جل إنتاج نفطها محليا، مما يعني عدم قدرتها على لعب الدور المؤثر في السوق أو اللعبة النفطية العالمية، لكن لها موقع جيوستراتيجي لامتلاكها لقناة السيوس.[5]

4. **تونس والمغرب:**

يعتبر إنتاج البلدين ضعيف وليس له وجود قوي في الساحة النفطية العالمية، فيصل إنتاج النفط في المغرب حوالي 300 ألف برميل يوميا، وباحتياطي قدره 1000 مليون برميل. أما تونس تنتج حوالي 63 ألف برميل في اليوم.[6] إن هذا الاحتياطي المتواضع يجعل من البلدين غير مؤثرين في الساحة الدولية.

---

1 BP, **Statistical Review of World Energy,** June 2011, p. 9.

2 BP**, Op.cit,** June 2014 , p. 8.

3 خيدر، **مرجع سابق**، ص.113 .

4 BP**, Op.cit,** June 2016, pp.6.8.

5 **Loc . cit.**

6 خيدر، **مرجع سابق**، ص.116 .

5. **موريتانيا:**

لقد دخلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا إلى نادي الخاص للدول المنتجة للنفط منذ فيفري 2006، وبالرغم من أنها دولة صغيرة (اقتصاديا)، إلا أنها ممكن تستجيب في المستقبل للنمو العالمي للنفط، وتؤكد بعض المصادر أن احتياطي النفط فيها يقدر بـ 1 مليار برميل.[1]

ثانيا: الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

هي القسم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعتبر جل دول هذه المنطقة من إفريقيا دول نفطية فتية، ولكن في نفس الوقت واعد،ة بالإضافة إلى وجود الأقطاب النفطية المعروفة التقليدية فيها مثل : نيجيريا وأنجولا والغابون.

1. **نيجيريا:**

هي من الأعضاء البارزين في منظمة الأوبك، وتعتبر نيجيريا من الدول ذات الإنتاج الأكبر في إفريقيا فقد أنتجت سنة 2015: 2352 مليون برميل يوميا، وهي المتصدرة للإنتاج النفطي في إفريقيا، وتحتوي على احتياطات نفطية كبيرة 37100 مليون برميل، ويعتبر هذا الاحتياطي النفطي ثاني أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد ليبيا، فهي تحتوي 2.2% من الاحتياطي النفطي العالمي.[2] وتبين بعض الدراسات إلى أن الإنتاج النفطي في نيجيريا سوف يتضاعف بحلول عام 2020 بفضل الاكتشافات الجديدة.[3]

.2 غينيا الإستوائية:

من أصغر الدول في إفريقيا وكذلك من الدول الصغيرة في خليج غينيا، فهي تملك حقل "أوف شو"، فقد تزايد معدل إنتاج هذا الحقل بشكل متسارع، سجلت غينيا الاستوائية إنتاجا نفطيا مقدرا بـ 5 آلاف برميل يوميا سنة 1994، فارتفعت سنة 1996 إلى 16 ألف برميل يوميا، ليصل سنة 2004 إلى 350 ألف برميل يوميا، أي 0.4% من الإنتاج العالمي من النفط.[4]

3. **الغابون:**

تعتبر من الدول المنتجة للنفط في غرب إفريقيا، فقد كان إنتاج الغابون للنفط 337 ألف برميل يوميا سنة 1994، وقد وصلا على إنتاجها سنة 1996 مسجلا 365 ألف برميل يوميا.[5]

---

1 **مرجع نفسه**، ص ص. 116، 117.

2 BP**, Op. cit,** 2016, pp.6. 8.

3 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 116.

4 BP, **Statistical Review of World Energy,** June 2005, P .6.

5 **Loc. cit.**

4. **الكامرون:**

عرف إنتاج النفطي في الكامرون سنة 1994 ما يعادل 115 ألف برميل يوميا، فقد وصل إلى ذروتها النفطية (Peak Oil) سنة 1990، إلا أنها سجلت تراجعا في إنتاجها مثل الغابون، ففقد أنتجت في سنة 2004 ما مقداره 62 ألف برميل يوميا مشكلا نسبة 0.1% من الإنتاج العالمي للنفط.[1]

5. **ساوتومي وبرنسيب:**

تعتبر ساوتومي ثاني دولة إفريقية صغرا من حيث المساحة بعد السيشل فهي مواجهة للساحل النيجيري تقعان في خليج غينيا المطل على المحيط الأطلسي فقد عرفت هذه الدولة نقلة نوعية بعد اكتشاف احتياطات ضخمة من النفط بها، فقد وصلت احتياطات ساوتومي المؤكدة 4 مليار برميل، فقد اكتسبت هذه الجزيرة أهمية بالغة لاحتياطاتها وكذا موقعا الإستراتيجي المتصل بخليج غينيا.[2]

منطقة وسط إفريقيا:

تضم كل من تشاد، الكونغو(برازافيل)، والكونغو الديمقراطية.

1. **الكونغو (برازافيل):**

شهدت الكونغو إنتاج النفط في سنة 1994 مقدر بـ: 185 ألف برميل يوميا، ليصل سنة 1999 إلى إنتاج 293 ألف برميل يوميا، ثم بدأ في التراجع ليصل سنة2004 ما مقداره 240 ألف برميل يوميا،أي ما يعادل 0.3% من الناتج العالمي للنفط.[3] فقد وصل الإنتاج سنة 2015 ما مقداره 277 ألف برميل يوميا أي ما يعادل 0.4% من إنتاج الطاقة العالمي، علما أن الاحتياطات المؤكدة تقدر بـ: 1600 مليون برميل، أي ما يعادل 0.1% من الاحتياطي العالمي من النفط.[4]

قد وقعت الكونغو(برازافيل) منذ 2001 مع أنجولا على اتفاقية تقييم استغلال الحقول "الأون شور" الموجودة في الحدود البحرية للبلدين.[5] وهذا ما سمح للكنغو عام 2010 من إنتاج 314 ألف برميل يوميا و394 ألف برميل يوميا سنة 2012.[6]

2. **تشاد:**

لقد بدأت تشاد في إنتاج النفط سنة 2003 وهذا بإنتاج 24 ألف برميل يوميا، لترتفع نسبة الإنتاج لتصل سنة 2006 ما حجمه 153 ألف برميل يوميا، أي بما يعادل 0.2% من الإنتاج العالمي من

---

1 **Ibid.** p. 6.

2 خيدر، **مرجع سابق**، ص.120.

3 BP**, Op. cit,** 2005, p .6.

4 BP, **Op. cit**, 2016, pp. 6. 8.

5 خيدر، **مرجع سابق**، ص.121.

6 BP**, Op. cit,** 2016, p.8.

النفط.[1] لقد تراجعت نسبة الإنتاج لتصل سنة 2015 ما قيمته 78 ألف برميل يوميا[2]. وبذلك تعد دولة نفطية صغيرة، لكن يبقى نفط تشاد ذو أهمية بالغة بالنسبة للدول الكبرى.

3. **كونغو الديمقراطية (D.C. R):**

دخلت في مجال الإنتاج البحري Offshore عام 1975، من خلال أبار ساحل المحيط الأطلسي، ومن دلتا نهر الكونغو، لكن هذه التسريبات النفطية كانت مجزية حتى عام 1988، فتراجعت بذلك احتياطات النفطية عندها من 13.2 مليون طن عام 1989 إلى 7.6 مليون طن عام 1990، وترتفع من جديد لتصل 25.6 مليون طن. أما بالنسبة 2007 فقد وصل الإنتاج إلى 836 ألف طن، فيعد نفط الكونغو الديمقراطية نفطا ثقيلا فلا يمكن تكرير نفطها محليا.[3]

منطقة شرق إفريقيا:

تعتبر السودان المتصدر في إنتاج النفط في هذه المنطقة وكذا جنوب السودان بعد الاستقلال.

1. **السودان:**

تعتبر من أهم الدول المنتجة للنفط فقد تم اكتشاف حقولها من سنة 1980_1982 من طرف شركة "شفرون" الأمريكية بالقرب من مناطق "مالكا"، "يونتو" و"مجلاد" في الجنوب في سنة 2005.[4]

كان إنتاج السودان من النفط مقدر بـ294 ألف برميل يوميا في سنة 2005، ليرتفع سنة 2009 إلى 475 ألف برميل يوميا، أما في سنة 2011 تراجع الإنتاج ليصل 103 ألف برميل يوميا، وهذا بسبب استقلال جنوب السودان، ليستقر في حدود 105 ألف برميل يوميا سنة 2015، مشكلا بذلك 0.1 % من الإنتاج النفطي العالمي، فقد عرفت احتياطات النفط المؤكدة في السودان سنة 2005 ما يساوي 0.6 مليون برميل، لتصل سنة 2015 ما يعادل 1500 مليون برميل أي ما نسبته 0.1% من احتياطات النفط العالمي. فقد تراجعت احتياطات النفطية السودانية لاحتواء جنوب السودان على 80% من احتياطاتها.[5]

2. **جنوب السودان:**

نالت جنوب السودان استقلالها في 9 جويلية 2011 ، في سنة 2012 بدأت هذه الدولة في إنتاج النفط وهذا بكمية تقدر بـ: 31 ألف برميل يوميا، ليرتفع بذلك ليصل سنة 2015 إلى 148 ألف برميل

---

1 BP, **Op. cit,** 2005, P .6.

2 BP, **Op. cit,** 2016, P. 6. 8.

3 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 112.

4 **مرجع نفسه**، ص.123.

5 BP, **Op. cit,** 2016, P. 6. 8.

يوميا، أي ما يعادل 0.2% من الإنتاج العالمي للنفط، أما بالنسبة للاحتياطات المؤكدة فقد سجلت سنة 2015 ما مقدراه 3500 مليون برميل، أي بمعدل 0.2% من الاحتياطات العالمية للنفط.[1]

(الجدول رقم 1): **الإنتاج النفطي والاحتياطات للدول الإفريقية سنة 2015.**

	الإنتاج أ.ب.ي	النسبة المئوية العالمية	الاحتياطات م.ب	النسبة المئوية العالمية
السودان	105	%0.1	1500	%0.1
جنوب السودان	148	%0.2	3500	%0.2
أنجولا	1826	%2.0	12700	%0.7
تشاد	78	%0.1	1500	%0.1
الكنغو (برازافيل)	277	%0.3	1600	%0.1
الغابون	233	%0.3	2000	%0.1
غينيا الاستوائية	289	%0.3	1100	%0.1
نيجيريا	2352	%2.6	37100	%2.2
ليبيا	432	%0.5	48400	%2.8
الجزائر	1586	%1.6	12200	%0.7
مصر	723	%0.8	3500	%0.2
تونس	63	%0.1	400	–
دول أخرى	264	%0.3	3700	%0.2
المجموع	**8375**	**%9.1**	**129100**	**%7.6**

من إعداد الباحث استنادا للمصدر التالي :

BP, **Statistical Review of World Energy,** 2016 June ,PP .8 .6 .

1 **Ibid**. pp.6. 8.

منطقة جنوب إفريقيا:

1. **أنجولا:**

هي من أكثر دول جنوب الصحراء إنتاجا للنفط في إفريقيا، ففي سنة 1994 أنتجت 557 ألف برميل يوميا، ليرتفع بذلك إنتاجها إلى 991 ألف برميل يوميا سنة 2004، مشكلا ما نسبته 1.3% من الإنتاج العالمي للنفط، ففي نفس السنة أي 1994 عرفت احتياطات أنجولا من النفط ما مقداره 3000 مليون برميل، لترتفع إلى 8800 مليون برميل سنة 2004، وشكلت ما نسبته 0.7% من الاحتياطات العالمية للنفط.[1] أما في سنة 2015 سجلت احتياطات مقدرة بـ: 12700 مليون برميل، أي ما نسبته 0.7% من الاحتياطات العالمية للنفط وفي نفس السنة سجلت إنتاج 1826 مليون برميل يوميا. أي ما نسبته 2% من الإنتاج العالمي للنفط، لذلك اعتبرت انجولا في السنوات الأخيرة أنها أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا.[2]

إذن فقد أصبحت إفريقيا بديلا هاما للطاقة العالمية وكذا للصين والتي تولي الاهتمام الكبير لهذه القارة لما تحتوي من إنتاج مقدرة بـ: 9.1% من الإنتاج العالمي للنفط أي ما يعادل 8375 مليون برميل يوميا في سنة 2015، وباحتياطي مقدرة بـ: 7.6% من الاحتياطي النفطي العالمي أي ما يساوي 17100 مليون طن في نفس السنة.[3] كما يوضحه (الجدول رقم:1).

1 BP**, Op. cit ,** June 2005, p .6.
2 BP, **Op. cit,** 2016, P. 6. 8.
3 **Loc. cit.**

المبحث الثالث :محددات الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا.

عرفت الصين العديد من المحددات والأشكال في إستراتجيتها الطاقوية تجاه إفريقيا بدأ من العلاقات القائمة بينهما وتوطيدها وهذا منذ فترة الحرب الباردة إلى غاية اليوم، فالعلاقات بينهما تعددت أشكالها وكذا أهدافها، ومن جهة أخرى في جانبها الاقتصادي من استثمارات طاقوية في القارة الإفريقية من طرف الشركات النفطية الصينية الكبرى.

المطلب الأول : البعد الطاقوي للعلاقات الصينية الإفريقية.

للتطرق للصين وإفريقيا فلابد من الحديث عن التطور التاريخي لهذه العلاقات، فقد عرفت العلاقات الصينية الإفريقية تطورا ملحوظا في القرن الواحد والعشرين، فبعد الطفرة في النمو الاقتصادي عند الصين، فقد استوردت الصين ما قيمته 701.000 برميل في اليوم من النفط الإفريقي في سنة 2005، مما شكل 30% من مجمل وارداتها النفطية. فما بين سنة 1998 و2003 حوالي 60% من واردات الصين النفطية تأتي من الشرق الأوسط، فعدم استقرار في الدول الشرق أوسطية، أعطى الضوء الأخضر للحكومة الصينية في النظر إلى مناطق أخرى ذات الاستقرار الأفضل وهذا لتأمين وارداتها في كامل أنحاء العالم، لكن قد وجدت الكثير من الصعاب في إيجاد النفط، على سبيل المثال أنبوب النفط الروسي الذي أرغم الصين في طرق أخرى لاستيراد النفط عبر الأنابيب، فقد أصبحت إفريقيا مفتاحا لاستيراد النفط بالنسبة للصين، واستعملت الصين الطرق التقليدية لاستيراد النفط الإفريقي، وهذا بالزيارات الدبلوماسية بين الصين والدول الإفريقية، ففي سنة 2004 كان هناك ثلاث زيارات للصين للدول الإفريقية وهي: الغابون ومصر والجزائر، فالرئيس الصين" **هو جين تاو** (Hu Jintao)" قد قام بزيارة للجزائر وتم التوقيع على اتفاقيات عديدة.[1]

فالعلاقات الصينية الإفريقية عرفت منذ القدم، ولكن في القرن العشرين والواحد والعشرين عرفت علاقات ذات شكل آخر ومختلفة في أهدافها، فتزايدت العلاقات البينية بعد مجيء" ماوتسي تونغ "للحكم عام 1948 وتم إنشاء جمهورية الصين الشعبية، فقبل هذا التاريخ كانت إفريقيا تحت الاستعمار الغربي، فقد اختلفت النظرة في خلال الحرب الباردة فأولت الصين اهتماما سياسيا بالدرجة الأولى بالقارة الإفريقية، فكانت تساند الخطاب الذي ميز العالم الثالث(جنوب_جنوب)، والمؤسس على الماضي من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد كل الإمبرياليات.[2] إذ تقوم دبلوماسيتها في أحد أبعادها الثابة منذ الثورة الشيوعية

[1] Cindy Hurst, **China's Oil Rush in Africa**,(The Institute for the Analysis of Global Security July 2006), p. 4. 5.

[2] قط، **مرجع سابق**، ص.33.

إلى اعتبار أن الصين واحدة من الدول العالم الثالث، فقد سعت الصين إلى تجسيد ذلك من خلال علاقاتها مع هذه الدول بصفة ثنائية وجماعية كحركة عدم الانحياز.[1]

ففي ستينيات والسبعينات من القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية وكذا إفريقيا، وهذا لتعزيز الشيوعية الصينية ومحاصرة الإمبريالية الغربية، وبعد الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى المساعي ذات الصيغة البراغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار والطاقة، حيث باتت تنظر إلى القارة الإفريقية في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة.

أولا :حقبة المصالح الإيديولوجية.

قد ترجمت العلاقات الصينية الإفريقية في سنوات الخمسينات وبعد تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، في توجهها نحو القارة الإفريقية للمواجهة ضد القوى الاستعمارية، ودعم التحرر كما أكده "ماوتسي تونغ " في افتتاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي عام1956 ، فكان الدعم لإفريقيا بالسلاح والغذاء والمال وكذا التكوين العسكري، وإقامة مراكز للتدريب وكانت تلك الركيزة الأساسية للعلاقات البينية، فقد قدمت الصين نفسها لإفريقيا على أنها حلقة مهمة في النضال والمقاومة والاستعمار والهيمنة، حيث كانت مصدر الهام الشعوب العالم من خلال تشكيل" جبهة المواجهة "للشعوب الإفريقية ، والأسيوية والأمريكية، فكانت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر سنة1956 ، لتشمل فيما بعد أربعة دول مستقلة هي :الجزائر والمغرب والسودان وغينيا.[2]

إن سياسة بكين التي تستند إلى قاعدة متينة، وهذا من خلال التكامل الثوري الصيني الإفريقي، الذي يعود إلى ستينات وسبعينات القرن الماضي، كانت تبحث الصين من خلاله إلى مزاحمة الاتحاد السوفياتي فأقامت علاقات مع الكثير من الدول الإفريقية ضمن طرح" مكافحة الاستعمار".[3]

ففي إطار السعي الصيني للاعتراف بها في النظام الدولي جعلت إفريقيا ملاذا آمنا لها ووجدتها مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين(الشرقي والغربي)، وأفرزت مساعي الصينية في كسب علاقات رسمية مع 19 دولة افريقية مقابل 14 مستقلة مع نهاية الستينات، فقد

---

1 وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص.171 .

2 جميلة علاق، "إستراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (د د ن)، (19 ديسمبر 2014)، ص. 341.

3 قط، **مرجع سابق**، ص2. 3 .

تحقق للصين في الدخول في مجلس الأمن سنة 1971 ضمن المقاعد الخمس الدائمة، فلم يكن ذلك إلا بفضل الأصدقاء الأفارقة مما مثلوا 26 صوت من أصل 76 في الجمعية العامة الأممية، ففي مقابل ذلك تم مكافئة العديد من الدول الإفريقية بمساعدات مالية.[1] بهذا انتصرت الصين على تايوان وبدأت حقبة جديدة من العلاقات الصينية الإفريقية ذات الوجهة الاقتصادية تتصف بالبراغماتية.

ثانيا :حقبة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية.

اعتبرت نهاية الحرب الباردة بداية الحقبة الجديدة من العلاقات الصينية الإفريقية والتي اتسمت بالطابع الاقتصادي، ومع تزايد النمو الاقتصادي الصيني فرض عليها إيجاد بدائل جديدة خارجية للطاقة، لأن الإنتاج المحلي للطاقة لم يعد كافيا للطلب الداخلي رغم أنه من بين أقوى الإنتاجات الطاقوية، فرأت في إفريقيا البديل لبداية حقبة جديدة من العلاقات تتسم بالبعد الاقتصادي بوجه العموم وبالبعد الطاقوي بوجه الخصوص، فقد جعلت الطاقة والنفط بوجه التحديد من أولوياتها في علاقاتها بالدول الإفريقية، فهي تضع في سلم أولوياتها المحافظة على العلاقات القوية مع الموردين الطاقويين الأفارقة. ففي خلال سنوات قليلة استطاعت الصين أن تفرض نفسها من بين اللاعبين الطاقويين النشطين في إفريقيا، فحتى عام2000 كان تواجد الصناعة النفطية الصينية مقتصرة على السودان فقط جنبا إلى جنب مع الشركات الأجنبية الأخرى، فاليوم الشركات النفطية الصينية تعمل في أكثر من 20 دولة إفريقية في كل من المنبع والمصب.[2]

إن العلاقات الصينية الإفريقية تعدت حتى الدول ذات النفوذ الأمريكي، فقد اخترقت الصين مناطق تمركز النفط في إفريقيا وهذا أتى نتاج لإستراتيجية تتضمن العديد من العناصر الأساسية التي تتمثل في تزويد دول القارة المنتجة للنفط بالسلاح الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية قد تم حضر بيع الأسلحة إلى هذه الدول، وتقديم المعونات المالية المطلوبة مع تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بسدادها، واستثمارات اقتصادية وتعاون مميز للصين مع هذه الدول.[3]

فقد ركز كبار القادة الصينيين في رحلاتهم الخارجية تركيزا خاصا على الطاقة، فقد وقعت الصين على صفقات بمليارات الدولارات في أنحاء العالم لشراء الطاقة ومد خطوط أنابيبها، وصاغت الصين علاقات أوثق مع الدول تمتد من النمسا إلى المملكة العربية السعودية، من فنزويلا إلى إيران، وتعد إفريقيا مثالا لتوجه الصين نحو الخارج وكذا لبناء تحالفات مع الدول المنتجة للنفط، فاستراتيجية" التوجه نحو

1 علاق، **مرجع سابق**، ص342 .

2 Executive Research Associates, **China in Africa, A strategic Overview,** October 2009, p. 31.

3 باكير، **مرجع سابق**، ص.233 .

الخارج "جسدتها الصين في إفريقيا، وهذا من أجل تأمين إمداداتها من الطاقة، فسعيها للطاقة والموارد الأولية الأخرى عجلها من دخول إفريقيا في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين.

وتبين إحصائيات الجمارك الصينية كيف شهدت فترة 2001-2005 تزايدا في تجارة الصين مع إفريقيا بنسبة 268% وهي نسبة تقل بشكل ضئيل عن النمو التجارة الصينية مع الشرق الأوسط في الفترة نفسها 367%، ففي الربع الأول من عام 2006 أفادت وزارة التجارة أن تجارة الصين مع الدول الإفريقية السبع التي زارها رئيس الوزراء في صيف عام 2006 بلغت 6.56 مليا دولار، وهو ارتفاع قوي نسبته 168.2% ولذلك من غير المدهش أن تتحول إفريقيا في مثل هذا السياق الاقتصادي إلى مزود رئيسي للصين بالطاقة، وبالعودة إلى 2003 نرى أن الرئيس الوزراء" ون جيا باو " زار دولا افريقية منتجة للنفط عديدة بمعية مسؤولين في شركات الطاقة الصينية، ومنذ ذلك الحين انخرطت الصين في عدد متزايد من الصفقات الطاقوية في القارة لإفريقية التي تتصف بعدد من الخصائص الفريدة.[1]

ولتمتين صلتها بالدول المنتجة للنفط في القارة الإفريقية، أسست الصين علاقات متعددة الأبعاد مع هذه البلدان تتجاوز المصالح النفطية تتضمن الاستثمار، والتجارة، وتخفيف الدين، والمساعدات سالإنمائية، وهكذا نمت التجارة الصينية – الإفريقية في تسعينات القرن الماضي بنسبة700% كما تضاعفت سنة 2003 إلى 18.5 مليار دولار، وثم تضاعفت كذلك مرتين تقريبا في سنة 2005 لتزيد على32 مليار دولار ، ومن شأنه أن معظم قيمة الصين في هذه المعاملات تكمن في شراء النفط الإفريقي.[2] وربطت علاقات وطيدة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط وكما تبينه (الخريطة رقم 2): للدول المصدرة للنفط في أفريقيا.

1 وينران جيانج، **مرجع سابق**، ص ص .339، 340.

2 أحمد تلميذ،" التنافس العالمي على موارد الطاقة :المنظور الهندي"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص.409.

(الخريطة رقم 2): الدول المصدرة للنفط في إفريقيا.

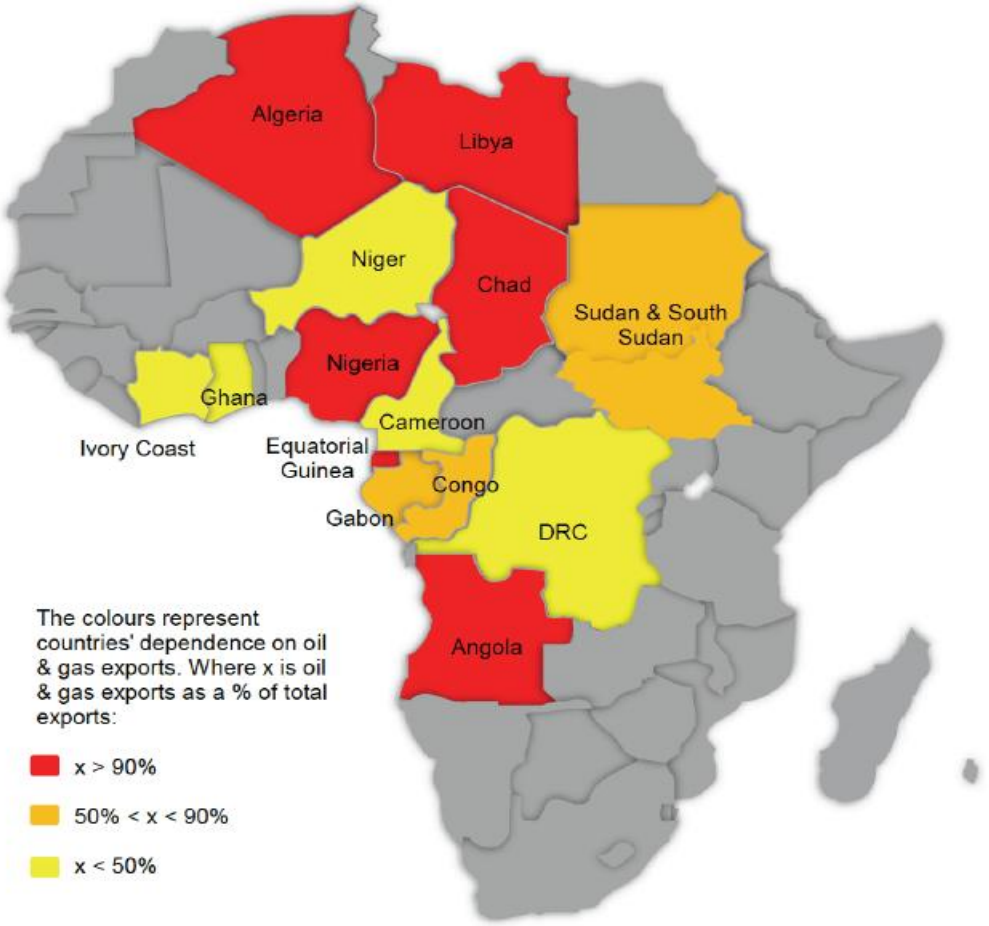

Source **:** KPMG, **Sector Report Oil and Gaz in Africa**, 2015, p. 10.

المطلب الثاني :الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية الإفريقية.

تتميز العلاقات الصينية الإفريقية اليوم بالتجارة الفعالة والنشاط الاقتصادي المتزايد، أي تربط العلاقات بينهما علاقات متعددة الجوانب سياسية، اقتصادية، عسكرية، فمنذ نهاية الحرب الباردة طغى الجانب الاقتصادي بينهما على الجانب الإيديولوجي، وربطت بينهما علاقات وطيدة في خلال القرن الواحد والعشرين.، فإفريقيا كانت مصدر 29% من الواردات النفطية الصينية سنة 2005، بعد أن تأتى للصين الاستحواذ على حصص نفطية من خلال المشاركة في ملكية حقول منتجة، والتوقيع على عقود استكشاف وإنتاج عديدة.[1] فقد فرضت الصين نفسها كفاعل مهم في السنوات الأخيرة في النفط الإفريقي.

وأشار تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أنّه ومنذ عام 2008 أصبحت الصين أكبر مستثمر في أفريقيا، وتشير المؤشرات كذلك إلى أنها أكبر شريك تجاري منذ عام2009، تعرف الاستثمارات الصينية

1 باكير، **مرجع سابق**، ص.114 .

في مجالات متعددة منها الطاقة، وأصبحت محركاً مهماً للنمو الاقتصادي الأفريقي. فلازال للصين استثمارات هائلة في القارة الإفريقية، وهذا بديلاً للاستثمارات الغربية التي عادة ما تكون مصحوبة بإملاءات سياسية وأمنية، وقدمت وعوداً بمنح 20 مليار دولار في السنوات المقبلة، التي ستساهم في نقل الملايين من الأفارقة خارج معدلات الفقر، حيث تخطط الصين لبناء خطوط للقطارات بنحو 12 مليار دولار، وهو ما لم تفعله الدول الأوروبية التي استولت على ثروات أفريقيا لقرون عديدة، ويقترب هذا الرقم من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا، التي تصل إلى 90 مليار دولار، أظهرت مؤشرات صادرة عن صحيفة "الفاينانشيال تايمز" البريطانية، وتقرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أنّ إفريقيا تشهد الآن أكبر نمو للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وقد شهدت نمواً بمعدل 65% في عام 2014 حيث وصلت إلى حوالي 87 مليار دولار أمريكي.[1]

فقد كان من بين أولويات الصين في استثماراتها داخل إفريقيا، هو إعطاء الاهتمام أكبر للاستثمارات الطاقوية، فما توجه الصين إلى إفريقيا إلا لأجل ضمان أمنها الطاقوي إيجاد ممولين بدائل للطاقة لديها، فهذه الاستثمارات الطاقوية عديدة خاصة خلال القرن الواحد والعشرين.

استطاعت الصين أن توقع على اتفاقيات مع الدول الإفريقية، وهذا بعد الإصلاحات التي قامت بها في قطاع الطاقة لديها، فقد وقعت عقود مع نيجيريا وأنجولا، وكانت تنظر في العديد من المشاريع المحتملة مع الدول المنتج للنفط في القارة الإفريقية، فقد شاركت الصين في العديد من الصفقات الأعمال النفطية في الدول الإفريقية خاصة مع تلك التي لا يقل احتياطاتها عن 0.5 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة.[2]

1. السودان:

عرفت السودان قبل تقسيمها إنتاجا معتبرا من النفط فقد كان 60% من إنتاج النفطي السوداني يصدر إلى الصين، وتعتبر بكين هي الرائدة في تطوير الاحتياطات النفطية في السودان، وتعتبر السودان من أفقر الدول الإفريقية، فبسبب فقرها لم تستطع السودان استخراج ثرواتها النفطية التي تحوزها، ففي السنوات بين1960-1970 أخذت شركة" (Chevron Corporation) شيفرون "الأمريكية زمام المبادرة في التنقيب على النفط في السودان، ولكن تخلت عن ذلك بسبب الحرب الأهلية فيها في ثمانينيات القرن الماضي، ففي سنة 1996 بدأت الشركة الكندية" أراكيس انرجي(Arakis Energy Corporation) "، بدأت في

---

1 عبد الكريم حمودي، "الصين تغزو إفريقيا اقتصاديا"، في:
http://alkhaleejonline.net/articles/1432365433392009500 شوهد في : 02. 04. 2017 .

2 Cindy Hurst, **Op. cit**, pp. 5, 6.

تطوير حقول " الوحدة "وكذا" هجلبيج". فهذه الحقول لم تكن بالقرب من البحر الأحمر، مما أدى بالشركة الكندية" أراكس "في الدخول في مشروع النيل الأعظم(GNPOC) ، لرفع خط أنابيب حوالي 1000 ميل من الحقول النفطية إلى محطة" سواكيم "النفطية بالقرب من ميناء السودان.[1]

في عام 1998 بيعت الشركة الكندية" أراكس "إلى الشركة الكندية الأكبر"تايلسيم " فباعت هذه الشركة حصتها المقدرة بـ: 25% في سنة 2003 إلى (ONGC) الهندية. فاليوم تعتبر الشركة الصينية (CNPC) أكبر مساهم في مشروع النيل الأعظم، فقد كانت الصين تدعم النظام القائم في السودان بالسلاح مقابل النفط حسب ما أفادت به بعض التقارير.[2] وترتبط الصين بشراكة نفطية متميزة مع السودان، حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة بالسودان.

قد مرت الاستثمارات الطاقوية الصينية في السودان بثلاث مراحل :الاستثمار الأول للنفط في السودان 1995-2005 ثم مرحلة اتفاق السلام الشامل للسودان في خلال 2005- 2010، والمرحلة الأخيرة استقلال جنوب السودان 2011 وما بعدها.

أولا :الصين استثمرت في السودان .2005-1995:

يعد الاهتمام في تطوير الاحتياطات النفطية السودانية سنة 1995 عندما عرض رئيس السوداني عمر البشير امتيازات للاستثمارات الصينية النفطية، بعد خروج شركة" شفرون "من السودان، فقد دخلت هذه الاستثمارات في سياسة" الذهاب إلى الخارج "بالنسبة للصين للبحث عن الطاقة، التي قد أطلقت في أواخر القرن العشرين، فقد استثمرت كبرى الشركات النفطية في السودان خلال هذه الفترة.[3]

ثانيا :المرحلة الثانية اتفاق السلام الشامل في السودان.2010-2005 :

هو اتفاق حدث بين السودان وجنوب السودان وقعت فيها تسوية تفاوضية في جانفي 2005 بين إدارة البشير المتمثلة في الشمال السودان والحركة الشعبية للتحرير في الجنوب، فقد اعتبرت هذه الفترة الأهم في الشراكة السودانية الصينية والتي تمكنت فيها الصين وحققت إجمالي 75% من الصادرات السودانية نحو الصين.[4]

---

1 **Ibid**. p. 7

2 **Loc. cit.**

3 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 124.

4 **المكان نفسه.**

ثالثا :فترة استقلال جنوب السودان 2011 وما بعدها:

زاد تعقيد الاستثمارات الصينية النفطية في السودان بعد استقلال الجنوب وهذا لوجود ثلاثة أرباع النفط في جنوب السودان، ولكن البنية التحتية لاستغلاله أي خطوط النفط ومحطات التصدير تقع في الشمال، فقد مرة القطاع النفط بين الدولتين بأزمات أمنية شديدة مما هدد من الاستثمارات الصينية في السودان.[1] فقد تغيرت كل المعطيات النفطية السودانية وغيرت معها جيوسياسة المنطقة بالنسبة للسودان او للدولة الفتية جنوب السودان، فقد انتقلت 80% تقريبا من احتياطيات النفطية السودانية إلى الجنوب، فقد أصبحت احتياطيات السودانية النفطية تشكل 0.1% من الاحتياطيات العالمية للنفط مقارنة بـ 0.5% قبل استقلال جنوب السودان.[2]

2. **أنجولا:**

في عام 1993 حلت أنجولا في المرتبة الرابعة في قائمة البلدان المصدرة للنفط إلى الصين، أي 24.480 برميل يوميا، أي ما يعادل 7.8% من إجمالي واردات الصين النفطية، وفي مارس من عام 2006 صدرت بعض التقارير التي تشير إلى أن أنجولا تخطت موقع المملكة العربية السعودية وإيران في تزويد الصين بالنفط، ففي نفس السنة صدرت أنجولا إلى الصين في الشهرين الأولين 456 ألف برميل يوميا، وهو ما يساوي 15% من إجمالي حجم الواردات الصينية في تلك الفترة، ومنذ ذلك الوقت والاهتمام الصيني بأنجولا يزداد.[3]

تعتبر انجولا من بين الدول الأكبر المصدرة للنفط في إفريقيا والعالم وجنبا لجنب ومع خط الائتمان المفتوح لأنجولا حصلت شركة (SNOPEC) الصينية على أولى حصتها سنة2004 ، فقد استثمرت الشركات النفطية الصينية في إفريقيا مثل السودان وقد استفادت أنجولا بقروض وإعانات مالية.[4]

تملك الشركة النفطية الصينية (SNOPEC) حصة مقدرة بـ 55% :في المشروع المشترك الذي تم تأسيسه حديثا بين الشركتين الوطنيتين الصينية والأنجولية(SSI) ، فقد فتحت نافذة جديدة للصين

1 Ben Wang, **China's Oil Diplomacy and State-Backed Investments in the Partition of Sudan** , (Penn State Journal of International Affairs , Tufts University), pp. 10- 12.

2 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 124.

3 باكير، **مرجع سابق**، ص. 125 .

4 Michal Meidan, **China's Loans for Oil : Asset or Liability ?**, (The Oxford Institute for Energy Studies, december 2016), pp. 4, 5.

للاستثمار في انجولا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الأنغولي دوز سانتوس(Dos Santos) إلى الصين في النصف الثاني من عام 2008 .[1]

أما بالنسبة للتجارة البينية فقد وصلت سنة 2004 إلى 4.9 مليار مليار دولار، أي بزيادة تتجاوز 113% على عام2003، وعلى حين تواصل الشركات الصينية النفطية عن البحث لموارد النفطية آمنة، تعد أنجولا بوصفها الثانية بين كبرى الدول المنتجة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد قام نائب رئيس الوزراء" تسنج بيانج (Peiyang Zeng) "، بالتوقيع في أثناء زيارته أنجولا على ستة اتفاقيات تعاون، ثلاثة منها خاصة بالنفط، وقد حدد إحدى هذه الاتفاقيات إمداد طويل الأمد للنفط من شركة" سونانجول "إلى شركة البيتروكيمياويات الصينية، كما أعلنا أن هاتين الشركتين ستقومان بتقويم مشترك لموقع نفطي بحري، وتدارس الصينيون والأنجوليون مقترحات لإنشاء مصفاة جديدة في أنجولا، كما دخلت شركة البيتروكيمياويات الصينية أيضا في مشروع مشترك مع" سونانجول "لشراء حصة بريتيش بيتريليوم أنجولا (BP Angola)، وقدمت بهذا الصين معونات بأنجولا مقدرة بحوالي 6.3 مليون دولار، فقد تلق عرضا معاكسا من صندوق النقد الدولي، علما أن الصندوق شرط عليها شروط مثل الشفافية وكذا تحسين الإدارة الاقتصادية، كان عرضا مغريا قيمته 2 مليار دولار من وكالة إعتمادات التصدير في بنك التصدير والاستيراد الصيني" إكسيم (Exim Bank) "، وتم التوقيع على هذا الاتفاق وهذا مرتبط باتفاق ينص على إمداد الصين مبدئيا بـ 10.000 :برميل من النفط الخام يوميا، تتزايد بعد ذلك إلى 40.000 برميل يوميا.[2]

3. **نيجيريا:**

وصلت العلاقات التجارية الصينية مع نيجيريا بين سنة 2009_2003 حوالي 18 مليار دولار و87% من صادرات نيجيريا للصين في هذه الفترة هي النفط، فقد بلغ حجم التبادل بين البلدين في عام 2004حوالي أكثر من 2 مليار دولار، وفي عام 2005 وقعت شركة (Petrochina International) والشركة البترولية الوطنية لنيجيريا (NNPC) اتفاقا بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 800 مليون دولار، وتقوم نيجيريا بموجب العقد بتزويد الصين بـ 33.000 :برميل يوميا من النفط وهذا لمدة سنة كاملة، وفي جانفي من عام 2006 أعلنت شركة الطاقة (NOOC) المملوكة للدولة الصينية، أنها ستشتري حصة بحجم 45% وبملغ225 مليار دولار من أكبر الحقول النفطية في نيجيريا(OML 130 Block) ، وهو أكبر امتلاك عالمي لهذه الشركة .ثم تابعت الصين توسعها النفطي في نيجيريا، فاشترت نفس الشركة الصينية

1 Ana Cristina Alves and Jesse Salah Ovadia**, The China Monitor Issue 54 Oil, Energy and Power in Sino-Angolan Relations**, (The Centre for Chinese Studies Faculty of Arts and Social Sciences, Stellenbosch University, August 2010), pp.4,5.

2 أيانر تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**، دراسات عالمية، العدد63 ، (الإمارات العربية المتحدة: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص.20.

حصة نفطية أخرى في حقل (OPL 229) بنسبة 35% وبمبلغ60 مليون دولار تتضمن إمكانية البحث والتنقيب.[1] وكما هو مبين في(الجدول رقم 2)، والذي يوضح حجم الاستثمارات الصينية في نيجيريا حسب الشركات الكبرى الطاقوية منها والغير الطاقوية.

(الجدول رقم 2): أكبرى الشركات الصينية المستثمرة في نيجيريا.

Companies	Sector of activities	Assets (USD billion)	Employees	Investments in Nigeria
Sinopec	Oil and gas	152.80	373 375	Blocks OML 64,66, 29% stake and operating rights to block 2, Nigeria- São Tomé Joint Development Zone
CNPC	Oil and gas	470.80	1.67 million (80 000 foreigners)	Licenses for OPL 471, 721, 732, 298
SEPCO	Electric power construction	38.60	19 756	Papalanto Power Plant
CCECC	Construction	2.17	70 000	Rehabilitation of Palalanto-Lagos expressway, Athletes's village, Ikot Akpaden-Okoroette road, Lekki Free Trade Zone
CSCEC	Construction, real estate	58.90	121 500	Refinary
CNOON	Offshore oil and gas	13.8	21 000	45% interest in offshore exploitation licence, OML 130
Sinoma	Cement Engineering construction	2.9	9 000	in collaboration with Nigeria Dangot Group for cement production line EPC project in 2008
CGC	Construction	0.30	–	Kebbi Airport, Water supply project in Gombe, Sakke Dam
Huawei	Telecom	25.00	51 000	Network, handsets
ZTE	Telecom	13.00	85 232	CDMA, handsets

Source : Margaret Egbula and Qi Zheng, **West African Challenges, China and Nigeria, A powerfule South_South Alliance**, N5, (Sahel and West Africa Club Secretariat novembre 2011), p. 10.

كما يوضح(الجدول رقم 2)، فإن أكبر الاستثمارات الصينية في نيجيريا، هي استثمارات نفطية وهذا عبر شركاتها النفطية، وهذا نظرا للدور الذي توليه الصين للنفط في إفريقيا على العموم وبنظرة خاصة بالنسبة لنيجيريا، فالصين تسعى لأن تأمن من مواردها الطاقوية وهذا بالاستثمار المباشر في القارة الإفريقية، وعبر شراء حصص من النفط في الدول المنتجة والمصدرة للنفط في نفس القارة.

وحسب نظرية الاعتماد المتبادل نصل إلى أن هذا الاعتماد المتبادل بين إفريقيا والصين قد رجع بالإيجاب للطرفين، فاستفادت الصين من عدة عقود استكشاف وإنتاج نفطي في كل من أنجولا والسودان وغينيا الاستوائية وكذا تشاد والغابون وغيرها من الدول القارة المنتجة للنفط، وعادت كذلك هذه العلاقات بالنفع للدول الإفريقية، بالإعانات المالية والقروض وكذا مسح الديون، وارتفعت نسبة التنمية في القارة الإفريقية. وقد وفرت هذه العلاقات العديد من فرص الشغل في القارة وخاصة في الدول ذات العلاقات المتصلة مع الصين، فكلما زادت حاجة الصين للطاقة، زادت اهتماماتها بمصادر الطاقة بالقارة الإفريقية.

1 باكير، **مرجع سابق**،121، 122.

الفصل الثاني : أهداف وآليات تحقيق الإستراتجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

لقد تعددت الآليات الإستراتجية الصينية الطاقوية تجاه إفريقيا، وهذا التعدد كان كله لتحقيق المصالح الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية، فإن صعود الصين الناعم أو ما يسمى بالصعود السلمي كقوة عالمية، فرض عليها أنماطا خاصة للوصول إلى أهدافها المنشودة، فمن بين الأهداف المهم التي كانت الصين تسعى لها، هي تأمين موارد الطاقة لديها، وهذا بضمان الإمدادات النفطية التي تأتي من القارة الإفريقية و التي تشكل نسبة معتبرة من النفط الإفريقي المتوجه إلى الصين، ولهذا سعت الصين إلى اتخاذ وسائل دبلوماسية، سياسية ثقافية اقتصادية مع الدول لإفريقية لضمان الصعود الناعم والسلمي ولتأمين الموارد النفطية المتزايدة على القارة الإفريقية، وما يلاحظ على هذه الإستراتجية خلال القرن الواحد والعشرين مزجت بين الجانبين الناعم والصلب، بمعنى آخر تحولت آليات الدبلوماسية التي طغت في السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين، امتازت بالجانب العسكري فقد تواجد الجيش الصيني في القارة الإفريقية بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة.

المبحث الأول: أهداف الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

إن الصين قد تعددت أهدافها الإستراتيجية في مجال الطاقة تجاه القارة الإفريقية، علما أن الصين قبل الحرب الباردة في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية كانت بأهداف تختلف عن الأهداف التي صاغتها السياسة الخارجية الصينية لما بعد الحرب الباردة وخاصة في خلال القرن الواحد والعشرين، وهذا بعد تطبيق إستراتيجية التوجه نحو الخارج التي تبنتها الحكومة الصينية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد.

المطلب الأول: التعددية القطبية للنظام العالمي في الإستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه إفريقيا.

يشكل البعد الطاقوي أحد أهم الأبعاد التي تربط العلاقات الصينية الإفريقية، فهذه الأخيرة اتجهت إلى إفريقيا خلال القرن الواحد والعشرين بعد ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي فيها، وكان الهدف الأساسي للتوجه هو هدف اقتصادي هو ضمان إمدادات الطاقة للصين في إفريقيا كبديل داخل في إستراتيجية تنويع المصادر الطاقوية والتي تعرف الصين حاجة ماسة لهذا المورد المهم علما أن الصين قد ارتفعت نسبة استهلاكها لهذا المورد الهام والذي هو عصب الصناعة، ولكن تخللت هذه العلاقات الصينية الإفريقية بالجانب السياسي والأمني، فقد كان للإستراتيجية الطاقوية الصينية أهداف سياسية في القارة الإفريقية.

أما من الجانب الاقتصادي فالصين ترى في أفريقيا سوقا متنامية، بتعداد سكاني مقدر بمليار شخص، مع زيادة الدخل المتاح والطبقة المتوسطة المتنامية، وسوف ينمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) في أفريقيا بمقدار 1 تريليون دولار بحلول عام 2020، ليصل إلى ما مجموعه 2.6 تريليون دولار ، ويمكن أن يؤدي الاستثمار في أفريقيا أيضا إلى تيسير جهود بكين لإعادة هيكلة اقتصاد الصين الخاص، وهذا بعيدا عن التكلفة المنخفضة، و الصناعات الملوثة بشدة.[1]

إنّ ما لاشك فيه هو مسألة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو مطلب جميع القوى الكبرى، و من أهمها جمهورية الصين الشعبية، التي تسعى جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية، فالعالم يتطور سريعا نحو تشكيل تعددية قطبية، ووصول الصين كقوة إقليمية و عالمية بارزة يمثل هذا تحديا كبيرا للدول المتطورة والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية(القوة العظمى)، فستصبح الصين بلا شك أول قوة قبل الإتحاد الأوروبي، تعارض الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة

1 David E Brown, **How China's Advance in Africa is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated**,(U.S Army War College, Straregic Studies Institute, 2012), P. 8.

عظمى وحيدة في العالم، فقد صارت الصين اقل تحفظا في إظهار طموحاتها على الصعيد الإقليمي في آسيا الشرقية وكذا إفريقياحيث يدفعها الدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة الآسيوية وكذا القارة الإفريقية.[1]

يرى الكاتب الصيني "لين ليمين" بأنّ هناك توافق بين الخبراء الصينيين على أن الإستراتيجية الصينية الخارجية في القرن الواحد والعشرين تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف كبرى هي : تعزيز التنمية الاقتصادية، وضمان امن الدولة، وتحمل مسؤوليات دولية حقيقية، إنّ التقدم الاقتصادي يعكس مدى التقدم في القوة الشاملة لأية أمة بجوانبها العلمية والتكنولوجية والعسكرية، وهو أمر جوهري بالنسبة لبيئة دولية يعد التنافس بين الأمم سمة أصيلة فيها.[2]

إنّ السياسة الصينية في القارة الإفريقية لها أبعاد واسعة يدخل في إطار استراتيجياتها لإضعاف القوى الغربية وبجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية –القوة العظمى– وهذا يخلق وضعا دوليا ملائما للمصالح الصينية العالمية، فأهداف الصين في القارة الإفريقية هو لخلق تعددية قطبية في الساحة الدولية، وهذا بكسب التأييد والدعم من الدول الإفريقية، فبكين تعتمد على الخطاب (جنوب–جنوب) وهو خطاب له أثر إيجابي لدى الدول الإفريقية، فهي تبدي في نفس الوقت معارضتها للهيمنة الأمريكية.[3]

اتخذت الصين كل الوسائل القوة الناعمة مثل الدبلوماسية لكسب دول القارة الإفريقية، وتمثل ذلك في تأسيس منتدى التعاون الصيني –الإفريقي في سنة2000 ، وكذا تزايد عدد القروض من طرف الصين تجاه الدول الإفريقية وهذا دون شروط سياسية، وهذا عكس الدول الغربية التي تسعى إلى الضغط على الحكومات الإفريقية في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من المسائل السياسية.

فبعد إعلان الصين عن الشروع في بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي على مسافة تزيد عن 4800 ميل عن الحدود الصينية، أمر يكشف عن قلقها على مصالحها في الشرق الأوسط وإفريقيا، ولعل هذه القاعدة تجسيدا أولي لتطبيق الإستراتيجية الدفاعية الجديدة للصين، وهي الإستراتيجية التي تم نشرها من قبل مجلس الدولة الصيني في ماي 2015 ، ومن بين ما أكدت عليها الوثيقة هو التحول نحو نظام

1 **Ibid**, p. 8.

2 محمود صافي محمود، "البحث عن عالم متعدد الأقطاب: إستراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية" في: **http://www.acrseg.org/37907**، شوهد في: 2017.04.25.

3 قط، **مرجع سابق**، ص. 64.

التعدد القطبي والذي تسعى إليه الصين جاهدة والانخراط في آليات العولمة وتأثيرات شبكات الربط الإلكتروني والمعلوماتية.[1]

وفي هذا السياق قد صدر كتاب في سنة 1996 حول "الصراع القادم مع الصين" للكاتبين ريتشارد برشتاين، ورون مونرو" وهذا بإدراكهم أنّ الصين سوف تصبح خلال العقد القادم شريكا صعبا للولايات المتحدة الأمريكية، لكن يمكنها ذلك في المستقبل البعيد فبعد الحرب الباردة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من وضعها الدولي بشكل واسع، وهذا من خلال تمتعها بسلطة واسعة على حلف الناتو الذي أضحت تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول، يثير إشكالات على مستوى القانون الدولي حول مدى شرعيتها، وهذا لأنها اللاعب الأساسي في الساحة الدولية، وهي أعظم دولة في العالم والصين تسعى إلى أن تكون ذات تعدد قطبي في العالم.[2]

إنّ بروز ظاهرة الصعود الصيني كأحد أهم التوجهات العالمية في القرن الحالي، فقد رفعت الصين شعار" فليخدم كل ما هو عالمي كل ما هو صيني"، وهو ما يشير إلى إمكانية تحول هذا القرن الذي أطلق عليه البعض" القرن الآسيوي " للدور المتنامي للقارة الآسيوية إلى" القرن الصيني" وذلك من خلال الخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين على مسار التنمية.[3]

المطلب الثاني :التأييد الدبلوماسي في الأمم المتحدة وإبعاد تايوان .

1) كسب التأييد الدبلوماسي في الأمم المتحدة:

لا تزال الأمم المتحدة بعدا أساسيا في سياسة الصين تجاه إفريقيا كما لاحظ ذلك الجنرال كسيونغ غانكي (Xiong Guangk) فالدول الإفريقية تمثل ثلث أعضاء منظمة الأمم المتحدة، لكن هذا البعد قد تطور حتى بداية سنة 2000، فمسألة الانتخاب على مستوى لجنة حقوق الإنسان شكلت عنصرا مهما، هذه الأهمية تضاءلت منذ أن امتنعت القوى العظمى عن تقديم القرارات المناهضة للصين، ومع ذلك قد ظهرت عناصر جديدة مؤكدة على أهمية التصويت الإفريقي في منظمة الأمم المتحدة، والدخول الممكن لليابان في مجلس الأمن.[4]

---

1 وليد عبد الحي، "الصين تلتحق بالناهشين"، في:http://www.algpress.com/article-14239.htm شوهد في: 25 .2017.04.

2 قط، **مرجع نفسه**، ص. 65.

3 محمود، **مرجع سابق**.

4 العلمي، **مرجع سابق**، ص ص.108، 109.

إنّ العلاقات الصينية الإفريقية تهدف إلى ما هو أكثر من المورد الطاقوي، فتوفر إفريقيا للصين أمرين مهمين:

الأول: إتاحة الفرصة لكسب الاحترام والمكانة العالمية التي ترى بكين أنها تستحقها مع تنامي نفوذها وقوتها الاقتصادية.

الثاني: الأفارقة أصدقاء لا يصدرون عليها الأحكام أو ليس لديهم مبرر مباشر للخوف من صعود الصين، فتعود دفئ العلاقات الصينية الإفريقية إلى عقود حيث ساندت بكين الدول المستقلة حديثا إضافة إلى حركات التحرر، وكان دعم القارة السوداء ضروريا لدخول الصين إلى الأمم المتحدة عام 1971.[1]

فالعلاقات الصينية الإفريقية قديمة ولكن قد تغيرت أهدافها وإستراتيجيتها نحو القارة الإفريقية، وتغيرت وسائلها فبدأت تمزج بين القوتين الصلبة والناعمة، فبعد أن كانت تسعى إلى أهداف إيديولوجية قبل الحرب الباردة وفي مواجهة الإمبريالية، إلى توجه ذات بعد اقتصادي أكبر خلال القرن الواحد والعشرين، فأخذ البعد الطاقوي الشيء الأهم للتوجه إلى القارة الإفريقية، علما أن الصين تسعى إلى الربح للطرفين، بدون نسيان الدور السياسي الذي تسعى لها الصين في القارة الإفريقية.

وفي نفس السياق قد طرح" كريس ألدن "خبير في الشؤون الإفريقية في معهد لندن للاقتصاديات قائلا: يمكنك القول أنّ الدافع الحالي الصيني اليوم هو حول الاقتصاد، لكن الصينيون كانوا دوما أصحاب مصالح سياسية في إفريقيا منذ منتصف الخمسينات وما بعد ذلك، ومع تحول الصين إلى لاعب أكثر نشاطا في الشؤون المتعددة الأطراف أدركت حاجتها إلى الشركاء، فإفريقيا شريك مناسب جدا وبطرق كثيرة، فقد أثبت "هو جينتاو" في زيارته إلى إفريقيا في القمة الصينية الإفريقية التزامه بعلاقاته مع القارة، وهذا من قناعته أن القارة الإفريقية توفر مسرحا تسوده مشاعر الود لتثبت للعالم أنّ نمو الصين وسياستها الدولية هي لمصلحة العالم، وأضاف" ألندن": يود الصينيون إثبات أن نواياهم الحميدة المتمثلة بشكل أفضل في القارة الإفريقية، فإفريقيا تقدم للصين الدعم الدبلوماسي المهم الذي لا تلقاه عادة من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وحتى من الدول الآسيوية خاصة فيما يتعلق الأمر بالقضايا الخلافية مثل تصويت الأمم المتحدة على حقوق الإنسان، فقد قالت" هي وينبينج "من معهد الصيني للدراسات الإفريقية: نحتاج إلى أصوات الدول الإفريقية حينما نواجه تصويتا بشأن أحداث مثل شنغهاي أكسبو والألعاب الأولمبية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك.[2]

---

1 بين بلانتشارد، "هل تتجاوز أهداف الصين في إفريقيا الموارد الطبيعية؟"، في:
http://www.aleqt.com/2009/11/03/article_296211.html ، شوهد في 2017.04.25.

2 **المرجع نفسه.**

إنّ الحضور الكبير الصيني في القارة الإفريقية وهذا تجسيدا للإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا، فعدد الدول الإفريقية في الأمم المتحدة يعد كبيرا ويعد مهما بالنسبة للصين وهذا دائما لكسب الأصوات الإفريقية في القضايا الأممية.

تمثل البلدان الأفريقية أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتصويتها مهم، وتسعى الصين من خلال تنمية الدول الإفريقية إلى كسب تأييدها في المحافل الدولية وتأمين مكانتها كقوة متزايدة، فعلى سبيل المثال عندما أصبحت قضية التبت العصبية قضية في عام 2008 في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اتجهت الصين إلى الدول الأفريقية لتظل صامتة أو حتى تصريحات داعمة للقضية.[1]

1) إبعاد" تايوان "من القارة الإفريقية:

إنّ من الأهداف السياسية للصين في إقامة علاقاتها مع الدول الإفريقية، هو إبعاد تايوان من القارة الإفريقية، وهذا باعتبار إن هذه الأخيرة متمردة على الصين ولابد أن تعود إلى بلد الأم وهو جمهورية الصين الشعبية، فتعبر بكين أنّ هذه المسألة شرعية أساسية للنظام، وتحتفظ إفريقيا بسياسة صين واحدة، فحاليا تحتفظ ثلاثة بلدان إفريقية على علاقات دبلوماسية مع تايوان وهما : بوركينا فاسو، سوازيلاند، وساوتومي وبرينسيس، فالصراع الدبلوماسي الصيني – التايواني في كسب النفوذ الإفريقي كان لصالح بكين، فتدريجيا أخرجت تايوان بشكل شبه كامل من إفريقيا في السنوات 1996 و2006 و2007، نيجر وتشاد ومالاوي قطعت علاقاتها مع تايوان على التوالي لبناء علاقات رسمية مع الصين.[2]

فتعتبر تايوان أحد أهم المشاكل الأساسية لدى الصين فتسعى الصين بما أوتيت من قوة سواء في المجال الدبلوماسي أو العسكري لمحاصرة تايبي دوليا وإقليميا، فقد أولت نفس الاهتمام في توجهها نحو القارة الإفريقية، فهذا منذ تسعينات القرن الماضي، فقد همشت وأقصيت تايوان في العديد من الدول الإفريقية فكل دولة تكون لها علاقات مع الصين يشترط عليها أن تلغي علاقاتها مع تايوان، فقد سعت بشكل كبير الصين في تهميش تايوان في القارة الإفريقية من الناحية الدبلوماسية والاقتصادية، وتطرح نفسها كبديل لها في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، وهذا بقوة اقتصادها، فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا وتايوان، ثم تلتها السنغال سنة 2004 وتلتها ليبيريا في سنة2005 .[3]

1 E Brown, **Op.cit,** p. 8.
2 Yun Sun, **Africa in China's foreign policy**, (Thornton China Center, 2014), p. 5.
3 قط، **مرجع سابق**، ص 55.

وتسعى جمهورية الصين الشعبية إلى إنهاء الوجود الدبلوماسي الرسمي لتايبي في إفريقيا واستبدالها بالاعتراف ببكين، ويعتقد بعض المراقبين أنه منذ انتخاب تايوان ما ينغجيو Ma Yingjiu (الذي أعيد انتخابه في يناير 2012)، وقعت هدنة غير رسمية بين بكين وتايبي بشأن المنافسة على الاعتراف الدبلوماسي، غير أن البعض الآخر يرى أن البلدان في جميع أنحاء العالم التي لا تزال تعترف بتايبي ولكن عددها قليل جدا.[1]

إنّ قوة الصين الاقتصادية استطاعت أن تستقطب كل من الدول الإفريقية، وهذا باستثناء ثلاث دول وهذا باستعمال الجانب الدبلوماسي في سياستها الخارجية، والتي عرفت بالقروض والدعم المادي وألغت الصين العديد من الديون القارة الإفريقية، فقد سعت في بناء علاقات قوية مع الدول الإفريقية وهذا بمبادئها التي عرفت بها أي التعايش السلمي، وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، مما ساهم في ارتفاع نسبة النمو في دول القارة الإفريقية واحترام السيادة، وكذا الأهم هو المساهمة في التنمية الداخلية للدول الإفريقية، وهذا ما أنجح الصينيون في استقطاب العديد من الدول الإفريقية إليها وإبعاد تايوان من إفريقيا.

يدرك القادة الصينيون أنّ علاقاتهم مع عدد من الدول النامية منها الإفريقية قد أمدتها بدعم دبلوماسي معتبر في الأزمات الدولية، ومن أهمها الدعم الحيوي المقدم خلال سبعينات القرن الماضي لاستعادة مكانتها في الأمم المتحدة لما تعول الصين لعزل تايوان في الساحة الدولية وفي نفس الإطار قامت الصين بأنها وقطع العلاقات الدبلوماسية التي كانت بين "تايبي" والعديد من الدول الإفريقية، فسياسة العزلة الدبلوماسية لتايوان في القارة الإفريقية امتدت للعديد من الدول الإفريقية، وهو النجاح الذي تلعب عليه اليوم جمهورية الصين الشعبية.[2]

فقد أكدت وثيقة التي نشرت من قبل مجلس الدولة الصيني في ماي2015 أنّ تقف قضية توحيد تايوان مع الصين على رأس أولويات الإستراتيجية الجديدة، وتليها قضيتان هما القضاء على النزعة الانفصالية (في شرق تركستان) سينكيانغ (وفي التبت)المسلمون في الأولى والبوذية في الثانية.[3]

إن الصين قد ساهمت في تحقيق إستراتيجيتها الطاقوية بكل الآليات الدبلوماسية وحتى في استعمال القوة العسكرية سواء من القواعد العسكرية أو تواجد عسكري لتامين الطاقة في القارة الإفريقية، فقد كان للمنتدى الصيني الإفريقي العمل الكبير في تكريس الصعود السلمي للصين في الساحة الدولية،

1 E Brown, **Op.cit,** p. 8.

2 العلمي، **مرجع سابق**، ص ص. 107، 108.

3 عبد الحي، **مرجع سابق**.

علما أن لها العديد من الأهداف في إستراتيجيتها الطاقوية ذات بعد اقتصادي وكذا سياسي، فالحضور العسكري الصيني المرتفع وكذا الاستثمارات الكبرى التي حظيت بها في القارة الإفريقية، قد جعل منها قوة عالمية تنافس الدول الكبرى في القارة.

فحسب جون ميرشايمر فقد ذكر أن السيناريو الأخطر على الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، أن تصبح الصين دولة مهيمنة كامنة على شمال شرق آسيا، فيعتمد تحول الصين إلى دولة مهيمنة بالدرجة الأولى إلى نموها الاقتصادي الكبير في خلال السنوات الأخيرة، فإن تواصل هذا النمو السريع للاقتصاد الصيني فسيمكنها ليس فقط إلى إنتاج للتقنيات المتقدمة فحسب، بل ستستخدم ثروتها الاقتصادية في بناء آلة عسكرية هائلة، كما تسعى بالتأكيد لأسباب إستراتيجية للهيمنة الإقليمية، ويضيف إلى أن الصين ستكون قوة عظمى أكبر بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية في التنافس العالمي بينهما، وستمكنها تلك القوة من فرض تعددية قطبية خاصة في منطقة شرق أسيا.[1]

1 جون ميرشايمير، **مأساة سياسة القوى الكبرى**، ت: مصطفى محمد قاسم، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص ص. 500، 501.

المبحث الثاني: آليات تحقيق الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

إن الصين بعد تطبيقها لإستراتيجية » التوجه نحو الخارج« ، خاصة في فترة الرئيس السابق »هو جي نتاو« ، كانت تسعى للصعود السلمي، وهذا بدون الخوض في حروب ولا استعمال للقوة الصلبة في الخارج، فقد كان جل اهتمامها هو تأمين وضمان إمدادات الطاقة التي تأتي من الدول الإفريقية المنتجة للنفط، فقد استعملت الطرق الدبلوماسية مع الدول التي تربط معها علاقات قوية في مجال الإمداد النفطي مثل السودان و أنجولا ونيجيريا.

المطلب الأول : الدبلوماسية النفطية الصينية في إفريقيا.

إن الدبلوماسيات الأكثر تأثيرا في العالم هي الدبلوماسية الناعمة، لأنها لا تعتمد على القوة المسلحة، وإنما على الثقافة، والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية، فتعد الدبلوماسية التغيير الناعم التي تتبنها الصين في إفريقيا، وهذا منذ تغلغلها في القارة الإفريقية، تهدف إلى إيجاد مناطق نفوذ وتأمين تدفق النفط للصين، فضلا عن إيجاد أسواق للمنتجات الصينية في القارة الإفريقية، فالصين تعتمد على سياسة »التغيير الناعم « للتغلغل في القارة الإفريقية.[1]

إن تاريخ العلاقات الدبلوماسية الصينية–الإفريقية انبثقت في أول قمة بين آسيا وإفريقيا وهذا في مؤتمر باندونغ في أندنوسيا، وقد كان هذا في الفترة الممتدة بين 24– 18 أفريل1955 ، وهذا ما دفع بالعلاقات الثقافية والاقتصادية بين الطرفين وفي المقابل مواجهة الاستعمار التقليدي وكذا الاستعمار الغير المباشر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الإتحاد السوفياتي وضد كل الدول الإمبريالية الأخرى.[2]

فالعلاقات الدبلوماسية الصينية الإفريقية تعود إلى وقت الصراعات الإيديولوجية بين القطبين الغربي والشرقي، فقد عرفت هذه العلاقات ترابطا قويا بين القارة الإفريقية والصين وتعتبر نفسها دائما زعيمة الدول النامية منذ حركة عدم الانحياز.

---

1 محمد جمال عرفة، "**الصين والتغيير الناعم في إفريقيا (العولمة البديلة)**"، في: **http://rawabetcenter.com/archives/934** ، شوهد في:2017.04.27.

2 Kossi Ayenagbo, "Sino-Africa economic and trade relations: Its impact and implications on the African continent**", African Journal of Business Management**, **(**30 May 2012), p. 6.

إنّ اعتماد الصين المتزايد على الدول الإفريقية الغير المستقرة جعل من بكين تلعب الدور الفاعل أكثر في جلب الاستقرار للمنطقة، فقد استوردت على سبيل المثال 38.3 مليون طن من النفط الخام من إفريقيا عام2005 ، وهذا مما شكل ثلث وارداتها النفطية، فقد دأب وزير خارجية الصيني على سياسة جعل القارة الإفريقية هي المحطة الأولى كل عام لأول زيارة رسمية له إلى خارج البلاد، ففي عام 2007 قامت الصين بتعيين أول مبعوث خاص لها لإفريقيا لمعالجة الوضع في إقليم دارفور بالسودان، ففي المنتدى الصيني الإفريقي المنعقد في بكين سنة 2006 تعهد الرئيس الصيني بمضاعفة مساعدات الصين لإفريقيا من المستوى الذي كانت عليه عام 2006 بحلول عام2009.[1]

فقد صادف تجدد الاهتمام الصيني بإفريقيا بالاهتمام الغربي بالقارة، وهذا لتعزيز الديمقراطية التحررية وكذا حقوق الإنسان، وفي وقت ما بعد الحرب الباردة و التي ميزتها باكتساح ما يدعى »بالموجة الديمقراطية الثالثة« في القارة الإفريقية مدعومة من طرف الدول الغربية، فقد زادت هذه الحركات التحررية إلى تهديد بقاء الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية، وكما أشار« فليب سنو« ترغب النخب الصينية والإفريقية في تبني موقف موحد يفيد أنهما مازالتا تواصلان معا مواجهة الأعداء المشتركة المتمثلة في الإمبريالية و« الإمبريالية الجديدة« ، فتلعب الصين المحور الرئيسي في التشكيك على الطرح الغربي كلما زاد الانتقاد على الدول الإفريقية، وهذا بالقول : أنّ حقوق الإنسان ومنها » الحقوق الاقتصادية « و« حقوق العيش« ، لهما الأولوية الرئيسية بالنسبة للدول النامية وبأنها تتقدم على الحقوق الشخصية والفردية التي يتصورها الفكر الغربي، ويشترك هذا الرأي الكثير من القادة الأفارقة.[2]

فتسعى دائما الصين إلى تطبيق »المبادئ الخمسة للتعايش السلمي« التي تنبثق منها سياسة الصين الخارجية منذ سنوات الخمسينات القرن الماضي، وهي تنص على : الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وكذا عدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، فسياسة بكين الخارجية تجاه إفريقيا مبنية على هذه المبادئ الأساسية.[3]

وفي هذا السياق دعى »هي ونبينج" (He Wenping)، مدير قسم الدراسات الإفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية في بكين قائلا: نحن في الصين، لا نؤمن بأن حقوق الإنسان

---

1 عرفة، **مرجع سابق.**

2 **المرجع نفسه.**

3 "**نبذة عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي**"، في:

http://arabic.people.com.cn/n/2015/0422/c31663-8882263.html ، شوهد في : 2017.04.25.

يجب أن تسموا على السيادة، وأضاف قائلا نحن لنا رأينا المختلف في هذه الأمور، والدول الإفريقية تشاطرنا نفس الرأي، و قد كرر السفير الصيني في إريتريا نفس الأفكار قائلا أنه لا يحق لأي حكومة تقديم أو توجيه أي انتقادات لغيرها من الحكومات.[1]

إن الصين سعت ولازالت تحث على مبادئها في علاقتها مع الدول الإفريقية خاصة التي لها معها علاقات قوية مثل أنجولا والسودان ونيجيريا، والتي لديها مصالح كبرى معها في مجال النفط، فهذه المبادئ في السياسة الخارجية منها ما هو منبثق من مبادئ الأمم المتحدة ومنها ما هو منبثق من المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فالصين تتخذ من هذه السياسات تجاه الدول الإفريقية ضد الدول الغربية المنتقدة للأنظمة الفاسدة في القارة الإفريقية والمنتهكة للحقوق الإنسان، هذا كله لحماية مصالحا الاقتصادية في القارة الإفريقية.

إنّ العلاقات الصينية–الإفريقية كانت من القدم تستند إلى مبادئ عديدة منها » مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، فلا تولي الصين الأهمية القصوى للأمور الداخلية للدول، مما رحب بها من طرف الدول الأفارقة، فالعلاقات بينهما تتسم اليوم بالطابع الاقتصادي أكثر منه على الجانب الإيديولوجي الذي عرف خلال الحرب الباردة، فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين زاد اهتمام الصين بالقارة الإفريقية هذا من أجل إيجاد بدائل للطاقة والتي هي أمس الحاجة لها مقارنة مع نموها الاقتصادي المرتفع.

أمّا بالنظر إلى الدبلوماسية الغربية فهي ترتكز مؤخرا على تصنيف الدول الإفريقية إلى" دول مارقة "و"محور الشر "و"أهلية التطرف"، مقارنة مع الدبلوماسية الصينية التي دعت في مواقف عديدة منها ما قدمه السفير الصيني في إريتريا معبرا أنه لا يوجد هناك دول مارقة، ويجب على الحكومات أن تتوقف عن الانتقادات.[2] فهذه المواقف الواضحة من الصين تجاه الدول النامية باعتبار الصين كذلك نفسها زعيمة الدول النامية فهي تسعى إلى كسب ود الدول الأفريقية.

ففي مؤتمر الوطني للنواب الشعب الصيني المنعقد عام2005 ، أعاد رئيس مجلس الدولة الصيني"وين جيا باو " التأكيد على أنّ الصين ستظل متمسكة بطريق التقدم السلمي والسياسة الخارجية السلمية المبنية على أساس الاستقلال والمبادرة الذاتية رافعة بعزيمة راية السلام والتقدم و التعاون والسعي نحو التعايش السلمي الودي مع دول العالم وكذا دول القارة الإفريقية.[3]

1 تايلر، **مرجع سابق**، ص. 10.

2 **المرجع نفسه**، ص. 18.

3 Marie Bal, Laura Valentin, **La Stratégie de Puissance de La Chine en Afrique, (**l'Association (AEGE)**,** 2008), p.7.

أمّا في سنة 2005 أصدرت الصين وثيقة سميت بـ"وثيقة السياسات الصينية تجاه إفريقيا "، وقد تناولت المبادئ الأساسية والأهداف العامة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، وقد لخصت أهم المبادئ السياسة الخارجية فيما بعد الحرب الباردة.

إنّ دبلوماسية الصين تجاه إفريقيا وكذا العالم تقوم على خمسة مبادئ أساسية نذكر منها:

1. الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي.
2. عدم الاعتداء المتبادل
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.
4. المساواة و تبادل الأرباح من العمليات المشتركة
5. التعايش السلمي.[1]

واستعراضا لأبرز العقود الموقعة بين الصين وإفريقيا في مجال الصناعة النفطية، نلاحظ شدة تسارع دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، فقد وقعت شركة البيتروكيمياويات الصينية سنة 2002 عقدا بقيمة525 مليون دولار لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر، وقامت شركة النفط الوطنية الصينية(CNPC) سنة 2003 بشراء عدد من مصافي التكريري الجزائرية بمبلغ 350 مليون دولار، وتم التوقيع على عقد لاستكشاف النفط في موقعين، كما وقعت شركة بتروتشاينا (Petrochina) عقدا مع" هايدروجين كارباید " (Hydrogen Carbide) الجزائرية لتطوير حقول نفطية بشكل مشترك وبناء مصفاة تكرير.[2]

أمّا في الغابون ففي عام 2004 وقعت شركة غابون توتال (Total Gabon) عقدا مع شركة البيتروكيمياويات الصينية ببيع النفط الخام الغابوني للصين، فقد منحت الصين قرضا قيمته 1 مليار دولار سنة 2005 لقاء عقود نفطية، وأضافت الصين في سنة مليارا دولار إلى هذا القرض في مارس. 2006 وفي نفس السنة تم التوقيع على عقد بيع النفط الخام بقيمة 800 مليون دولار بين بتروتشاينا وشركة النفط الوطنية النيجيرية لتزويد الصين بـ 30.000 برميل من النفط الخام يوميا، وكما أبدت الصين رغبتها في استثمار المنغنيز والنفط والذهب في ساحل العاج التي تستثمر فيها الشركة الصينية للبيتروكيماويات، فقد وافقت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية 2006 على دفع 2.3 ملياري دولار ثمن حصة لها في حقل نفط وغاز النيجيري .وكما تم التوقيع على عقد استكشافات بحرية مع كينيا، فقد تم كذلك توقيع شركات النفط الصينية عقودا لبدء استكشاف النفط البحري وإنتاجه مع الكونغو –برازافيل.[3]

1 **Ibid.** p. 7.

2 تايلر، **مرجع سابق**، ص. 16، 17.

3 **المكان نفسه.**

إن الدبلوماسية النفطية الصينية كان لها ظهور كبير في الساحة الإفريقية، فقد استفادت على عديد من العقود الاستكشافية والاستثمار الطاقوي في القارة الإفريقية، فدبلوماسيتها كانت مقرونة بقروض مغرية للدول الإفريقية، علما أن هذه القروض لا تتقيد بشروط مسبقة مثل الدول الغربية، فسياسة الرابح– رابح التي انتهجتها السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية عاد بالنفع للطرفين، فقد زاد النمو الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية، وهذا بعامل الاستثمارات الصينية في القارة وكذا القروض الممنوحة للدول الإفريقية، وضمنت الصين في الوجه المقابل إمدادات النفط في العديد من الدول الإفريقية وهذا بنسب متفاوتة .

فقد تميزت العلاقات الصينية– الإفريقية بسياسة" عدم السؤال "والتي تتعرض للعديد من الانتقادات الدولية، وهذا من طرف المراقبين من داخل القارة الإفريقية وخارجها، ولدى الصين ردودها حول هذه المسألة، وأكد السفير سيراليون في الصين أن الصينيون يأتون وينجزون العمل المطلوب تماما، فلا اجتماعات يعقدونها حول آثار البيئة، وحقوق الإنسان، والحكم السيئ، وكذا الحكم الراشد، لا أقول إن هذا الأمر صائب، لكن الاستثمارات الصينية ناجحة لأن الصينيون لا يضعون شروطا صارمة.[1]

وفي مثال آخر يذكر (Wang Ying Ping) من معهد الدراسات الدولية الصينية، أن الشركات الأعمال الصينية تهتم اهتماما شديدا بحماية البيئة، وأنها تقوم ببناء المصانع واستكشاف الموارد الإفريقية الغنية بالنفط والمعادن غير الحديدية.[2] تعتبر هذه الطرق والوسائل في الدبلوماسية الصينية تجاه إفريقيا لكسب استثمارات أكثر في النفط الإفريقي.

استطاعت الصين بهذه الدبلوماسية خلال سنوات أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القارة الإفريقية، فقد تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا إلى أضعاف منذ بداية القرن الواحد والعشرين، فقد ارتفعت إلى 36% سنة 2005 أي ما يعادل 39.7 مليار دولار، وبالإضافة قامت بالتوقيع على العديد من العقود والصفقات التجارية، وإضافة لذلك فقد زادت الصين من مساعداتها للقارة الإفريقية خلال عام 2006 إلى الضعف سنة2009، وكذا الهجرة الكبيرة من اليد العاملة ورؤوس الأموال الصينية إلى إفريقيا في خلال هذه السنوات، فقد ساهمت الصين بشكل كبير في بناء العديد من المنشآت الرياضية ومقرات للوزارات وكذا خطوط السكك الحديدية.[3]

---

1 تايلر، **مرجع نفسه**، ص.18.

2 **المكان نفسه**.

3 شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية –التنافس في السودان نموذجا–"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، (جانفي 2014)، ص. 16.

امتزجت الدبلوماسية الصينية بالزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الصينيين للقارة الإفريقية، فقد تعددت الزيارات بين الطرفين الصيني والإفريقي، فمابين 1963– 2004 قام 93 من الوزراء الصينيين بـ 150 زيارة إلى إفريقيا في هذه الفترة .أما في المقابل فقد قام 450 من القادة الأفارقة بـ 609 زيارة إلى الصين في نفس الفترة، أما في نهاية جانفي2007. قام الرئيس الصيني" هوجي نتاو "في 11 يوما بدورة حول إفريقيا زار فيها ثمانية دول، وفي أفريل 2006 قام بزيارة المغرب ونيجيريا وكذا كينيا.[1]

أما فيما يتعلق بالجانب الإعلامي في الدبلوماسية الصينية تجاه إفريقيا و العالم، فقد ذكرت جريدة الغاردين في ديسمبر 2011 أنّ بكين تنفق ما يقدر بـ 6 مليارات دولار لتوسيع أنشطتها الإعلامية الرسمية وحدها، وهذا من خلال إطلاق قنوات تلفزيونية باللغات الإنجليزية والعربية والروسية، فقد اهتمت كذلك بزيادة عدد المراكز والدوائر التلفزيونية في الخارج ومن بينها الدول الإفريقية، وبهذا ساهمت الدبلوماسية الصينية في إطلاق جهود متعددة الجوانب لتعزيز الثقافة الصينية، وكذا تعزيز الروابط بين الصين والأفارقة، وهذا كله بتسليط الضوء إعلاميا على إنجازات الصين التنموية في القارة الإفريقية.[2]

منتدى التعاون الصيني–الإفريقي:

يعد منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) الإطار الرئيسي للتشاور والحوار بين الصين والقارة الإفريقية، فقد تم تأسيسه من طرف الصين، وتم عقد أول مؤتمر وزاري ببكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، وكان دورات المؤتمر تعقد كل ثلاث سنوات ويضم المنتدى في عضويته 49 دولة إفريقية، وعرفت القمة الثانية للمؤتمر في أديس أبابا تحت شعار"الصداقة والتعاون والتنمية"، فجاء في خطة العمل أديس أبابا 2004–2006 طرح لسلسلة من الإجراءات لدعم اقتصاديات الدول الإفريقية وتكثيف التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتنموية والتجارية، وتتخلله في هامش المؤتمر "منتدى الأعمال الصيني الإفريقي الأول "حيث تم توقيع على 21 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين بقيمة إجمالية بلغت واحد مليار دولار.[3]

---

1 Chuka Enuka, "The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC): A Framework for China's Re-Engagement With Africa in The 21ST Century**", Jurnal e-Bange**, 2011. 221.

2 Larry Hanauer, Lyle J. Morris, **Chinese Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, (**the RAND Corporation, National Defense Research Institute, 2014), p. 110.

3 جمهورية مصر العربية الوزارة الخارجية، "**خلفية إنشاء المنتدى التعاون الصيني – الإفريقي وهيكله التنظيمي**"، في:

http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Conferences/china/Pages/Information.aspx، شوهد في:

.2017.04. 24

أما في الدورة الثالثة للمنتدى سنة 2006 فقد تم إنهاء القمة التي قامت على الأساس المساواة والثقة المتبادلة وكذا دعم المصالح المشتركة، وجاء فالخطة العمل التي أكدت على سعي الجانبين لتعزيز التنسيق بينهما بشأن قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، فتعهدت الصين على تقديم حزمة جديدة من المساعدات لإفريقيا في المجالات التنمية، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني.[1]

إن منتدى الأعمال الصيني الإفريقي تم عقد دورته الثانية ببكين يوم 5 أكتوبر 2006 ، ففيه تم التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الجانبين بقيمة 1.9 مليار دولار . كما تم الإعلان على إنشاء " الغرفة الإفريقية الصينية المشتركة للتجارة والصناعة".[2]

عادت الصين إلى إفريقيا منذ بداية القرن الواحد والعشرين بمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، والذي كان الهدف منها توطيد العلاقات الصينية بالدول الإفريقية وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الصينية للتوجه نحو الخارج للتزويد بموارد الطاقة، فكان للمنتدى الدفعة القوية للعلاقات الصينية الإفريقية وكذا استفادة الصين من النفط الإفريقي، فقد شهدت الواردات الصينية النفطية من القارة الإفريقية تطورا ملحوظ فقد زادت وارداتها النفطية من القارة بشكل كبير ولعب المنتدى الدور المهم في جانبه الدبلوماسي لتعزيز الروابط بين الطرفين، علما أن العودة الصينية للقارة الإفريقية ذات بعد اقتصادي.

ففي خلال تطور العلاقات الصينية الإفريقية تبنت الصين مبادرة " الحزام واحد، الطريق واحد " لتطوير والتنمية العلاقات الصينية الإفريقية، تعود فكرة المبادرة إلى " طريق الحرير" القديم وهذا منذ ألفي عام مضت، حين قامت شعوب أوروبا وآسيا بافتتاح طرق عديدة تجارية وقاموا بعمليات التبادل الثقافي التي ربطت الحضارات الرئيسية الهامة لآسيا وكذا القارة الأوروبية وإفريقيا والذي أطلق عليه اليوم بـ"طريق الحرير"، فإفريقيا ترتبط بمبادرة "الحزام الواحد الطريق الواحد" فهناك رابطان : إحداهما الرابط بين تعديلات الهيكل الصناعي في الصين و التنمية في إفريقيا، أما الرابط الثاني هو الربط بين مبادرة "حزام واحد طريق واحد" الصيني وبين إستراتيجية إعادة الإحياء والإنعاش والتنمية في إفريقيا، بما يمكن أن يمهد الطريق للرابطتين والمزيد من التداخل والتفاعل بين إفريقيا والصين.[3]

---

1 **المرجع نفسه.**

2 **المكان نفسه.**

3 هي وين بينج، **(حزام واحد طريق واحد)**، في: **http://sis.gov.eg/UP/12.pdf** شوهد في: 28. 04. 2017.

إنّ هناك عدة مشاريع صينية في القارة الإفريقية في العديد من المجالات، مع العلم أنّ العلاقات الصينية الإفريقية تهتم بتوفير الربح للطرفين وتمتاز بعدم وجود مضايقات سياسية ولا حقوقية، فالاعتماد المتبادل هو أساس العلاقة القائمة بين الصين والدول الإفريقية.

إنّ المؤتمر الثالث المنعقد سنة 2006 و الذي انتهى باتفاق على:

1. مضاعفة التنمية خلال سنة2009
2. إنشاء صندوق تنمية صيني إفريقي بقيمة 5 مليار دولار
3. إلغاء الرسوم الجمركية على 440 منتوج مصدر من إفريقيا تجاه الصين
4. تدريب 1500 من المهنيين الأفارقة في الصين
5. إنشاء 10 مراكز للتكنولوجيا الزراعية
6. بناء 30 مستشفى و 100مدرسة ريفية
7. التبرع بمبلغ 37.5 مليون دولار من أجل حملة مكافحة الملاريا
8. مضاعفة المنح الدراسية للإفريقيين في الصين إلى 4000 منحة في 2009 وتقديم 3 مليار دولار من القروض الميسرة.[1]

إن الصين سعت إلى الولوج في القارة الإفريقية وهذا بالقوة الناعمة وتبنيها لسياسية الصعود السلمي، فحسب الطرح الواقعي فالقوة هي أساس تحقيق المصالح الدول، فقد ساهمت الجاذبية الإعلامية وكذا الثقافية بتوظيف الطرق الدبلوماسية لكسب الصفقات في القارة الإفريقية عمدة أساسية لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية وهذا ما يسمى .

المطلب الثاني : الدور العسكري في تنفيذ الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

يعتبر الجانب العسكري مهم جدا في العلاقات الصينية الإفريقية، وهذا مع تبني الصين لإستراتيجية عسكرية جديدة داخلية وخارجية، فقد أولت للجانب البحري الأولوية في بناء منظوماتها الدفاعية علما أن أغلب الواردات الصينية النفطية تعبر على مضيق ملقا وكذا عبورها على بحر الصين الجنوبي والشرقي، فزيادة الاهتمام الصيني بالبحر يهدف إلى حماية ممرات الموارد النفطية في المنطقة.

منذ أن حولت الصين من صناعة الدفاع الخاصة بها سنة 1999 شكلت الصناعة العسكرية الصينية أولى المبيعات إلى الخارج، أما بالنسبة لإفريقيا فشكلت نسبة 25% من صناعة الأسلحة

1 Johanna Jansson,**The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)**, (Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, 2009), p 1.

الإفريقية، ففي الفترة مابين 2002-2009 قدمت الصين ما مقداره 1.1 مليار دولار لإفريقيا جنوب الصحراء وكذا 1.4 مليار دولار من الأسلحة التقليدية إلى دول شمال إفريقيا.[1]

نمو الإنفاق العسكري الصيني:

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق العسكري الصيني يزداد، لكنه يتراجع من حيث النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، فقد كانت نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي 3.2% العام 2005 وانخفضت إلى 2.4% العام 2009، وتدلّ المقارنة الأوّلية بين نسبة الإنفاق العسكري الأميركي والصيني والياباني على فارقٍ كبير لمصلحة الصين.[2] وكما يوضحه الشكل (رقم 3) ارتفاع نسبة ميزانية الدفاع في الصين خلال القرن الواحد والعشرون، فقد حققت الصين في السنوات الأخيرة ثاني دولة في العالم في حجم إنفاقها العسكري، وهذا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

(الشكل رقم 3): **تطور ميزانية الدفاع الصينية 2003-2016.**

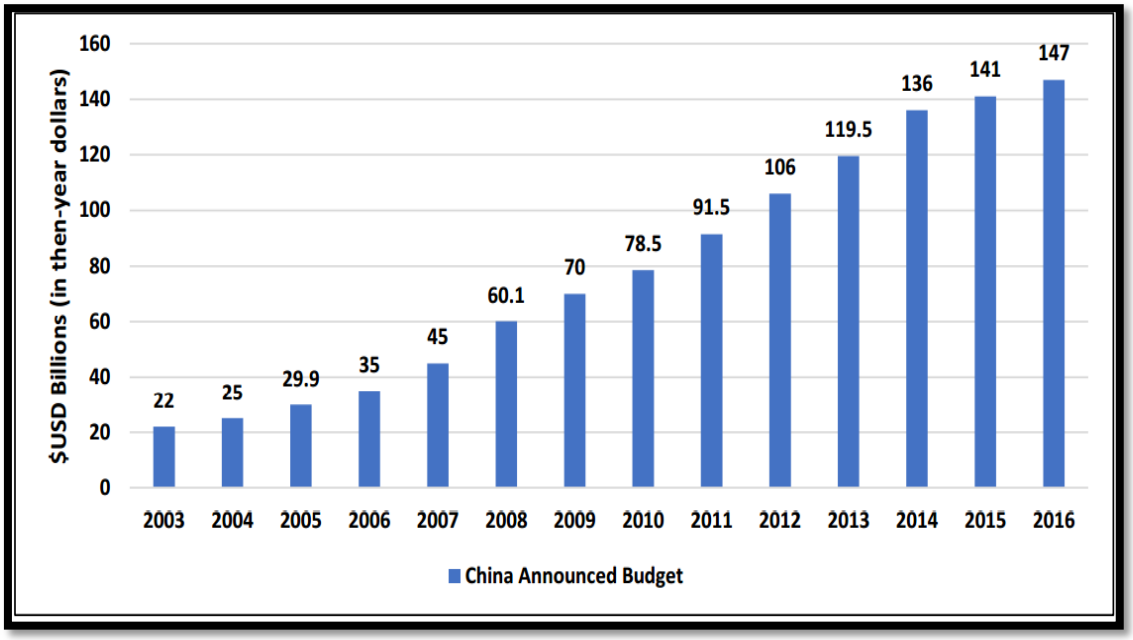

Source: Anthony H. Cordesman**, Estimates of Chinese Military Spending**, (Center For Strategic International Studies, 2016), p.4.

تعود العلاقات الصينية الإفريقية العسكرية إلى سنة1950، عندما ساهمت الصين في تقديم الدعم للحركات التحررية في القارة الإفريقية وهذا ضد الاستعمار الإمبريالي، فتم دعم جبهة التحرير الوطني

[1] Larry Hanauer, Lyle J. Morris, **Op. cit**, p. 41.

[2] نبيل سرور، "المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، في:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ . شوهد في: 2017.04.24.

(FLN) في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وكذا الحرب الأنجولية ضد الاستعمار البرتغالي، أما بالنسبة لمصر فقد منحت أكثر من 280.000 متطوع لمصر خلال أزمة السويس.[1]

عرفت المشاركة الصينية الإفريقية في الجانب العسكري العديد من الجوانب وكذا العديد من الأشكال، منها بيع الأسلحة وبناء المصانع للأسلحة الخفيفة للدول الإفريقية، وأخذ طابعا آخر وهذا بمشاركة القوات الصينية ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة الإفريقية ، فكل هذه العوامل تسعى بها الصين للحفاظ و ضمان حماية الإمدادات النفطية في القارة الإفريقية، وهذا خاصة في الدول التي تشهد أزمات أمنية حادة، مما يهدد من أمن الطاقة في تلك المناطق، فتعتبر الصين من أكبر الدول الداعمة للدول الإفريقية خاصة بالأسلحة الخفيفة.

إن التقارب العسكري الصيني زاد نموه في القارة الإفريقية خاصة في الدول التي تشهد حروب أهلية وأزمات أمنية، وهذا خاصة مع الحكومات والأنظمة الحاكمة في تلك الدول التي تشهد تهديدات أمنية أو إرهاب وكذا حروبا أهلية، فعلى سبيل المثال وجود سلاح AK-47 الشائع لدى الجيوش الوطنية الإفريقية وكذا عصابات المتمردة المسلحة مثل تلك الموجودة في شرق الكونغو، وكما ظهرت في كل من روندا، بوروندي، تشاد، دارفور في السودان، فقد بلغت مبيعات الأسلحة الصينية تجاه القارة الإفريقية 1.3 مليار دولار في عام2003 ، ففي الفترة الممتدة بين 2000 و2003 سلمت الصين حوالي 13% من الأسلحة المقدمة لإفريقيا جنوب الصحراء، وبذلك تعتبر الصين ثاني أكبر مزود للسلاح في إفريقيا وهذا بعد روسيا، أما خلال 2004 و2007 فقد ارتفعت النسبة إلى 18%.[2]

فبالنظر إلى النظرية الواقعية التي ترى في القوة أنها الشيء الأساسي وهي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار سياستها الخارجية، فالصين استعملت القوة العسكرة والقوة الناعمة في تطبيق هذه الإستراتيجية في القارة الإفريقية، فإن تدخل الصين في السودان على سبيل المثال بشكل كبير وهذا لحماية مصالحها الطاقوية فيها، فقد مولت نظام البشير للبقاء في الحكم حماية لمصالحها، فقد دعمت النظام بأنواع مختلفة من الأسلحة من طائرات المقاتلة و مجموعة من الأسلحة.

إنّ الصين في سنة 2001 منحت لنيجيريا 1 مليون دولار لتطوير المرافق العسكرية لديها، فكان هناك اتفاق على عقد بقيمة 251 مليون دولار لشراء 12 طائرة من نوع F-7M وثلاثة طائرات من نوع FT-7NI، وكذا ثلاثة وعشرون صاروخ "جو–جو من نوع PL9 وعدد معتبر من القنابل مضادة للدبابات،

1 Chuka Enuka, "China’s Military Presence in Africa: Implications for Africa’s Woobling Peace"**, Journal of Asia Pacific Studies**, 2011, p. 99.

2 **Ibid.** p. 101.

أما غانا فتلقت 1.7 مليون دولار من الصين في سنة 2007 لرفع من مستوى الدفاع وكذا المعدات العسكرية.[1]

ومن بين إسهامات الصين العسكرية في القارة الإفريقية أنها تمتلك ثلاث مصانع لصناعة الأسلحة الخفيفة في السودان، وقد أنشأت مصانع للذخيرة الخاصة بالأسلحة الخفيفة في زيمبابوي ومالي، وأبرمت عدة صفقات لبيع الأسلحة لنيجيريا وناميبيا وسيراليون وأثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية، فباعت كذلك طائرات عمودية لكل من مالي وأنجولا.[2]

فقد ساهم كذلك الجيش الصيني (جيش التحرير الشعبي الصيني) (PLA)، في العديد من العمليات الإنسانية، تمثل ذلك في الاستجابة لمكافحة مرض (الإيبولا) لاسيما في سيراليون، فقد أرسل جيش التحرير الشعبي الصيني ثلاث فرق طبية عسكرية من بينهم أطباء وموظفون في الجيش إلى المنطقة المنكوبة.[3]

شاركت الصين بشكل كبير في دعم قوات حفظ السلام العاملة في إفريقيا، سواء من خلال الدعم اللوجيستيكي أو المساعدات التقنية أو بالأموال وهذا لحفظ السلام في القارة الإفريقية، فقد تم إرسال العديد من الجنود الصينيين إلى دول القارة الإفريقية في مهمات حفظ السلام خاصة إلى الدول التي تشهد عدم الاستقرار، وعلى سبيل المثال شاركت الصين في سنة 2004 بأكثر من 1500 جندي ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة الإفريقية.[4] وكما يوضحه (الجدول رقم 2)، فالصين ساهمت في قوات حفظ السلام في العديد من دول العالم والأكثر منها في الدول الإفريقية، وقد اعتبرت جنوب السودان أكبر تواجد لقوات الصينية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهذا مقدر بـ: 1067 جندي وتليها ليبيريا ومالي، ومجموع القوات مقدرة بـ: 3044 جندي حول العالم.

1 **Ibid.** P. 102.

2 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 210.

3 Mathieu Duchâtel, and others, **Into Africa: China's Global Security Shift, (**European Council on Foreign, policy brief, 2016), p. 2.

4 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 211.

(الجدول رقم 2): **عمليات قوات حفظ السلام الحالية للصين.**

UN peacekeeping operations	Experts	Contin-gent	Individual police	Police units	Total
Côte d'Ivoire (UNOCI)	6	-	-	-	6
Cyprus (UNFICYP)	-	-	6	-	6
Darfur (UNAMID)	-	234	-	-	234
DR Congo (MONUSCO)	13	221	-	-	234
Lebanon (UNIFIL)	-	418	-	-	418
Liberia (UNMIL)	2	512	12	140	666
Mali (MINUSMA)	-	402	-	-	402
Middle East (UNTSO)	4	-	-	-	4
South Sudan (UNMISS)	3	1,051	13	-	1,067
Western Sahara (MINURSO)	7	-	-	-	7
Total	35	2,838	31	140	3,044

Source: Mathieu Duchâtel, and others, **Into Africa: China's Global Security Shift,** (European Council on Foreign, policy brief, 2016), p. 7.

فقد تطور التواجد الصيني ضمن قوات حفظ السلام في العالم وكذا في القارة الإفريقية تطورا ملحوظا، فمنذ 2002 كان هناك 129 جندي ضمن قوات حفظ السلام ليرتفع العدد إلى 1666 خلال سنة 2006، وهذا علما أن التواجد الأكبر لقوات الصينية التابعة لحفظ السلام الأممية موجودة في القارة الإفريقية وبخاصة المناطق الأكثر نزاعا مثل دارفور وجنوب السودان وكذا مالي، ليصل هذا العدد في سنة 2016 إلى 3044 جندي، كما هو موضح في (الشكل رقم 4) الذي يبين تطور تواجد القوات الصينية التابعة لحفظ السلام الأممية.

(الشكل رقم 4): **مساهمات القوات الصينية في حفظ السلام للأمم المتحدة سنويا.**

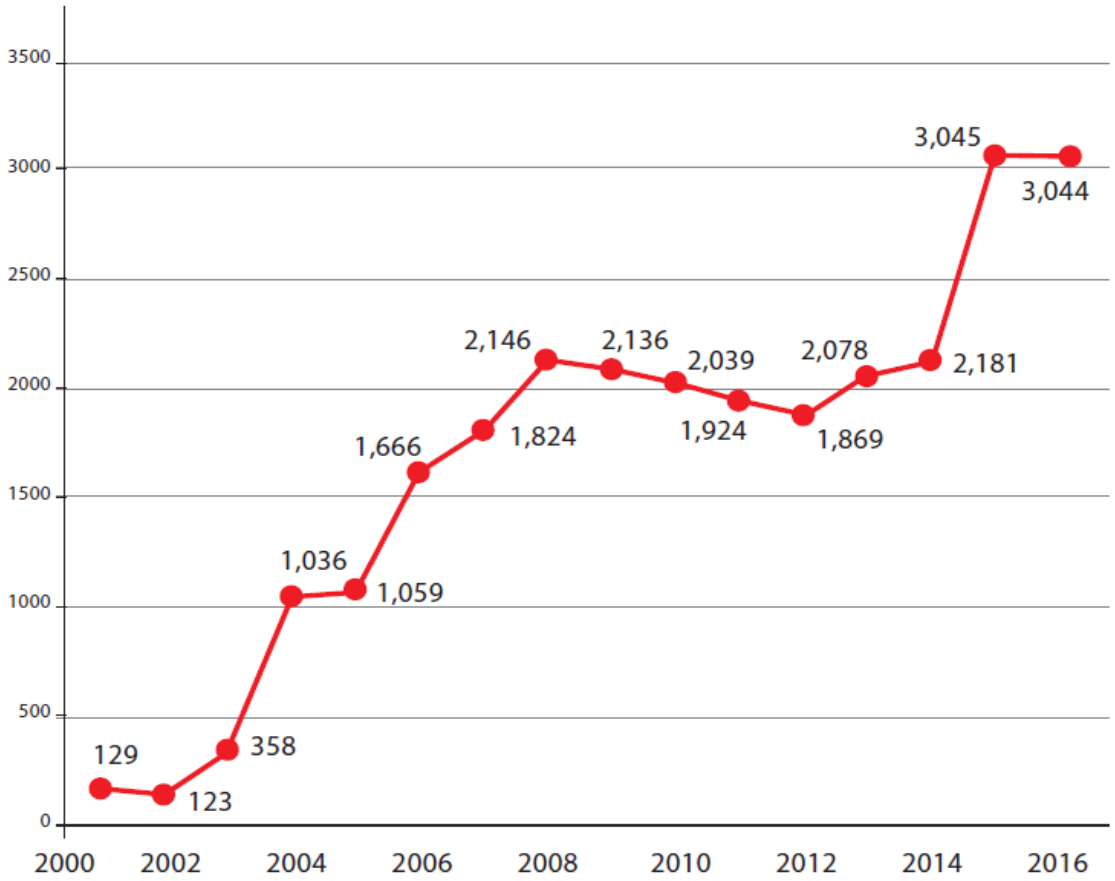

Source: Mathieu Duchâtel, and others, **Into Africa: China's Global Security Shift, (**European Council on Foreign, policy brief, 2016), p. 2.

فبالنظر إلى تعدد الشركات الصينية الموجودة في إفريقيا الطاقوية وغيرها من الشركات والتي تقدر بـ 2000 شركة وكذا العدد الهائل من الصينيين المتواجدين في القارة الإفريقية والمقدر 1 مليون صيني متواجد في القارة، فالتهديدات بالاختطاف الرعايا الصينية في المنطقة وكذا التهديدات الإرهابية على المنشآت البترولية و الشركات المستثمرة في القارة، تأخذ بذلك الصين الأولوية في مواجهتها وكذا ما يتعلق بالقرصنة، فمعظم العمليات العسكرية البحرية للصين ترتكز في منطقة القرن الإفريقي.[1]

إن تزايد التهديدات الأمنية للمنشآت النفطية الصينية في القارة الإفريقية، وكذلك تزايد القرصنة خاصة في منطقة القرن الإفريقي، والتهديد يشمل التجارة العالمية كذلك، علما أن 25% من التجارة العالمية تعبر على باب المندب وهي بالقرب من القراصنة خاصة في منطقة الصومال، فقد أدى بالصين

1 Igor Pejic," Chinese Military Engagement in Africa", **https://www.southfront.org/chinese-military-engagement-in-africa/.** شوهد في: 25. 04. 2017

لإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي لحماية مصالحها التجارية في المنطقة من القرصنة وكذا التهديدات الأمنية من الإرهابيين في اليمن[1].

فقد قامت البحرية الصينية بدورات في خليج عدن منذ ديسمبر عام 2008 وهذا لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، فقد أعربت عن قلقها من القرصنة في خليج غينيا، و كان العمل ثنائي لمكافحة القرصنة، و الهدف من ذلك كذلك تعزيز التعاون الأمني مع الدول الساحلية.[2] فقد بدا واضحا تحول السياسة الخارجية الصينية خاصة بعد انتهاء عهدة الرئيس السابق "هو جي نتاو"(2002-2012)، عندما أعلنت بكين أن حماية المغتربين الصينيين وكذا المصالح الصينية خارج حدودها أولوية من الأولويات.[3] فهذا دليل واضح لتحول من الصعود السلمي بالقوة الناعمة إلى استعمال القوة العسكرية خاصة في إفريقيا وقد ترجم ذلك في إنشاء القاعدة العسكرية الصينية في القرن الإفريقي والمزمع إقامة قواعد أخرى كذلك في مناطق أخرى في إفريقيا، وهذا في كل من انجولا وناميبيا ونيجيريا، كما توضح (الخريطة رقم 3).

إن الحضور العسكري الصيني الكثيف في إفريقيا، وفي تزايد مستمر وهذا في أشكال مختلفة سواء داخل قوات حفظ السلام أو عبر القاعدة العسكرية المقامة في جيبوتي وكذا الجيش التحرير الصيني (PLA) المتواجد في القارة الإفريقية، كما هو موضح في (الخريطة رقم 3)، هو دليل واضحة لاستعمال الصين القوة الصلبة في تحقيق أهدافها وكذا المحافظة على مصالحها، وبهذا استطاعت الصين السيطرة على العديد من الحقول النفطية في القارة الإفريقية خاصة في الدول المنتجة للنفط.

[1] Duchâtel, **op.cit,** p.3.
[2] **Loc.cit.**
[3] **Ibid,** P.4.

(الخريطة رقم3): **الحضور العسكري الصيني في إفريقيا.**

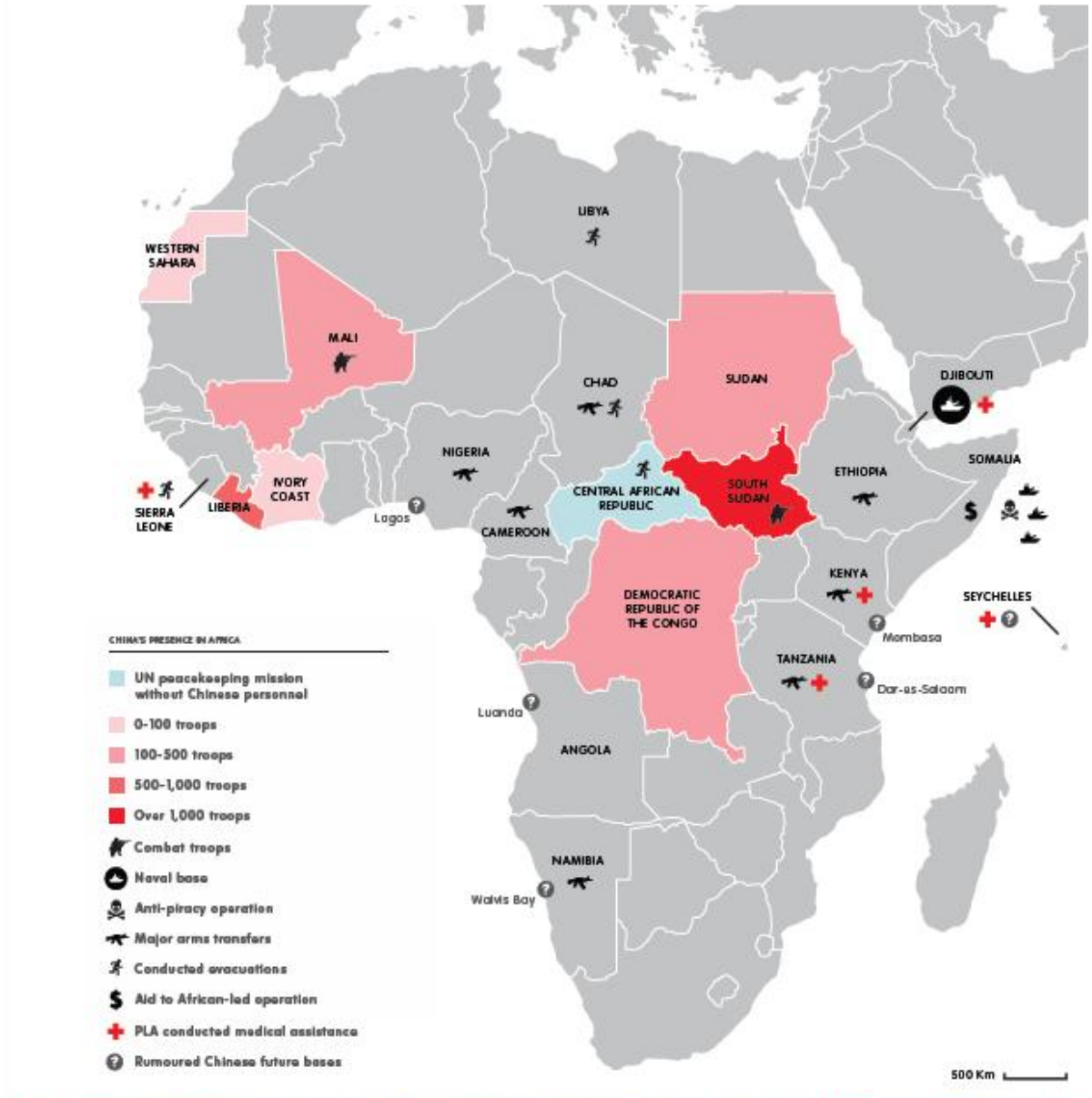

Source: Mathieu Duchâtel, and others, **Into Africa: China's Global Security Shift, (**European Council on Foreign, policy brief, 2016), p. 3.

القاعدة العسكرية الصينية في إفريقيا:

في 8 أفريل 2016 ذكرت وزارة الدفاع الصينية أن بناء أول قاعدة عسكرية في الخارج قد بدأت فيها الصين، وتقع القاعدة العسكرية البحرية – وهي رسميا قاعدة للدعم اللوجيستكي – في جيبوتي، علما أن هذا البلد صغير ولكنه استراتيجي للغاية يقع في القرن الأفريقي، وتضمن في هذه الصفقة الوجود العسكري الصيني في البلاد حتى عام 2026، حيث تضم الوحدة ما يصل إلى 10 ألاف جندي. وتجدر

الإشارة إلى أن الصين وجيبوتي لهما علاقات دبلوماسية منذ 8 جانفي عام 1979، إلا أن بصمة الصين في هذا البلد الصغير أصبحت في كل مكان خلال السنوات القليلة الماضية، ومنذ عام 2012-2013 أخذت بكين جذورها تزداد في جيبوتي من خلال العديد من مشاريع البنية التحتية التي تضم عدة مليارات، بما في ذلك ميناء جديد ومطارين جديدين وسكة حديدية الرابط بين إثيوبيا- وجيبوتي، والذي تم إنجازها مؤخرا، ومحطة كبيرة للمياه والغاز، وأنابيب النفط، وبهذا تعتبر أول منشأة عسكرية في الخارج بالنسبة للصين، والتي تقع في Doraleh " دوراليه" (بجوار محطة الميناء الجديدة).[1]

يعتبر التواجد العسكري الصيني خارج حدودها بآلاف الأميال، سعيا بها لتحقيق الأمن الطاقوي الذي يعتبر أهم شيء في إستراتيجيتها للتوجه نحو الخارج، فبعد أن كان العامل الدبلوماسي والمعبر عنه بالصعود الناعم والسلمي، أصبحت اليوم الصين تفرض نفسها في الساحة الدولية كقوة عالمية وكقوة عسكرية صاعدة، علما أن نسبة الإنفاق العسكري في تزايد مستمر متخطيا العديد من الدول، وتسعى الصين بتواجدها العسكري في القرن الإفريقي لحماية إمداداتها الطاقوية من القارة الإفريقية خاصة في هذه المنطقة والتي تشهد ارتفاع عمليات القرصنة في السواحل الصومالية، ومن جهة أخرى التهديدات الإرهاب ضد المصالح الاقتصادية الصينية خاصة في جنوب السودان وفي العديد من المناطق التي تشهد أزمات أمنية.

هناك العديد من الأسباب لتبني الصين بإقامة قاعدتها العسكرية الأولى في جيبوتي، إذ تجدر الإشارة إلى أن جيبوتى دولة فقيرة الموارد تبلغ مساحتها 14300 ميل مربع و وعدد سكانها ضئيل جدا مقدرا ب:875 ألف، فنادرا ما تصدر عناوين الصحف الدولية، ولكن بين استقرارها النسبي وموقعها الاستراتيجي تبعد 20 ميلا عن اليمن والتي تشهد الحرب وفي نطاق الحافة الغربية الموبوءة بالقراصنة في المحيط الهندي، أصبحت الآن واحدة من أهم رؤوس الشواطئ الأمنية في المنطقة، وكما تجدر الإشارة إلى أن موقعها يهم كثيرا التجارة العالمية والطاقة، نظرا لجوارها إلى مضيق باب المندب وقناة السويس وكذا موقعا في خليج عدن، والتي تشهد عبور 10% من صادرات العالمية للنفط للمنطقة، و 20% من صادرات العالمية للتجارية تمر عبر باب المندب.[2]

1 François Dubé," China's Experiment in Djibouti ",
http://thediplomat.com/2016/10/chinas-experiment-in-djibouti/ .2017 .04 .27 شوهد في:
2 Joseph Braude and Tyler Jiang, "Why China and Saudi Arabia Are Building Bases in Djibouti ",
http://www.huffingtonpost.com/joseph-braude/why-china-and-saudi-arabi_b_12194702.html . .2017 .04 .29 شوهد في:

وفي الأخير ندرك أن الصين قد مزجت بين آليتين الناعمة وكذا الصلبة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القارة الإفريقية، فقد استطاعت استعمال القوة العسكرية في القارة الإفريقية خاصة في السنوات الأخيرة بعدما شهدت المصالح الطاقوية والاقتصادية الصينية العديد من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، مثل التهديدات الإرهابية على المنشآت الصناعية الصينية في القارة وكذا القرصنة التي زادت من حدتها خاصة في خليج عدن في القرب من البحر الصومالية التي تعرف حركة القرصنة ارتفاعا كبيرا مما اجبر القوات الصينية في إقامة القاعدة العسكرية في جيبوتي المطلة على باب المندب، وكذا القرصنة في خليج غينيا مما ساهمت في إقامة علاقات قوية مع دول المنطقة للبسط السلام في المنطقة، فقد تحولت الصين من القوة التي تبنت الصعود السلمي إلى قوة تفرض نفسها وتفرض حماية مصالحا خاصة في دول القارة بكل الوسائل السلمية أو العسكرية.

الفصل الثالث: إنجازات وتحديات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

إن الصين باستراتيجيتها الطاقوية تجاه القارة الإفريقية واجهت العديد من التهديدات سواء خارجية أو داخل القارة الإفريقية، فقد تزايدت الضغوطات الدولية على التواجد الصيني في القارة الإفريقية خاصة خلال القرن الواحد والعشريين، وهذا من قبل المنظمات الدولية والمجتمع الدولي وقد تم ذلك بالاتهامات الدولية المتكررة للتواجد الصيني في القارة وانتهاكات حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى قد واجهت الصين العديد من المنافسين من القوى الكبرى في النفط الإفريقي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الهند القوة الصاعدة في العالم، وتزايد في نفس الوقت التهديدات الداخلية على المصالح الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية، مثل اختطاف الرعايا الصينية في الدول الإفريقية وكذا التهديدات الأمنية مثل القرصنة وكذا التهديدات الإرهابية على المصالح الصينية في إفريقيا.

المبحث الأول: إنجازات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

لقد تعددت وتنوعت الإنجازات الصينية في إفريقيا، وشملت بذلك العديد من المجالات، فالإستراتيجية الطاقوية الصينية حققت لها العديد من الأهداف التي كانت تسعى الصين إليها، سواء كانت أهدافا سياسية أو اقتصادية.

المطلب الأول: الإنجازات الاقتصادية الصينية في إفريقيا.

استفادت الصين استفادة كاملة من التقنيات والقوى العاملة الصينية، فبعد عدة مراحل من الانسيابية والتفعيل، ما تزال شركة النفط الوطنية الصينية بتروشاينا، وسينوبيك كوربوريشن(الشركات الأم والشركات المدرجة معا)، تضم ما مجمله 2.5 مليون موظف على مستوى الدولة، علما أن إجمالي عدد الموظفين في الشركتين المدرجتين وحدهما أقل من مليون، بالمقارنة نجد أن أكبر شركة نفط خاصة في العالم، هي إكسون مبيل الامريكية، تضم أقل من 90 ألف موظف، وفي نفس الوقت تشعر الشركات الصينية أنها قد جمعت خبرات نفسية في التنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه وتكريره، وتتطلع هذه الشركات إلى الاستفادة التامة من تقنياتها وقواتها العاملة في قطاع النفط فيما وراء البحار.[1]

إن أهداف الصين في مرحلة أولى حسب الوثائق الحزبية الصينية هو تحول الصين إلى دولة اشتراكية صناعية عصرية متطورة غنية وقوية، من خلال تحديث الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع الوطني، وكذا عبر ربط علاقات مع العالم الخارجي.

أما في مرحلة ثانية أي الهدف البعيد المدى هو تحويل الصين إلى قوة عالمية تنافس القوى العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسيطر على العالم، فتصبح الصين دولة عظمى وقطب جيوسياسي جديد. وترى الصين لتحقيق هذه الأهداف لابد من إتباع سياسة سلمية عالمية أي تبني الصعود السلمي في العالم، وعند ملاحظة السلوك السياسي الخارجي للصين في المرحلة الحالية، يظهر أن الصين تسعى إلى إقامة علاقات تعاونية مع القوى الإقليمية والعالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار بناء علاقات مع القوة العظمى أي الولايات المتحدة الأمريكية يذكر القادة الصينيون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى والصينيون يكنون لها الاحترام، ويضيف في وجه آخر أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحترم الصين كدولة واحدة أي عدم الاعتراف

---

1 جيفري بروان وآخرون، "سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعه وفرص التعاون الممكنة"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 264.

بتايوان، وأن العلاقات مع الولايات المتحدة يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[1]

نجحت الصين في اختراق بعض مناطق النفوذ النفطي الأمريكية، حيث دخلت الصين المنافسة النفطية مع الولايات المتحدة ونجحت في التواجد في كل من انجولا ونيجيريا والغابون وغينيا الاستوائية، واستغلال انسحاب الاستثمارات النفطية من السودان مثل الشركة الأمريكية في عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية في تلك المنطقة، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية توجه للصين وهذا قبل تقسيمها ، كما تمكنت الصين من الاستثمار في قطاع النفط في تشاد بالرغم من أن هذه الدولة لها علاقات دبلوماسية مع تايوان، والتي بشأنها الصين ترفض هذا التوجه مع تايوان إلا أن البراغماتية الصينية اقتضت أن تجعل المصالح الاقتصادية تعلوا على مبدأ "الصين واحدة"والأساس الذي تبني عليه علاقاتها مع الأمم الأخرى[2].

إن الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تواجد النفط في إفريقيا جاء نتيجة الإستراتيجية النفطية التي تطبقها الصين في إفريقيا، المبنية على عدة محاور، ولعل أهمها: تمويل الصين الدول الإفريقية بالسلاح بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية تمويل الصين إفريقيا بالأسلحة يزيد من الاضطرابات فيها ويدعم استقرار النزاعات فيها، ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة محاولات للضغط على الصين وعلى الدول الإفريقية من أجل وقف إمدادها بالسلاح الصيني[3].

إن من الفوائد الكبيرة التي حققتها الصين باستراتيجيتها الطاقوية تجاه القارة الإفريقية، أن العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية تطورت في العشر السنوات الأخيرة بطريقة "دراماتيكية" وبشكل متسارع فالمعاملات التجارية بين الدول الإفريقية والصين ارتفعت، فقد كانت في سنة 2000 ما يقارب 10 مليار دولار ، ولكن قد ارتفعت لتصل سنة 2012 إلى 180 مليار دولار، مع العلم أن هذا الارتفاع لم يكن فقط للصين، بل حتى الولايات المتحدة الأمريكية كانت معاملاتها في سنة 2000 ما يقارب 39 مليون دولار وقد وصلت سنة 2010 إلى 113 مليار دولار.[4] وكما يبنه (الشكل رقم 5) فقد تزايدت نسبة الواردات والصادرات الصينية الإفريقية في خلال الخمسة عشر سنة السابقة.

---

1 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 239.

2 **المرجع نفسه**، ص. 236.

3 **المكان نفسه**.

4 Lloyd Thrall**, China Expending Africa Relations Implications for U.S. National Security, (**the RAND Corporation.) National Defense Research Institute,2015, pp.21, 22.

(الشكل رقم 5): ارتفاع الصادرات والواردات الصينية الإفريقية بين سنة 1995-2015.

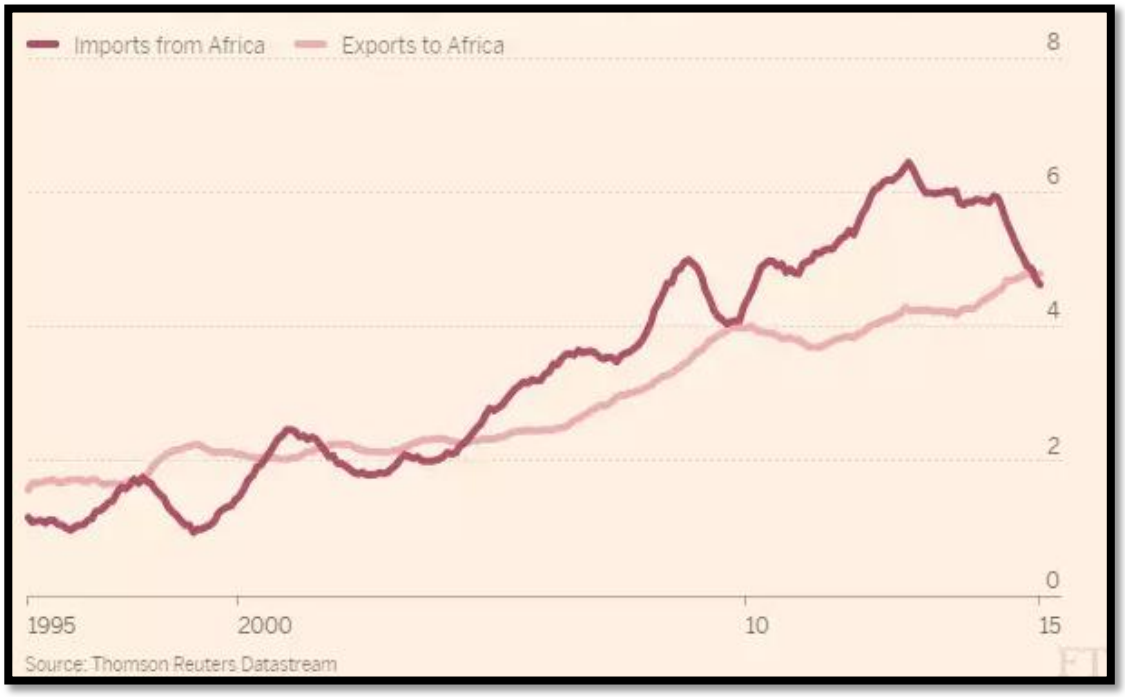

Source :Valentina Romei**,** "China and Africa: trade relationship evolves", **https://www.ft.com/content/c53e7f68-9844-11e5-9228-87e603d47bdc**, شوهد في: 05 .02 2017.

في سنة 2006 أصبحت الصين ثالث أكبر دولة ذات تعامل تجاري كبير مع القارة الإفريقية، فقد وصلت التجارة بينها وبين القارة الإفريقية في هذه السنة 50 مليار دولار، وهذا بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفي نفس السنة استطاعت أكثر من 800 شركة صينية الاستثمار في القارة الإفريقية وهذا بما يقارب 1.2 مليار دولار، فقد استطاعت الصين في سنة 2006 أن تستورد 30% من وارداتها النفطية من دول القارة الإفريقية.[1]

إن من الملاحظ أن الصين حققت أكبر تعامل تجاري خلال ظرف قصير مع الدول الإفريقية، وأن الاستثمارات الصينية قد ارتفعت خلال العشر السنوات الأخيرة، فهناك فواعل اقتصادية صينية تجتمع في العديد من الأنواع.[2]

فقد عرفت الصادرات الصينية لإفريقيا أكثر من وارداتها، علما أن صادرات الصين إلى إفريقيا تعرف بأسعارها التي تساعد الأفارقة، مقارنة مع الصادرات الأخرى من الدول الغربية، فيعتبر النفط أكثر

1 Thomas Fues and Others, **China's Africa Policy: Opportunity and Challenge for European Development Cooperation**, (German Development Institute, 2006), p.1.
2 **Ibid.** PP, 21, 22.

الموارد المصدرة للصين، فاستطاعت الصين الهيمنة على القارة الإفريقية وفرض نفسها في دول القارة أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فبفضل الإستراتيجية الطاقوية التي انتهجتها الصين تجاه إفريقيا، تمكنت في سنة 2012 إستوراد ما مقداره 62 مليون طن من النفط الإفريقي، بالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية التي استوردت في نفس السنة 59.7 مليون طن من النفط الإفريقي، فهي تبقى بعيدا عن ما يستورده الإتحاد الأوروبي والمقدر بـ: 143.8 مليون طن، وحصيلة صادرات الصين النفطية من إفريقيا مقدرة بـ: 24% علما أن 50% تأتي من أنجولا.[2]

تعتبر الصين في سنة 2013 أكبر مستثمر في القارة الإفريقية، وهو ما مقداره 37% من مجموع الصفقات الإفريقية مع الدول الأجنبية وهذا حسب القيمة المادية للصفقات، علما أن 80% من هذه الصفقات مع القارة الإفريقية من طرف الصين تخص مجال النفط والمناجم.[3] وهذا ما يبينه (الشكل رقم 5) الذي وضح حجم الصفقات الصينية مع دول القارة الإفريقية منذ 2005 إلى سنة 2015، والذي يعتبر فيها النفط والغاز أكبر الصفقات التي عقدتها الصين مع الدول الإفريقية وهذا علما للأهمية النفط الإفريقي، ويضح الإستراتيجية الصينية المتجهة نحو إفريقيا.

1 Lloyd Thrall**, Op. cit**, p. 31.
2 **Ibid,** p. 31.
3 Valentina Romei **,** "China and Africa: trade relationship evolves", **https://www.ft.com/content/c53e7f68-9844-11e5-9228-87e603d47bdc,** شوهد في: 02. 05. 2017.

(الشكل رقم 6): حجم الصفقات الصينية – الإفريقية (بمليون دولار) بين سنة 2005-2015.

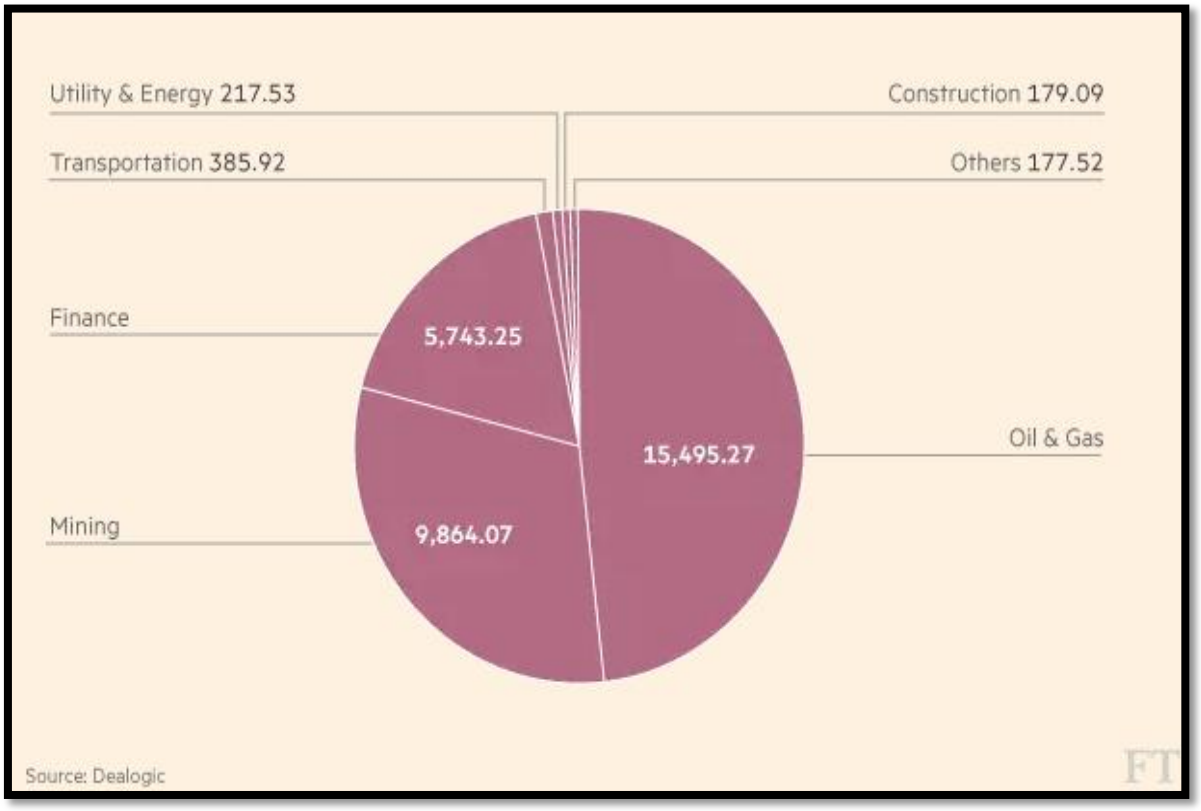

Source :Valentina Romei ,**"** China and Africa: trade relationship evolves", **https://www.ft.com/content/c53e7f68-9844-11e5-9228-87e603d47bdc**. شوهد في: 02. 04. 2017.

ومن الملاحظ أن الشركات النفطية الصينية (NOC's) ذات الحضور الضعيف في السوق النفطية العالمية، لكنها تنمو بشكل كبير في القارة الإفريقية.[1]

إن للصين العديد من الفرص لتعزيز وجودها أكثر في القارة الإفريقية نذكر منها:

1) إن إفريقيا أصبحت سوقا واعدة للمنتجات والسلع الصينية.
2) المشاريع الكثيرة التي أنجزتها شركات صينية من تشييد الطرق وبناء السكك الحديدية والزراعية، إضافة إلى تدريب أعداد هائلة من موظفي دول القارة الإفريقية في مختلف المجالات النفطية وغير النفطية.
3) تخفيف الديون عن بعض الدول الإفريقية.

1 Lloyd Thrall**, Op. cit**, p. 31

فهذه النقاط وغيرها من شأنها أن تعزز وجودها في المنطقة، وتضمن لها أيضا مزيدا من الكسب والثقة داخل دول القارة في شأن مستقبل تواجدها، ولكن في نفس الوقت فإن مسار هذه التجربة لن يكون بالطبع شيئا سهلا.[1]

لازالت السياسة الرسمية للصين تدافع عن مواقفها وهذا بأنها صداقتها مع إفريقيا منزهة عن الاستغلال والأجندة السرية، وتقدم نفسها بصفة مغايرة للقوى العالمية المبنية على قيمة التفوق والحقوق المترتبة عليها، فهي دولة "نامية" وعلى هذا الأساس تقوم علاقاتها _المتكافئة والعادلة مع الدول الإفريقية_ بيد أنها صارت صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، يتجاوزها اليابان في عام 2010 من حيث الناتج المحلي الإجمالي.[2]

إن ابرز ما يميز الدور الصيني في إفريقيا عن نظيره الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مشكلات تتعلق بعجز الميزانية، وهو ما يقيد حركتها الإفريقية، فضلا عن وجود جماعات مدنية وحقوقية تطرح دائما مشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العديد من البلدان الإفريقية، أما الصين فإن لديها المال والإرادة السياسية فضلا عن غياب المعارضة الداخلية وهو ما يحرر سياستها الإفريقية من أي التزامات تتعلق بمسائل الحريات وحقوق الإنسان.[3]

المطلب الثاني: الانجازات السياسية الصينية في إفريقيا.

إن الصين تعتمد في سياسة "التغيير الناعم" للتغلغل في إفريقيا، ضمن مسلسل "التداعي على إفريقيا" من قبل قوى دولية كثيرة، علما أن الصين لمت كن يوما مستعمرة للدول الإفريقية وهذا عكس الدول الغربية التي يرى لها الأفارقة أنها المستعمر الذي قد تخلصت منه.

فسياسة الصين التي تتبنى فيها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هو ما زاد من احترام الزعماء والنخب الإفريقية لنظامها، كما تعتمد على كونها حليفاً لإفريقيا، وعلى تقديم خدمات وقروض ومشاريع صناعية وتنموية، ومن المؤكد أن الصين تدفع بنفوذها السياسية والاقتصادي وكذا العسكري

---

1 عرب، **مرجع سابق**.

2 ناديا بنسلام، "صعوبات أمام انتشار الصيني الاقتصادي في إفريقيا"، **أفاق المستقبل**، العدد 14، (جويلية 2012)، ص. 16.

3 حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا وتحدي النهوض"، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/12/، شوهد في: 04. 05. 2017.

العالمي أكثر مما كانت عليه سابقا. فمصطلح "القوّة الناعمة" وفقاً لـ "جوزيف ناي" يعني قدرة الدولة A على إقناع الأمم الأخرى بتبنّي الأهداف نفسها التي تتبنّاها الدولة A بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب، وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الاقتصادية، كمكوّنات ضرورية من القوّة الوطنية.

وقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي, حيث قامت بتشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الدول الأخرى المنافسة في إفريقيا، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البنى التحتية والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.[1]

بحسب المحلل السياسي التشادي، إيفاريست نغارليم تولدي. الأستاذ والباحث بجامعة نجامينا التشادية، أوضح أنّ بروز الصين كشريك اقتصادي مميّز للبلدان الأفريقية، منحها إمكانية تطوير العلاقات المتعددة الجوانب، وهذا سواء على المستوى العسكري أو الدبلوماسي، في مرحلة أولى، قبل أن تدرك السياسي، فالصين التي تعدّ أهمّ المستثمرين وأبرز مستوردي النفط من إفريقيا على الوجوه العموم ومن جنوب السودان، على سبيل المثال، تضطلع أيضا بدور الوساطة في النزاع المندلع فيه.[2]

فالصين استطاعت أيضا تطوير إستراتيجيتها السياسية، عبر انخراطها في مجال التعليم، حيث يمتلك معهد "كونفيشيوس"، وهو عبارة عن مؤسسة ثقافية تمنح الأجانب إمكانية تعلّم اللغة الصينية والاطلاع على ثقافة شعبها والمنتشر في أنحاء العلم ، ويعتبر من أبرز روافد "القوة الناعمة" الصينية، فيما لا يقل عن 22 بلدا أفريقيا، بحسب وكالة الأنباء الصينية "شينخوا".[3]

إن سياسة الصين من الإجراءات الثمانية التي اتخذتها حول إفريقيا في وضعها موضع التنفيذ بسرعة، قد لقيت تأكيدا وتقديرا طيبا من قبل الأمم المتحدة والدول الإفريقية. وفى الدورة السادسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عقدت في سنة 2008، أعرب جميع مندوبو الدول الإفريقية بالإجماع عن

---

1 عرفة، **مرجع سابق**.

2 "الصين في أفريقيا من التوسّع الاقتصادي إلى النفوذ السياسي"، في:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/30/ ، شوهد في 5. 5. 2017.

3 **المكان نفسه**.

على أن الجانب الصيني وفيّ بتعهداته، وقد تم تقدير الأعمال الصينية العالية في إفريقيا أحسن تقدير، فقد قال الأمين العام للأمم المتحدة "بان كيمون" أن الحكومة الصينية ظلت تعمل جاهدة على تطوير علاقات الشراكة مع كافة الدول الإفريقية، وذلك اعتبر تشجيعا للأعمال التي تقوم بها الصين في القارة الإفريقية ، ففي نفس السياق قد أعبر الرئيس الكيني موای كيباكی عن امتنانه للموقف الذي تتخذه الصين، و أكد على أن العمل يجب أن يكون حازما مشيرا إلى أن التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي الإفريقي الصيني حقق نجاحا محط أنظار العالم تحت إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وأكد الوزير المالي الزامبي على أن المساعدات الصينية للدول الإفريقية ذات فعالية كبيرة.[1]

سعت الصين في القرن الحادي والعشرين، ومع تنامي الصعود العالمي للقوى الجديدة في العالم، وعودة قوى أخرى تقليدية، إلى تقديم "عولمة بديلة" تعمل على تحدّي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وتحد من سيطرته خاصة للدول النامية مثل إفريقيا، وفي هذا الإطار برزت الصين كإحدى الدول غير الغربية التي تنمو بشكل كبير عى الساحة العالمية، مقدّمة للعالم أو لمناطق واسعة منه عدداً من السياسات والممارسات البديلة عمّا هو سائد في المنظومة الغربية، خصوصاً في مجال تقديم النماذج التنموية.

إن هذه "العولمة البديلة" بحسب البروفيسور "جورج تي يو" هي عبارة عن مجموعة قيم تؤسس لبديل عن الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حالياً، وهو ما فعلته الصين التي طورت علاقاتها بإفريقيا لتصبح أكثر عمقاً وقوّة، ولتتحوّل إلى شراكة عالمية مع نهاية الثمانينيات بشكل يعكس قوّة نفوذ الصين وتأثيرها في إفريقيا بشكل تصاعدي، ويقدّمها كبديل محتمل عن تأثير هيكلية السلطة والثقافة الغربية في إفريقيا، وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعدّدة من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة في ترسيخ البصمة الصينية في إفريقيا أمام النفوذ الغربي القديم.

فالدور الصيني في إفريقيا برز "كبديل صيني" للعولمة الغربية، ويرهن انه يمتلك القوة في تحسين مستوى القارة الإفريقية، وهذا بعكس الطرق أو البدائل الأخرى التي توفّرها بلدان غربية لإفريقيا، وتتطلب دفع أثمان باهظة في مقابل تطويق حريتها أو حيادها.[2]

فقد اعتبر أحد الخبراء التشاديين أنّ الصين وجدت نفسها في غضون بضع سنوات في موقع قوّة تؤهّلها للتأثير بشكل مباشر في القرارات السياسية لشركائها من البلدان الأفريقية، وهذا علما أن " أنّ اليد

---

1 "توسيع التعاون بين الصين وإفريقيا ورفع فعالية المساعدات"، في:
http://arabic.people.com.cn/31660/6588339.html ، شوهد في 10. 05. 2017.

2 عرفة، **مرجع سابق**.

التي تعطي تكون دائما هي الأعلى"، لافتا إلى أنّها استطاعت اجتياح المساحة التي كان الغرب يهيمن عليها في السابق، والدليل أن تشاد وجدت نفسها، في 2006، مرغمة على استبعاد تايوان من مجال علاقاتها السياسية، وهذا لتطبيعها مع الصين التي بدأت بالتغلغل تدريجيا في القارة السمراء، فعرفت الصين كيف تفرض قواعد لعبة اقتصادية وسياسية داعمة لمصالحها في أفريقيا.

إن الصين وخوفها من فقدان نفوذها السياسي، وسعيا منها للتذكير بوجودها، لم تتردّد في انتقاد الولايات المتحدة إعلاميا، حيث روّجت لأخبار مفادها أنّ الجولة الأفريقية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، والتي شملت كينيا، إنما تغذّيها مخاوف واشنطن من الحضور الصيني في القارة الأفريقية، إن هذه الزيارة تهدف إلى "خلق توازن" أو ثقل مضاد للنفوذ الصيني، و"تدارك" اللامبالاة والتجاهل التاريخي الذي أبدته الولايات المتحدة الأميركية تجاه قارة أفريقيا والتي لا تمتلك "سياسات متماسكة"، بحسب ما ذكرته صحيفة "غلوبال تايمز" الصينية، التابعة للحزب الشيوعي.[1]

أما على المستوى الدبلوماسي فالبرغم من القيود والتحديات فقد نجحت الصين من الاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية، في المنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية وتوظيفها لخدمة أهدافها الإستراتيجية، الرامية إلى مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الخارجية ومحاصرة محاولات تايوان الانفصالية وكذا كسب التأييد الدبلوماسي في القضايا الأممية.[2]

1 "الصين في إفريقيا من التوسّع الاقتصادي إلى النفوذ السياسي"، **مرجع سابق**.

2 سمير قط، "الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف الفرص والتهديدات"، في: http://maspolitiques.com/ar/index.php/en/english?id=251:chineafrique ، شوهد في: 11. 05. 2017.

المبحث الثاني: تحديات الإستراتيجية الطاقوية الصينية في إفريقيا.

عرفت الإستراتيجية الطاقوية الصين العديد من التهديدات، فمنذ بداية القادة الصينيين في تبني إستراتيجية التوجه نحو الخارج لضمان الأمن الطاقوي لجمهورية الصين الشعبية، لقيت هذه الإستراتيجية تحديات خلال هذا القرن، فقد تنوعت أشكالها مابين أمنية وسياسية، ومنها ما يتعلق بضغوطات دولية تجاه الصين، وما هو متعلق بالتنافس القوى الكبرى على موارد الطاقة في إفريقيا.

المطلب الأول: تنافس القوى الكبرى على الطاقة في إفريقيا.

بدأت كل من الصين والهند الصعود سريعا كقوة إقليمية وعالمية رئيسية من خلال اقتصاد ضخم وسريع النمو، زيادة إلى الأعداد الهائلة من السكان، ومنافسة متسارعة في الأسواق العالمية ونفوذ دبلوماسي يتسع مداه، وقد يصبح المثلث الإستراتيجي الأمريكي – الصيني– الهندي من القوى المركزية المحركة للجغرافية السياسية العالمية طوال العقدين الأخيرين، وسيلعب السعي الحثيث لكل من هذه البلدان الثلاثة إلى أمن الطاقة دورا قويا في تحديد شكل هذه التطورات، وسيعزز البحث صعود الصين والهند كقوتين إقليميتين رئيسيتين، مما يسرع بدوره حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقبل نفوذ هاتين القوتين ومصالحهما في الجغرافية السياسية العالمية ودبلوماسية الطاقة.[1]

لكن التطورات الأخيرة تشير إلى أنّ مشاركة البلدان الثلاثة في منافسة اللعبة الصفرية Zoo-Sum لتأمين إمدادات الطاقة المستقبلة قد بدأت تعم لتشمل الديناميكيات الإستراتيجية الأشمل التي تشكل القاسم المشترك بينهما، وبالعكس ترتد الأبعاد الإستراتيجية لعلاقات هذه البلدان الثلاثة لتعكس على علاقات الطاقة بينهما، فتؤدي إما إلى تفويض الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة أو تعزيزها، والحقيقة أنّ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والصينية والهندية الخاصة بأمن الطاقة تتقارب كثيرا لترتكز على الحاجة إلى الإمدادات الطاقوية العالمية، وكذا بأخذ بعين الاعتبار الأسعار المستقرة، والتنقل الرسمي المعتمد للطاقة وتعزيز مستقبل بيئي دائم للطاقة، ومهما يكن فيبدوا أنّ العلاقات الأمريكية – الصينية تتجه صوب المزيد من التنافس وعدم الثقة.[2]

---

1 المسلمي الكباشي، "الصين في إفريقيا حسابات الربح والخسارة"، في: **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016/6/13/**، شوهد في: 30. 04. 2017.

2 مايكل هيربرج، "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، (الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 484.

وبذلك ساهم دخول الصين في نادي "الكبار" في خلق جو من التنافس والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتجات والمصدرة للموارد الطبيعية بصفة عامة والنفط بوجه الخصوص، بين الصين من جهة وبين الأقطاب الاقتصادية التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي) من جهة أخرى، فقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبرى، وهذا لما تمتاز من ثروات ضخمة، (من الطاقة والمعادن)، وحاجة ماسة لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة، غير أنّ سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين كانت كفيلة بتحويل ميزان التنافس الاقتصادي لصالحها، إذ انتقل التبادل التجاري الصيني_الإفريقي من حدود المليار دولار سنوات السبعينات، ليرتفع مع مرور الوقت سنة 2013 إلى ما يزيد عن 200مليار دولار لتغذوا صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الإتحاد الأوروبي.[1]

يدور تركيز المنظور الصيني بتوازن الآراء داخل القيادة حول سياسة الاحتواء الإستراتيجي الأمريكي مقرونة بضغوط اقتصادية واجتماعية جُعلت لإنقاص من قوة الحزب الشيوعي وزرع السخط والضغط لإحداث تغيير سياسي محلي، فهناك سلسلة من الآراء في أوساط القادة الصينيين تتناول مدى قوة ونشاط الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها إلى احتواء الصين، وهذه الآراء مشابهة لسلسلة الآراء التي كونتها واشنطن تجاه الصين، لكن توازن الآراء يوحي أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للصين أبدا بأن تصل إلى طاقاتها الاقتصادية والسياسية الكاملة عالميا ، وبأنها ستسعى إلى احتواء صعود الصين السلمي بكل الوسائل الممكنة.[2]

إنّ للإستراتيجية الصينية المعروفة بـ" التوجه نحو الخارج" إحساس الصين بالضعف والهشاشة فيما يتعلق بإمكانية الوصول الموثوق إلى إمدادات الطاقة، وهذا الإحساس بالضعف يفسر بشكل منطقي تدخل الدولة ودعمها المباشر، فالمنظور الأمريكي له ثلاث جوانب نذكر منها:

أولا: يتأثر هذا الموقف المركانتي جدا بانعدام الثقة العام الذي يسود أسواق الطاقة العالمية، غن قادة الصين على يقين بأنهم يواجهون سوقا نفطية عالمية مضطربة لا ترحم وخاضعة لسيطرة شركات نفطية

---

[1] الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442911483329891 6.html، شوهد في: 30. 04. 2017.

[2] هيربرج، **المرجع السابق**، ص. 485.

عالمية محنكة، ودولا صناعية غربية، ودولا مصدرة للنفط مضطربة ولا يعتمد عليها، فترى الصين أن ليس بالإمكان الاعتماد على السوق وحدها للحصول على إمداداتها النفطية عند الحاجة وبالسعر المعقول، ونظرا لأن إمدادات السوق معرضة لخطر الانقطاع بفعل شتى الأسباب الجيوسياسية، لا يبقى أمام الصين من طريقة تضمن بها الحصول على إمدادات يعتمد عليها إلا التحكم الفعلي بإمدادات النفط من المنتجين الرئيسيين مباشرة والتوصل إلى اتفاقات تعاون مع الدول ومنظومات النقل التي للصين الحصص فيها.

ثانيا: يتفاقم انعدام الثقة بأسواق الطاقة نتيجة للتصور السائد بأن هذه الأسواق خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتداخل ذلك التصور مع الهواجس الصينية بأن واشنطن تعمل لاستغلال ضعف الصين في المجال الطاقة، وثمة اعتماد واسع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض نفوذها القوي على أسعار النفط العالمية وتدفقاته، وذلك بحكم سيطرت البحرية الأمريكية على ممرات نقل الطاقة البحرية الحساسة[1]. فممرات النفط في القارة الإفريقية تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بقواعدها العسكرية في جيبوتي وغيرها من المناطق مما تشكل تهديدا كبيرا على الإمدادات الصينية النفطية من القارة الإفريقية.[2]

ثالثا: فيما يتعلق بقدرات قطاع الطاقة الصيني تشعر بكين أن البلاد تعمل من موقع ضعف، وأن لابد لها بالالتحاق بالركب ولأن الصين مستبعدة من المؤسسات العالمية الرئيسية التي تتولى أمور التعاون في مجال الطاقة، كوكالة الطاقة الدولية مثلا، فهي مجبرة على الاعتماد على شركات النفط الوطنية التي تعد من المنافسين الجدد والأضعف نسبيا في صناعة النفط الدينامكية العالمية، تشعر الصين بأنها خاضعة لهيمنة الشركات النفط الضخمة والقوية، والمتطورة تقنيا، التي تنظر إليها تساهم في الدفاع عن المصالح الغربية. فتجتمع كل هذه الأمور والعوامل لتخفض صفة المركنتيلية على دوافع الصين في مجال الطاقة، وعلى اللغة التي تستخدمها حين الحديث عن امن الطاقة، ويلعب هذا التصور دوره القوي في قولبة رد الفعل الولايات المتحدة الأمريكية التي تميل لأن ترى في إستراتيجية بكين تهديدا تقوده الدولة ضد المصالح الطاقة والأمن الأمريكي.[3]

---

1 **المرجع نفسه**، ص. 492.

2 **المكان نفسه.**

3 **المكان نفسه.**

يعد النفط في مركز التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا، بحيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الصين منافسا شديدا لها في الكثير من الدول الأفريقية، كالسودان ، ونيجيريا، وأنجولا، والجزائر، وغينيا الاستوائية، والغابون، تشاد والكونغو، بحيث تعد هذه الدول ذات أهمية نفطية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصة أنجولا ونيجيريا، فالولايات المتحدة الأمريكية تأمن حوالي 24% من وارداتها النفطية من إفريقيا، وأما الواردات الصينية النفطية من القارة الإفريقية فتمثل 30% من مجمل وارداتها، وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منافسة قوية في عمليات الاستكشاف والتطوير وتصدير النفط في إفريقيا، وتعد هذه النسبة مرشحة للارتفاع مستقبلا بالنسبة للطرفين.[1]

تطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي، مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها لمحاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية ومواجهة التحرك الصيني، وتتوقع بعض المصادر زيادة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من إفريقيا بتفوقها على واردات الخليج العربي، ويتوقع أن يصبح خليج غينيا والذي يحتوي على احتياطي مقدر بـ: 24 مليار برميل المركز الأول في إنتاج النفط بعيدا خارج الحدود. ومن ثمّ فقد آثرت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على 50% من وارداتها النفطية من الخارج، وهو الاتجاه الذي عززته توصيات تقرير "سياسة الطاقة القومية" في سنة 2001، والذي اعتبر غرب القارة الإفريقية أحد أسرع وأهم مصادر النفط نموا بالنسبة للسوق الأمريكي، كما أكد على الدور الذي قامت به الشركات الأمريكية في بناء خط الأنابيب الرابط بين تشاد والكاميرون والذي بلغ حجم استثماراتها ضمن كونسيرتيوم دولي 5.3 مليار دولار.[2]

والملاحظ التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في القارة الأفريقية والذي احتد التنافس فيه خلال القرن الواحد والعشرين، فقد زادت الاستثمارات الأمريكية في المنطقة ، وفي المقابل من جهة بكين فقد سارعت إلى ضمان أمنها الطاقوي خاصة من دول القارة الإفريقية والذي يعتبر فيها احتياطات نفطية معتبرة حسب التقارير الدولية النفطية في العالم.

ولتطويق الصين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية فقد استعملت واشنطن العديد من الوسائل لكسب القارة الإفريقية ولإحباط التواجد الصيني المستمر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال الطاقة، نذكر من بين هذه الوسائل في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه القارة الإفريقية:

---

1 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 235.

2 مرعى، **مرجع سابق**، ص. 422.

1) تنشيط الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية.

ففي هذا الإطار أعلنت شركة شيفرون في سنة 2002 أنها استثمرت 20 مليار دولار عام 2007 في النفط الإفريقي، وكذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة المساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى، إلى أكثر من 6.4 مليار دولار سنة 2002، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما اقتصاديا مهما لدول القارة، حيث تلقت صناعة الجابون النفطية دعما من الشركة "أميرادا هيس" الأمريكية، وضخت شركات النفط الأمريكية 18 مليار دولار سنة 2004، وهذا بهدف الوصول بالإنتاج الأنغولي من النفط إلى 2.3 مليون برميل يوميا، وتسعى جاهدة لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ 5مليار دولار عام 2004.[1]

2) تدعيم الشراكة الاقتصادية:

قد تجسد ذلك خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونغرس في عام 2001، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية للعب الدور في مشاكل القارة السياسية منها والاقتصادية.

بالإضافة إلى تشكيل "مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقي" وهي تمثل ممثلي عن الإدارة الأمريكية وشركات القطاع الخاص وأصدرت هذه المجموعة كتابا بعنوان "النفط الإفريقي أولوية الأمن القومي الأمريكي ولتنمية الإفريقية".

3) تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا:

فقد زار الرئيس الأمريكي السابق بوش خمس دول إفريقية في فيفري 2008 البنين، تنزانيا، رواندا، غانا، وليبيريا، وفي جويلية 2003 زار السنغال وجنوب إفريقيا لتسوانا وأوغندا ونيجيريا. كما زار وزير الخارجية الأسبق كولن باول عام 2002 الجابون، وقام مسؤول رفيع في القيادة العسكرية الأمريكية كارلتون فولفورد، بزيارة كل من ساوتومي وبرينسب عام 2002 من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا.[2]

فقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الوسائل الدبلوماسية التي استعملتها مع الدول الإفريقية وهذا كله لكسب ود القارة الإفريقية دبلوماسيا، رغم كل هذا فالولايات المتحدة الأمريكية لها ضغوطات على الدول الإفريقية خاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والديمقراطية، عكس الصين التي لا ترى في التدخلات السياسية أهمية في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

---

1 **المرجع نفسه**، ص. 423.

2 **المكان نفسه.**

4) تكثيف الوجود العسكري لتأمين منابع النفط في القارة الإفريقية:

تشير إستراتيجية الطاقة القومية على ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط من كازاخستان إلى أنجولا في إفريقيا، لذا توجد قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا بغرض تأمين أنبوب "تشاد الكاميرون" الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط، وقد تم كذلك إنشاء القاعدة العسكرية (أفريكوم) في إفريقيا.[1]

5) العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية في القارة الإفريقية :

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في عملية تسوية خاصة في المناطق التي تحتوي على النفط، فقد ساهمت في حل الصراعات المزمنة مثل انجولا بين حركة يونيتا والحكومة في 2002، وفي ليبيريا عام 2003، وقامت بتدعيم مفاوضات السلام في السودان سنة 2003، وتأييد اتفاق السلام في بوروندي 2003، كما لعبت الشركات الأمريكية دورا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في شمال نيجيريا سنة 2001-2002، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، وكما ضاعفت الإدارة الأمريكية من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من 10 إلى 40 مليون دولار.[2]

فقد ازدادت الضغوطات الأمريكية على الصين في إفريقيا، فواشنطن ترى في الصين أنها تحرض على الديكتاتورية الإفريقية القمعية والمعدومة، وهذا من خلال إخفاء الشرعية على سياساتها المضللة والثناء على نماذج التنمية، وحسب الأمريكيين فالاقتصاد الصيني يجسد نمو الاقتصاد المنفرد في نموذجه والذي تشرف عليه دولة استبدادية ذات حزب واحد تحتوي كل السلطة، إن لم يكن سيطرة على كافة الجوانب الاقتصادية، ومن جانب آخر تكافئ الصين أصدقاءها الأفارقة باهتمام دبلوماسي ومساعدات مالية وعسكرية، مما تفاقمت الاضطرابات القسرية للسكان الأفارقة ويحرضون على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلدان المضطربة مثل السودان و زيمبابوي، ونتيجة لذلك فإن الدعم الصيني للقمع السياسي والاقتصادي في إفريقيا يعبر عن التأثيرات التحررية للشركاء الأفارقة التقليديين الأوروبيين وكذا القوة الأمريكية.[3]

فقد زادت الاتهامات الغربية للصين بأنها تسعى جاهدة لضمان وصول الطاقة من إفريقيا، ولكن هذا بحملات سياسية عدوانية لتدعيم الطغاة والاستبداد في الدول الإفريقية، فعلى سبيل المثال: فرضت الصين على الحكومة السودانية في فترات سابقة إلى ارتكاب إبادة جماعية ضد عدد كبير من السكان الغير المسلمين في إقليم دارفور، وبينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان

---

1 **المرجع نفسه**، ص. 423.

2 **المرجع نفسه**، ص. 422.

3 "Peter Brookes and Ji Hye Shin, "China's influence in Africa : Amplication for United State", **http://www.heritage.org/asia/report/chinas-influence-africa-implications-the-united-states.** 2017 .05 .02 شوهد في:

والديمقراطيات الغربية الأخرى لفرض عقوبات الأمم المتحدة ضد النظام السياسي في السودان حول هذه القضية فقد عارضت الصين في ذلك إجراءات الأمم المتحدة.[1]

ففي نفس السياق عبرت الولايا ت المتحدة الأمريكية مؤخرا عن انزعاجها خلال جولة إفريقية لوزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون في جويلية 2011 لتسليط الضوء على الحملة الأمريكية السنوية لمساعدة الدول الإفريقية، ووضعت كلينتون عدم الاستثمار في الديمقراطية في إفريقيا بأنه "استعمار جديد" يتعامل مع النخب على حساب الشعب خدمة للمصالح الاقتصادية الصينية، وقد حذرت الأفارقة ممن يقللون من قيمة الحكم الراشد، بقولها (حين يأتي الناس إلى إفريقيا نريدهم للاستثمار فإنا نريدهم أن يستفيدوا ويفيدوا أيضا ولا نريدهم أن يقضوا على الحكم الرشيد في إفريقيا).[2]

إنّ العلاقات الإستراتيجية الأمريكية – الصينية تتصف بانعدام الثقة والتنافس المحتدم من قبل الطرفين، ويحاول كل من البلدين المحافظة على مرونته الإستراتيجية ولإيجاد الطرق التي تمكنه من تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المستقبلية، فيميل كلا الجانبين إلى رؤية مسائل الطاقة الناشئة بمنظار انعدام الثقة السياسية وسوء الفهم وكذا المنافسة الإستراتيجية، فلهذه الرؤية انعكاساتها القوية على آفاق التنافس على الطاقة أو التعاون الطويل الأمد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.[3]

فقد تسببت حصة الصين المتزايدة من النفط الإفريقي في قلق الدول الغربية وهذا بشأن احتمالية نشوب صراعات في الموارد خاصة النفط، وهذا بوجه الخصوص من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

الاستثمارات الهندية في النفط الإفريقي:

إن العلاقات الهندية الإفريقية لا يرقى إلى مستوى العلاقات الصينية الإفريقية، ولكن قد زادت الاهتمامات الهندية بالقارة الإفريقية مؤخرا، وهذا من خلال الزيارات الهندية على أعلى مستوى للدول القارة الإفريقية، والتحسّن البارز في مبادرات الهند في مجال الشراكة التنموية،وتمتين صلاة الهند بالمنظمات الإفريقية، كالإتحاد الإفريقي مثلا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS، والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي COMEESA، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC. [5]

وتحدد مذكرة التفاهم الموقعة بين الهند وثمانية وزراء أفارقة في مارس 2004، في 9 ميادين الأولية التالية: الأمن الغذائي والتحرر من الجوع، وأمن الصحة، والأمان الوظيفي، أما ميادين التعاون

---

1 **Ibid**.

2 مرعى، **مرجع سابق**، ص.

3 هيربرج، **مرجع سابق**، ص. 486.

4 Lloyd Thrall, **Op. cit ,** p. 30.

5 أحمد، **مرجع سابق**، ص.411.

المحدّدة للتعاون المدرجة في المذكرة، فتتضمن : النقل، والطاقة، والاتصالات، وتقنية المعلومات، والخدمات الصحية والمواد الصيدلانية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الريفية، والزراعية.[1]

إن الهند لا تنظر إلى السعي إلى تحقيق المصالح في أمن الطاقة، سواء سعيها هي أو سعي آسيا أو العالم، من منظار تنافسي. فمع أن صون مصالح البلاد القومية يكمن في صلب الأمن القومي، تؤمن الهند أنه ليس بالإمكان تحقيق أمن الطاقة على أساس قومي صرف، فسياستها المتأصلة تعاونية الطابع، وتقوم على الارتباطات والشراكات ذات النفع المشترك لها وللبلدان الأخرى سواء بسواء، والأخذ بعين الاعتبار أن الموارد الهيدروكربونية ستواصل سيطرتها على مزيج الطاقة العالمي للسنوات الـ25 المقبلة، إن لم يكن أبعد من ذلك، وبأنه إذا لم يكن هناك بدّ من تسخير موارد الطاقة بكفاءة، لا مخرج حينئذ من انتهاج توجّه تعاوني ثنائي، وإقليمي، ودولي عاجل.[2]

تعتبر المنافسة الهندية في مجال النفط في إفريقيا في تزايد مستمر، فتعد نيجيريا ثاني أكبر مزود للهند بالنفط الخام، بعد المملكة العربية السعودية، إذ تبلي نحو 12% من احتياجات البلاد السنوية، وتحقق أول مساهمة نفطية في إفريقيا من خلال الاستحواذ على حصة نسبتها 25% في شركة النيل الأعظم في السودان، والتي تزود الهند بنحو ثلاثة ملايين طن من النفط سنويا، وإضافة إلى ذلك العقد لم خط أنابيب لنقل المنتجات طوله 200 كلم من مصفاة في الخرطوم إلى بورسودان، ويبلغ مجموع استثمارات الهند في قطاع الهيدرو كاربونات في السودان نحو ملياري دولار أمريكي، وكان النجاح الآخر الذي حققته الهند هو في ليبيا، حيث انتزعت شركات هندية –أبرزها شركة نفط الهند المحدودة OIL، وكذا شركة النفط الهندية IOC، وشركة النفط والغاز الطبيعي فيدش ليمتد OVL– الفوز فيما بينها بثلاثة مواقع في وجه منافسة دولية كانت حامية الوطيس، وكما استحوذت شركة النفط والغاز الطبيعي فيدش ليمتد مؤخرا على حصص في بعض أماكن الاستكشاف والإنتاج في نيجيريا.[3]

المطلب الثاني: السياق الداخلي الصيني والمصالح الطاقوية الصينية.

وقد انتقدت الدول الغربية العلاقات الصينية – الإفريقية منذ صعودها في أقل من عقدين من الزمن، ووصفتها بأنها "علاقة غير متكافئة "، ومع ذلك يبدو أن الدول الغربية لم تعد الوحيدة التي تنتقد هذه العلاقة، وبالرغم من أن الصين تصر على أن العلاقات الصينية الإفريقية مفيدة للطرفين إلا أن النشاط الاقتصادي للصين في القارة الإفريقية أثار انتقادات متزايدة داخل إفريقيا، فقد حذر رئيس جنوب

1 **المرجع نفسه**، ص. 412.
2 **المرجع نفسه**، ص. 402.
3 **المرجع نفسه**، ص. 384.

إفريقيا "جاكوب زوما" أن الطبيعة غير المتوازنة للعلاقات التجارية المتصاعدة في إفريقيا مع الصين "غير مستدامة" على المدى الطويل، ووفقا للدكتور "أوفوديل"، إن العلاقات الصينية الأفريقية المربحة للجانبين تعود بالفائدة أكثر على الصين، ولكنها تحدث أيضا تغييرا في حياة الأفارقة العاديين المحرومين حاليا من إنسانيتهم الأساسية نتيجة للفقر والفساد المنهجي والحروب الداخلية والقمع.[1]

إن مع توسع رقعة مصالح الصين في إفريقيا، وكذا توسع حجم الاستثمارات في شتى مجالات الحياة، وجدت الصين نفسها مضطرة للانغماس في نزاعات مسلحة، فقد تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع الصينية في بعض مناطق التوتر كان أشدها خطرا في إقليم أوغادين سنة 2002.[2]

لا تأتي مواجهة الصين فقط من خصومها المتنافسين معها على موارد القارة وأسواقها، بل حتى من داخل القارة، وبوجه الخصوص جمعيات المجتمع المدني المرتبطة بالغرب والتي تشاركه شكوكه في تشجيع الصين على استمرار أنظمة الاستبداد، ولكنها تضيف أن النمط الإغراق السلعي الذي تتدفق به الصين تجاه الأسواق الإفريقية بسبب مشكلات أخرى لضعف نوعية تلك السلع ورداءة صناعتها وهو ما قد يحول القارة إلى مكب النفايات الصينية، وهذا خلافا للرؤية الصينية التي تراه يناسب القوى الشرائية الضعيفة للشرائح الاجتماعية الإفريقية، كما أن القلق يتزايد إفريقيا في وجه النموذج الصيني لعدم سيعيه لتوطين التكنولوجيا في إفريقيا، بما يساهم في تنمية ذاتية ترتقي بالقارة إلى مصاف المنتجين، وإنما يبقيها في موقع التلقي والاستهلاك وهناك اتهامات بان المواد الخام التي تستوردها الصين من القارة الإفريقية وتعيدها سلعا إلى أسواقها، فتضعف إمكانية قيام تنمية صناعية في إفريقيا مع نمط الإنتاج الصيني الرخيص.[3]

فقد برزت تحديات عديدة نذكر منها :

أولا: الانتقادات الكثيرة من الغرب، وتنامي النفوذ الصيني في القارة ودوره الاستثماري، وأيضا تنشر الثقافة الصينية فيها من خلال افتتاح المعاهد التي تدرس فيها اللغة الصينية، والوجود العسكري الصيني الجديد في جيبوتي ، ولانّ الصين أضحت صاحبة الاستثمارات الضخمة والمشاريع الكثير في القارة الإفريقية الشريك الاقتصادي الأكبر للأفارقة فإن الاتهامات الغربية للصين تزداد يوما بعد يوم، حيث تذكر دراسات غربية أن الصين تحاول إقامة إمبراطورية جديدة في إفريقيا عبر الاقتصاد والتجارة، حيث أطلقوا عليها

---

1 Nora Langan, "China Africa Relations: Mutually Beneficial?", **https://www.fairobserver.com/region/africa/china-africa-relations-mutually-beneficial/**, شوهد في: 01. 05. 2017.

2 "كيف استطاعت الصين بسط نفوذها في إفريقيا؟"،في: **https://www.sasapost.com/china-in-africa-2/**، شوهد في: 02-05-2017.

3 الكباشي، **مرجع سابق**.

مستعمرة جديدة في إفريقيا.[1] علما أن الصين تلقت انتقادات عديدة بسبب تواجدها المكثف في القارة الإفريقية.

ثانيا: عدم الاستقرار الذي ينشأ بعض الدول إفريقيا التي فيها استثمارات كبيرة للصين، ولعل إثيوبيا خير دليل على ذلك، فمن المعلوم أن إثيوبيا عاشت أحداثا دامية وفوضى عارمة هزت النظام الإثيوبي، ومثل هذا تكرر من شأنه أن يعوق المشاريع والشركات الصينية فيها، خصوصا أن عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمنشآت الصينية. فقد سقط في إقليم أغادين عام 2002 كما سبق ذكره، 9 صينيين قتلى وتم اختطاف مجموعة أخرى تم إطلاق سراحهم لاحقا، وحادثة مماثلة في كردفان عام 2007، وحادثة ثالثة في أكتوبر من عام 2007 اختطف فيها 9 صينيين سقط 4 منهم قتلى، وإضافة لذلك فإن احتجاجات عنيفة وحالات موت وقعت في منجم نحاس يملكه صينيون في تشامبي في زامبيا في فيفري 2007، فقد قام كذلك أحد المهاجمين بغارة على مصنع لصناعة الحجارة في كينيا وقتل عاملا صينيا في أفريل من سنة 2007.[2]

غير أن الصينيين يتعرضون إلى انتقادات كبيرة في طبيعة الاستثمارات، علما أنها تتأثر بالاعتبارات السياسية أكثر من الاقتصادية ففي الكونغو على سبيل المثال قامت الصين ببناء مئات الكيلومترات من الطرق السريعة في مدن ليس لها أهمية تُذكر غير أنها اعتبرت أنها لبعض كبار الزعماء السياسيين، وكذلك المناجم التي تديرها شركات صينية في زامبيا يتعرض العمال لعدم السلامة، وهذا بالإضافة إلى الحوادث القاتلة التي تقع بشكل شبه يومي، ومن أجل أن تهرب هذه الشركات من تحمل المسؤولية تقوم بدفع رشوة إلى الاتحادات العمالية.[3]

فالصين تتعرض لضغوطات داخلية من قبل الأفارقة وهذا للاتهامات المقدمة من طرف الجمعيات الحقوقية وكذا الجمعيات العمالية.

كذلك من ملامح الضغوطات ضد الصينيين في إفريقيا ما حصل منذ سنوات في الموزمبيق وجنوب السودان وغينيا الاستوائية، حين قامت احتجاجات ضد الشركات الصينية وهذا بحجة عدم أخذ بعين الاعتبار للسلامة البيئية، بل تطور الوضع إلى اختطاف المتمردين في جنوب السودان لعمال صينيين في 2004. وفي أفريل 2006 قامت حركة تحرير دلتا النيجر المسلحة (مِند) في جنوب نيجيريا

---

1 كمال الدين شيخ محمد عرب، "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/01/170111094404607.html، شوهد في: 02. 05. 2017.

2 **المرجع نفسه.**

3 الحبيب، **مرجع سابق.**

الغني بالنفط، بتفجير قنبلة احتجاجًا على حصة صينية بمبلغ 2.2 مليار دولار في حقول نفطية بالمنطقة، وفي جويلية 2006 وقعت احتجاجات عنيفة وحالات موت في منجم نحاس يملكه صينيون في تشامبيسي في زامبيا. وكذلك في سنة 2007 قام أحد المهاجمين بغارة على مصنع لصناعة الحجارة في كينيا وقتل عاملاً صينيًّا. في نفس السنة في شهر أفريل قتلت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (أونلف) مهندسين إثيوبيين وصينيين في حقل نفط تابع للشركة الصينية للصناعات البتروكيميائية، وفي عام 2008 أخلت الصين 212 من مواطنيها من تشاد إلى الكاميرون بعد صدامات مسلحة في العاصمة التشادية، ومع ذلك تتحدث بعض التقارير والأبحاث عن أن نظرة مواطنين من بعض الدول الإفريقية للصين إيجابية أكثر منها للولايات المتحدة، ويرى البعض أن إلقاء اللوم في مسألة انتهاك حقوق الإنسان والفساد وتدمير البيئة في الدول الإفريقية يجب أن يُلقى على القادة الأفارقة لا على الصين.[1]

فقد زادت الصين من نسبة مشاركتها العسكرية في مكافحة عمليات القرصنة في خليج عدن حيث تمر 1300 سفينة بضائع صينية تعرض نحو 20% منها لعمليات قرصنة خلال عام 2008، واضطرت لأول مرة الصين إلى إرسال سفن وقطع عسكرية خارج أراضيها لإجلاء أكثر من ستة آلاف عامل من ليبيا خلال ثورة فيفري.[2]

إن هذه التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس القارة الإفريقية، فإن الصين تدعو إلى تعزيز تبادل المعلومات وإلى انتهاج الإجراءات الفعالة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات وكذا الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، ومن جهة أخرى العمل على زيادة دعم الدول الإفريقية لمواجهة هذه المخاطر الغير التقليدية.[3]

---

1 **المرجع نفسه.**

2 "كيف استطاعت الصين بسط نفوذها في إفريقيا؟"، **مرجع سابق.**

3 خيدر، **مرجع سابق**، ص. 211.

وفي الأخير نصل إلى ان الصين حققت العديد من الأهداف التي كانت تسعى إليها في القارة الإفريقية، فسياسيا استطاعت إقصاء تايوان من القارة الإفريقية دبلوماسيا، وكذا مساهمة الدول الإفريقية في الوقوف مع الصين في العديد من القرارات الأممية في السنوات الأخيرة، خاصة التي تخدم المصالح الصينية، ومن الجانب الاقتصادي على وجه العموم والجانب الطاقوي بوجه الخصوص، فاستفادت الصين بالعديد من الصفقات في القارة الإفريقية وتوسع تواجدها في القارة خلال القرن الواحد والعشرين مما زاد من كبر المعاملات التجارية بين الصين ودول القارة بل وصل بها إلى الجانب العسكري علما أن كثيرا من أسلحة الدول القارة تأتي من الصين، ولكن في نفس الوقت اصطدمت الصين بتحديات كبيرة منه تواجد الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية وزيادة اهتماماتها بالقارة خاصة في السنوات الأخيرة، فكلما زاد اهتمام الصين بالقارة لأجل ضمان أمنها الطاقوي قوبلت بتنافس كبير ومن الدول الكبرى الأخرى التي تسعى لتحقيق نفس الرغبة.

الاستنتاجات:

إن الصين قد تبنت إستراتيجيتها الطاقوية على بعدين داخلي وخارجي، فقد استطاعت تحقيق العديد من أهدافها الطاقوية في الداخل، وتكمن هذه الأهداف في تطوير الإنتاج الداخلي للطاقة، فقد تمكنت خلال القرن الواحد والعشرين من اكتشاف العديد من الحقول النفطية داخل الصين إضافة إلى الحقول القديمة التي تم اكتشافها خلال القرن العشرين مما زاد من إنتاجها الطاقوي وكذا زيادة احتياطاتها الطاقوية النفطية منها والغازية، وقد نجحت في نفس الوقت في بناء إستراتيجية واضحة للتوزيع الطاقوي داخل الصين بين المناطق الصناعية المختلفة، وهذا بفضل خططها الخمسية التي تبنتها، وقد جعلت من بين أولوياتها في هذه الخطط مسألة تطوير الإنتاج الطاقوي الداخلي، وإضافة إلى ذلك قامت بإصلاحات عديدة في مجال قطاع الطاقة، مما أسست لشركات نفطية جديدة تساهم في التنقيب والكشف عن النفط داخل وخارج الصين، فقد تمكنت الشركات النفطية الصينية على من التوقيع على العديد من الصفقات خارج الصين بوجه عام وفي إفريقيا بشكل خاص، مما زاد من تطوير قطاع النفط في الصين وضمان جزء من الأمن الطاقوي، علما أن الصين كلما زاد حاجتها للنفط زاد اهتمامها بالقارة الإفريقية وبمواردها الطاقوية.

إن الصين قد مزجت بين القوتين الصلبة والناعمة في تطبيق استراتيجيتها الطاقوية داخل القارة الإفريقية، فإن صعودها كقوة عالمية أدى بها إلى تبني سياسة الصعود السلمي، وهذا منذ تبنيها إستراتيجية التوجه نحو الخارج، فقد ساهمت بكل ما أوتيت من قوة في كسب الدول الإفريقية بالطرق الدبلوماسية، فنجحت الدبلوماسية النفطية الصينية في كسب العديد من حقوق الاكتشاف النفطي في دول القارة وتمكنت كذلك من ضمان تدفق كميات هائلة من النفط إلى الصين، فكلما زاد حجم القارة الإفريقية في تحقيق الأمن الطاقوي الصيني زادت شراسة الصين في ضمان ذلك الأمن وهذا بكل الطرق الدبلوماسية والعسكرية.

فتواجد الصيني النفطي كان في بداياته مرتكزا على السودان ولكن بفضل هذه الإستراتيجية توسع التواجد النفطي الصيني في دول القارة الإفريقية، فقد لعبت القوة الناعمة المتمثل في الثقافة والسياسة وغيرها من الوسائل الناعمة في كسب العديد من الأرباح والإنجازات في المجالات الطاقوية وكذا الاقتصادية بشكل عام، إلا أن من الملاحظ أن الصين لقد تحولت مواقفها خاصة بعد نهاية عهدة الرئيس السابق "هوجي نتاو" فقد زاد انتشار العسكري الصيني في القارة الإفريقية، وتجسد ذلك في تواجد

أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها، والقواعد العسكرية الأخرى المزمع إقامتها في بعض الدول الإفريقية في السنوات المقبلة، وفي نفس الوقت التطور الملحوظ في الإنفاق العسكري الصيني في خلال القرن الواحد والعشرين والذي مكنها من تصدر المرتبة ثانية عالميا في نسبة الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت هناك انتشار كبير لجنود الجيش الصيني في دول عديدة في القارة، وبوجه آخر قد تزايد التواجد العسكري الصيني في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهذا بعد أن كانت تمانع التواجد الكبير في قوات حفظ السلام، إلا أن أهدافها المتعلقة بالسعي نحو المصلحة اقتضت منها التحول في تطبيق استراتيجيتها وهذا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية بوجه العموم والمصالح الطاقوية بوجه الخصوص، وهذا مما كثفت من وجودها العسكري في دول القارة الإفريقية.

لقد تعددت التهديدات والتحديات في تطبيق الإستراتيجية الطاقوية الصينية في القارة الإفريقية، وهذا بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فقد تعرضت الاستثمارات الصينية إلى تهديدات إرهابية عديدة من الحركات الإرهابية المنتشرة في دول القارة، وكذا تزايد القرصنة في كل من مضيق باب المندب وفي خليج غينيا، وفي نفس الوقت تزايد اختطاف الرعايا الصينية مما زاد من قلق الصين حول هذه التهديدات، والتحدي الكبير الذي تواجهه الصين في القارة الإفريقية هو التواجد الكبير للقوى الكبرى في القارة الإفريقية، والتي تعتبر المنافس الشرس للصين في القارة الإفريقية خاصة في مجال النفط، مما زاد من حدة التنافس بين القوى الكبرى والصين للظفر بالشيء الأكبر من الإمدادات النفطية الإفريقية.

إن الاهتمام الكبير الدولي للقارة الإفريقية في تزايد مستمر، خاصة بعد تزايد اكتشاف لاحتياطات نفطية وغازية مهمة في القارة الإفريقية، وكذا الاستقرار الذي تشهده القارة الإفريقية مقارنة بالشرق الأوسط والذي يعرف اضطرابات أمنية كبيرة، فالولايات المتحدة تعتبر من أكبر التهديدات على الأمن الطاقوي الصيني، علما أن للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية منافسة للتواجد الصيني في إفريقيا، وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، فاهتمامها في تزايد مستمر بسبب تزايد الاحتياطات النفطية الكبيرة في إفريقيا خاصة في خليج غينيا، فرغم التنافس الكبير للدول الكبرى إلا أن النفط الإفريقي يصدر إلى الصين أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.

فبالنظر لتزايد الاهتمام الصيني بإفريقيا وفي نفس الوقت الترحيب الإفريقي بالصين وهذا لعدة أسباب نذكر منها الماضي الواحد المناهض للإمبريالية، علما أن تواجد الصين في القارة الإفريقية ذات بعد سلمي، أي الترحيب كان بسياسة الصين تجاه إفريقيا والتي فيها مبادئ أساسية منها عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهذا عكس الدول الغربية التي عرفت بإملاءاتها وشروطها السياسية مما جعل من الدول الإفريقي تفضيل الصين عن الدول الغربية الأخرى، فسياسة الصين مكنتها من كسب احترام الدول الإفريقية، فقد ربحت الصين إقصاء الدبلوماسي لتايواني في القارة الإفريقية.

وقد استخلصت الدراسة نتائج عملية إن مستقبل الصين في القارة الإفريقية سيؤدي بها حتما إلى كسب التأييد الدبلوماسي في القضايا الأممية، وهذا بفضل الأعداد الهائلة من الدول الإفريقية التي لها علاقات قوية مع الصين وفي نفس الوقت تؤيد الطرح الصيني، وبذلك ستصل إلى ما تسعى إليه سياسيا وهو العالم المتعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الأمريكية للعالم.

إن "نظرية الاعتماد المتبادل" قد فسرت حقا ظاهرة التواجد الصيني في إفريقيا وكذا الإستراتيجية الطاقوية الصينية التي تسعى لتطبيقها في القارة، فقد كانت الصين ذات توجه رابح– رابح مع الدول الإفريقية مما مكن الدول الإفريقية من الاستفادة من العديد من الاستثمارات وكذا القروض الغير المشروطة وعدم التدخل في السياسة الداخلية للدول، وفي نفس الوقت الصين ضمنت العديد من الإمدادات الطاقوية لها من الدول الإفريقية خلال هذا القرن بعد تزايد نموها الاقتصادية، وهذا علما أن الفوائد الصينية من العلاقات مع إفريقيا كبيرة جدا.

فبالنظر كذلك "للاقتراب الاقتصاد السياسي" فقد فسر الظاهرة في بعدين السياسي والاقتصادي وهذا بتوظيف "المنهج الإحصائي" في الدراسة، مما مكن من معرفة حقيقة تأثر الاقتصاد بالسياسة وكذلك العكس، فهذا الاقتراب ساعد في فهم وتفسير الظاهرة المدروسة، وتم وصف العلاقات الصينية الإفريقية الطاقوية منها والسياسية .

إن النظرية الواقعية والواقعية الجديدة فهي كذلك النظرية التي تم تحليل بها الموضوع بمفاهيمها القوة، المصلحة، التنافس، توازن القوى، مما أدى إلى إدراك أن طبيعة النظام الدولي الفوضوي قد ساهم بشكل كبير في فهم هذه الظاهرة.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

- باكير علي، حسن. **التنافس الجيو_استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010.

- بروان، جيفري وآخرون. "سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعه وفرص التعاون الممكنة"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

- جاو، يوشنغ. "الصين : رفع مستويات الإنتاج المحلي و تعزيز كفاءة الطاقة"، **في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، الإمارات العربية المتحد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2008.

- جيانج، وينران . " النمو الاقتصادي في الصين و سعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008 .

- هيربرج، مايكل. "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، الإمارات العربية المتحدة**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

- ميرشايمير، جون. **مأساة سياسة القوى الكبرى**، ت: مصطفى محمد قاسم، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012.

- ناي، جوزيف س. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البيجيرمي، الرياض: العبيكان، 2007.

– عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

– عبد الحي، وليد. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000 .

– تايلر، أيانر. **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**، دراسات عالمية، العدد63 ، الإمارات العربية المتحدة: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007.

– تلميذ، أحمد." التنافس العالمي على موارد الطاقة :المنظور الهندي"، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

– عرفة محمد، خديجة. **أمن الطاقة و أثاره الاستراتجية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

– غريفيثس، مارتن. وأوكالاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ت: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للابحاث.

المقالات (المجلات والدوريات..):

– علاق، جميلة. "إستراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (د د ن)، (19 ديسمبر 2014)، ص ص. 332–346.

– حداد، شفيعة. "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية –التنافس في السودان نموذجا–"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 10، (جانفي 2014)، ص. 13–27.

– بنسلام، ناديا. "صعوبات أمام انتشار الصيني الاقتصادي في إفريقيا"، **أفاق المستقبل**، العدد 14، (جويلية 2012)، ص. 14–17.

التقارير:

– محمد مرعى، نجلاء. " **الثورة النفطية والتنافس الدولي"الإستعمار" الجديد في إفريقيا**"،(د م ن)، (د ت ن)، (د د ن)، التقرير الإستراتيجي السابع.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- دندن، عبد القادر. **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا -شرق و جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراء، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013.

- قاسي، فوزية، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013.

- قط، سمير." **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة_ قطاع النفط أنموذجا"_**، مذكرة تخرج ماجستير، غير منشورة، الجزائر :جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.

- خيدر، محمد كريم. **الصراع على موارد الطاقة حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراء، غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014 .

باللغة الأجنبية:

1) books:

- Cristina Alves, Ana and Salah Ovadia, Jesse**. The China Monitor Issue 54 Oil, Energy and Power in Sino-Angolan Relations**, The Centre for Chinese Studies Faculty of Arts and Social Sciences, Stellenbosch University, August 2010.
- Bal Marie, Valentin Laura. **La Stratégie de Puissance de La Chine en Afrique,** l'Association (AEGE)**,** 2008.
- Duchâtel, Mathieu and others. **Into Africa: China's Global Security Shift, European Council on Foreign, policy brief,** 2016.
- E Brown, David. **How China's Advance in Africa is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated**,U.S Army War College, Straregic Studies Institute, 2012.
- Egbula, Margaret. and Zheng, Qi. **West African Challenges, China and Nigeria, A powerfule South_South Alliance**, N5,Sahel and West Africa Club Secretariat novembre, 2011.
- Fues , Thomas and Others. **China's Africa Policy: Opportunity and Challenge for European Development Cooperation**, German Development Institute, 2006.
- H. Cordesman, Anthony**. Estimates of Chinese Military Spending**, Center For Strategic International Studies, 2016.

- Hanauer, Larry. J. Morris, Lyle. **Chinese Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, (**the RAND Corporation.) National Defense Research Institute, 2014.
- Hurst, Cindy. **China's Oil Rush in Africa**,The Institute for the Analysis of Global Security July, 2006.
- Isbell, Paul. **The Riddle of Energy Security,** Real Instituto, International Economy & Trade, 2008.
- Jansson, Johanna. **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)**, Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, 2009.
- Meidan, Michal. **China's Loans for Oil : Asset or Liability ?**, The Oxford Institute for Energy Studies, december, 2016.
- Sun, Yun. **Africa in China's foreign policy**, Thornton China Center, 2014.
- Thrall, Lloyd. **China Expending Africa Relations Implications for U.S. National Security, (**the RAND Corporation.) National Defense Research Institute, 2015.
- Wang, Ben. **China's Oil Diplomacy and State-Backed Investments in the Partition of Sudan** , Penn State Journal of International Affairs , Tufts University.
- Y.S. Cheng, Joseph. **China's Energy Security and Energy Diplomacy**, University of Hong Kong.

2) Journal:

- Ayenagbo Kossi. "Sino-Africa economic and trade relations: Its impact and implications on the African continent", **African Journal of Business Management**, 30 May 2012.

- Enuka Chuka. "China's Military Presence in Africa: Implications for Africa's Woobling Peace"**, Journal of Asia Pacific Studies**, 2011.

- Enuka Chuka. "The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC):A Framework for China's Re-Engagement With Africa in The 21ST Century**", Jurnal e-Bange**, 2011.

3) Report:

- Analysis U.S. Energy Information Administration (EIA), **China International ,** 14 May 2015.
- BP **Statistical Review of World Energy,** Juen 2005.
- BP **Statistical Review of World Energy,** June 2007.
- BP **Statistical Review of World Energy,** June 2011.
- BP **Statistical Review of World Energy,** June 2014.
- BP **Statistical Review of World Energy,** June 2016.
- Commission One Hundred Ninth Congress, **Report To Congress of the U.S.-CHINA Economic And Security Review,** First Session, November 2005.
- Executive Research Associates, **China in Africa, A strategic Overview,October,** 2009.
- International Energy Agency, **World Energy Outlook**, 2000.
- International Energy Agency**, World Energy Outlook,** 2008.
- KPMG, **Sector Report Oil and Gaz in Africa**, 2015.

المصادر الإلكترونية:

باللغة العربية:

- الحبيب، الشيخ باي. "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟"، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.html.
- الكباشي، المسلمي. "الصين في إفريقيا حسابات الربح والخسارة"، في:
. **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016/6/13/**
- "الصين في أفريقيا من التوسّع الاقتصادي إلى النفوذ السياسي"، في:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/30 .
- بينج، هي وين. (حزام واحد طريق واحد)، في:
http://sis.gov.eg/UP/12.pdf.
- بلانتشارد، بين. "هل تتجاوز أهداف الصين في إفريقيا الموارد الطبيعية؟"، في:
http://www.aleqt.com/2009/11/03/article_296211.html.
. - جمهورية مصر العربية الوزارة الخارجية، "خلفية إنشاء المنتدى التعاون الصيني – الإفريقي وهيكله التنظيمي"، في:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Conferences/china/Pages/Information.aspx.
_ حمودي، عبد الكريم. "الصين تغزو إفريقيا اقتصاديا"، في:
http://alkhaleejonline.net/articles/1432365433392009500.
- "كيف استطاعت الصين بسط نفوذها في إفريقيا؟"، في:
https://www.sasapost.com/china-in-africa-2/.
- "مصلحة الدولة للطاقة الصينية: على الصين بذل أقصى الجهود لدفع تعديل هيكل الطاقة"، في:
http://arabic1.people.com.cn/31659/7704972.html.
- "نبذة عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، في:
http://arabic.people.com.cn/n/2015/0422/c31663-8882263.html.
- سرور، نبيل. "المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والإنفتاح"، في:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/.
- عبد الحي، وليد. "الصين تلتحق بالناهشين"، في:
http://www.algpress.com/article-14239.htm.
- عبد الرحمن، حمدي، "إفريقيا وتحدي النهوض"، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/12/.
- عرفة، محمد جمال . "الصين والتغيير الناعم في إفريقيا (العولمة البديلة)"، في:

http://rawabetcenter.com/archives/934.

- صافي محمود، محمود. "البحث عن عالم متعدد الأقطاب: إستراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية". في:

http://www.acrseg.org/37907.

- **"**صدور الخريطة الزرقاء الجديدة للصناعة النووية الصينية"، في:

http://arabic.cctv.com/2017/02/14/VIDEcSfRd60JSZB54YEParxW170214.shtml.

- قط، سمير. "الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف الفرص والتهديدات"، في:

http://maspolitiques.com/ar/index.php/en/english?id=251:chineafrique.

- شيخ محمد عرب، كمال الدين. "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات"، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/01/170111094404607.html.

- "توسيع التعاون بين الصين وإفريقيا ورفع فعالية المساعدات"، في:

http://arabic.people.com.cn/31660/6588339.html.

.

باللغة الأجنبية:

- Brookes, Peter and Hye Shin, Ji. China's influence in Africa : Amplication for United State :

http://www.heritage.org/asia/report/chinas-influence-africa-implications-the-united-states.

- Braude, Joseph and Jiang, Tyler." Why China and Saudi Arabia Are Building Bases in Djibouti:"
http://www.huffingtonpost.com/joseph-braude/why-china-and-saudi-arabi_b_12194702.html.

- China: World's Largest Energy Consumer and Greenhouse Gas Emitter:

http://instituteforenergyresearch.org/analysis/china-worlds-largest-energy-consumer-and-greenhouse-gas-emitter/.

-Dubé, François. China's Experiment in Djibouti :

http://thediplomat.com/2016/10/chinas-experiment-in-djibouti/.

- Langan, Nora. China Africa Relations: Mutually Beneficial?:

https://www.fairobserver.com/region/africa/china-africa-relations-mutually-beneficial/.

- Romei, Valentina**.** China and Africa: trade relationship evolves:

https://www.ft.com/content/c53e7f68-9844-11e5-9228-87e603d47bdc.

-Pejic, Igor." Chinese Military Engagement in Africa" :

https://www.southfront.org/chinese-military-engagement-in-africa/.

- **https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/Chi:na/images/oil_production_consumption.png**.

-**http://carnegieendowment.org/2014/05/06/china-s-oil-future-pub-55437**.

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تطور إنتاج واستهلاك النفط في الصين 1993-2016.	**17**
02	الاستهلاك الصيني للطاقة حسب نوع الموارد الأولية 2012	**20**
03	تطور ميزانية الدفاع الصينية 2003-2016	63
04	مساهمات القوات الصينية في حفظ السلام للأمم المتحدة سنويا	67
05	ارتفاع الصادرات والواردات الصينية الإفريقية بين 1995-2015	76
06	حجم الصفقات الصينية- الإفريقية (بمليون دولار) بين 2005-2015	78

قائمة الخرائط.

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	الحقول النفطية في الصين	**16**
02	الدول المصدرة للنفط في إفريقيا	**40**
03	الحضور العسكري الصيني في إفريقيا	**69**

قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الإنتاج النفطي والاحتياطات للدول الإفريقية سنة 2015	34
02	كبرى الشركات الصينية المستثمرة في نيجيريا	45
03	عمليات قوات حفظ السلام الحالية للصين	**66**